

أَسْرَارُ
جَوْالِبِ
الْقَبْرِ

مجلد اول



دار المسائل

کتابخانه	
مرکز تحقیقات کلامی و فقهی - ائمه اسلام	
شماره ثبت:	۰۲۵۲۰۴
تاریخ ثبت:	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين
واللعنة على أعدائهم إلى يوم الدين .
إن التدبر في القرآن الحكيم والخوض في فهم معانيه لدرك حقائقه
ومعارفه لا يتيسر إلا بمعرفة أمور :

حجة ظلام الكتب

لا ريب في اختلاف المسلمين في كيفية فهم مطالب القرآن وتفسير معضلاته ، اختلافاً لا يرجى زواله كما لا ينبغي التأمل في أن السبب الوحيد لذلك هو الاختلاف في مسألة الخلافة .

فمن يرى أن النبي (ص) لم يخلق أحداً ، بل المسلمون تلبية لنداء القرآن : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾^(١) ، وحفظاً لمصلحة العام ورعاية لاستقرار النظام ، انتخبوا زعيماً دينياً لهم ، يقول : القرآن حجة في محكماته وظواهره ، وتبين بالسنة النبوية مجملاته ومتشابهاته ، والسنة عند هذه النظرية لا تخرج عن دائرة روايات الصحابة وإن كان الراوي خارجياً ولا تشمل ما رواه الحسن والحسين وأولادهما (ع) .

(١) سورة الشورى ، الآية : ٣٨ .

وانشق عن هذه الجماعة فرقتان : فرقة تقول بأن السنة لا تشمل روايات علي (ع) لارتداده عن الدين بارتضاءه التحكيم ، ولا تشمل أيضاً روايات عثمان لارتداده كذلك بما أتى به من مخالقات للإسلام ، ولهؤلاء نظرية غريبة وهي عدم الحاجة في فهم القرآن إلى التفسير لأن القرآن هو الهادي وهو النور وهو البيان وهو الذكر ، فكيف يحتاج إلى هاد خارج عن ذاته ، وشعارهم كان ولم يزل : لا حكم إلا لله ، مأخوذاً من قوله تعالى : ﴿ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾^(١) وفرقة أخرى تقول : على النبي (ص) أن يبين القرآن ، لقوله تعالى : ﴿ لَتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾^(٢) فليس لأحد تفسيره إلا بمتابعة بيان النبي (ص) له ، نقل ذلك عن ابن تيمية ، وتبعه أتباعه .

ومن يعتقد أن النبي (ص) نص على خلافة علي وأولاده (ع) ، لأن الإمامة عهد الهي ، أمرها بيد الله وليس لأحد من الأمة حق الجعل فيها ، يرى أن القرآن حجة في محكماته وظواهره ويحتاج إلى التفسير الوارد عن المعصومين - النبي وخلفائه الاثني عشر (ع) - في مجملاته ومتشابهاته ولا مجازفة في هذا القول ، بل هو قس لهذا الأصل الكلامي - وهو الإمامة - ولا مجال لتفنيد المترصد للاشكال علينا بأنه لم يقولون : الراسخون في العلم علي وأولاده (ع) ،^(٣) اذ الجواب واضح وهو أنا نرى هؤلاء خلفاء للنبي (ص) بالنصوص والأدلة ، وبعد الفراغ عن هذا يكون القرآن متكئاً في إيضاحه على أمرين ، هما أساسان قويان للتفسير .

الأول : القواعد العربية من اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبدیع .

(١) سورة الأنعام ، الآية : ٥٧ .

(٢) سورة النحل ، الآية : ٤٤ .

(٣) كما في الكافي : ج ١ ص ٢١٣ باب ان الراسخون في العلم . . . والوسائل : ج ١٨ ص ١٣٢ الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ح ٧ .

الثاني : الأثر الصحيح والمراد منه ما ورد بسند صحيح عن النبي أو أحد أئمتنا الاثني عشر (ع) ، فالسنة على مذهبنا عبارة عن أقوال النبي والأئمة (ع) بشرط كون السند صحيحاً ، ونحن نرفض بتاتاً ومن دون وسوسة ما يسمى بالسنة إذا كان الجائي به فاسقاً ، اطاعة لحكم العقل الذي أرشدنا اليه قول الله سبحانه ، في الشريعة الربانية : ﴿ ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ﴾ (١) ، ومن المدهش الغريب أن من يطرح قول عدولنا لأنهم روافض كيف يطلب منا قبول قول فساقه لأنهم أهل نحلته ، ما هكذا تورد يا سعد الإبل .

وفينا جماعة يمنعون عن حجية ظواهر الكتاب ويقولون بأن اللازم ورود خبر صحيح في تفسيرها أيضاً ، وإليك جدول آراء الفرق الإسلامية في هذا الصدد وما يعتمدون عليه في تفسير القرآن .

١ - الأصوليون من الشيعة الإمامية ، وهم القائلون بحجية ظواهر الكتاب بأن العترة مينة لما تعسر فهمهم أو أجمل المراسم ، وناهيك لصحة هذا القول ما ورد عن النبي (ص) متواتراً من : « إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتكم بهما لن تضلوا فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض » (٢) ، وهذا الحديث متواتر وقد سمعته أكثر من ثلاثين صحابياً .

٢ - الإخباريون من الشيعة الإمامية ، وهم القائلون بعدم حجية ظواهر الكتاب .

٣ - أهل السنة ، القائلون بحجية ظواهر الكتاب وأنه قد فسرت جملة من

(١) سورة الحجرات ، الآية : ٦ .

(٢) الوسائل : ج ١٨ ص ١٥١ الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ح ٧٧ .

آياته بالأخبار الماثورة عن النبي (ص) بالطرق المذكورة في الصحاح الستة وغيرها .

٤ - الوهابية ، اتباع ابن تيمية ، القائلون بأن النبي مبين للقرآن .

٥ - الخوارج ، القائلون بأن القرآن واضح الدلالة ، منزل للهداية ، ولا يحتاج إلى التفسير والبيان .

والتحقيق حجية ظواهر الكتاب كظواهر السنة ومآثر الظواهر وعدم خروج ظواهر الكتاب عن قاعدة حجية الظواهر ، إذ أن هذه القاعدة كانت ولم تزل مطردة في جميع الأعصار والأمصار ، وعند كافة العقلاء من آية لغة كانوا ولم يردع الشارع عن هذه القاعدة في مورد القرآن .

أما بيان القاعدة فهو ان البشر منذ نشوء المدنية كان ولم يزل محتاجاً في تفهيم مقاصده إلى آلة لإبرازها ، من الإشارات والملائم والنصب وترسيم الصور ، إلى أن وصل إلى آلة لإبراز مقاصده أوسع نطاقاً من الكل وأسهل تناولاً من الجميع ، وهو اللفظ فوضع كل لفظ خاص لمعنى مخصوص ، فحكمة الوضع كانت من الأول تفهيم المقاصد ، فالمتكلم بآية لغة إذا كان عاقلاً جاداً غير مجازف فعليه أن يستعمل كل لفظ فيما وضع له ويطبقه على مراده الجدي - في عالم بيان المقصد - ، وإذا أراد التجاوز عن الموضوع له إلى معنى آخر كان عليه الإتيان بالقرينة ، فقانون المحاوراة موافقاً لحكمة الجعل عبارة عن بناء العقلاء بالأخذ بمقتضى الوضع اللغوي .

ولذا يكون الظاهر حجة بمعنى كونه برهاناً للمتكلم على مراده الجدي في عالم الإحتجاج على مخاطبه وبرهاناً للمخاطب كذلك ، فإذا قال المولى : إئتني بالماء ، فله أن يحتج على عبده إذا أتى بشيء آخر ، بقانون المحاوراة ، كما أنه لو أتى بالماء فقال المولى : لم جئت به إذ لم يكن الشيء الرطب البارد السيل مراداً لي ، كان للعبد أن يحتج عليه بقانون المحاوراة ، وأنه لم لم

تنصب قرينة على مرادك الذي كان خلافاً لظاهر اللفظ ، ومن البديهي أن القرآن الذي نزل للتحدي والإرشاد بلسان القوم ، تكون ظواهره كسائر الظواهر حجة لدى العقلاء إذ لم يعهد من الشارع الإتيان بطريقة جديدة في باب الألفاظ ، وتفهم المقاصد بها ولم يردع عن الطريقة المألوفة العقلانية ، وهذا المقدار كاف في حجة ظواهر الكتاب من دون حاجة إلى التعبد بتلك الظواهر أو غيرها ، بل يكون سبيل سائر الطرق والامارات القائمة على الأحكام والموضوعات والصفات وسائر الجهات ، سبيل الظواهر في كون حجيتها ببناء العرف من دون حاجة إلى التعبد الشرعي .

نعم ، ذهب جمهور من علماء علم الأصول إلى أن للشارع جعل الظاهر كما أن له الجعل للطريق ، ولهم في بيان مدعاهم تقريرات مختلفة ومسالك متعددة :

من تنزيل المؤدي منزلة الواقع إلى تحميم الكشف - بتقريب أن الطريق الظني يكون ناقصاً في جهة إراءة الواقع ، والشارع إنما تمم كشفه بالجعل التعبدية ، فالظن الحجة شرعاً مصداقاً للمعلم التشريعي - ، ونحن قلنا بأن عدم ردع الشارع لأي طريق عرفي أو اشارة عرفية كاف في بقاء الطريق المذكور أو الامارة المذكورة على حجيتها العرفية ، بل الجعل غير متصور في باب الطرق والامارات ، وذلك لأن صحة الجعل مشروطة بشرائط أربع ، كلها مفقودة .

الأول : الإمكان الثبوتي لجعل الطريق بأن لا يكون جعله لغواً أو جزافاً ومن المعلوم أن الطريق إن كان بحسب نفس الأمر والواقع طريقاً فجعله طريقاً بالإلزام الشرعي تحصيل للمحاصل القبيح صدوراً من أي عاقل والمحال صدوراً من الحكيم جل وعلا ، وإن لم يكن في الواقع طريقاً فجعله طريقاً جزافاً وصدور الجزاف من العاقل قبيح ومن الله محال .

هذا إذا أردنا التحفظ على عنوان الطريق وجعل الطريقة لشيء ما ، وأما

لو عدلنا عن هذا العنوان وقلنا بأن المراد من جعل الطريق الأمر بالتطرق أو الأمر بمعاملة المؤدي منزلة الواقع أو الأمر بترتيب الأثر أو جعله موصلاً من حيث العمل ونحو ذلك ، فالجواب عنه أن ذلك إن كان له ثبوت وواقعية فليس له في الخارج عين وأثر ، وإن شئت قلت أن جميع ما ذكر عدا تتميم الكشف الذي مر الإشكال عليه خروج عن محل البحث .

الثاني : دلالة الكتاب أو السنة على جعل الطريق تعبداً ، وهذا كسابقه منتف بل هو توهم فاسد ، وذلك لأن الآيات المستدل بها على حجية الطريق شرعاً ليست إلا مسوقة إما للأثر الخارجي المترتب قهراً على خبر المخبر من دون سوق لها للأخذ به تعبداً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلْيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾^(١) ، لأنك ترى أن الآية مسوقة للزوم الإنذار لغاية الحذر ، والحدز أثر قهري يترتب على إنذار المنذر إذا كان بحيث يكون بنفسه قابلاً للتأثير فلا إطلاق للآية من حيث لزوم التأثير بالإنذار حتى يتوهم أن مدلوله الإلزامي حجية قوله تعبداً ، وبمثل هذا إيجاب عن الاستدلال بقوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(٢) ، وما هو نظيره مما ليس مسوقاً لجعل الحجية لخبر الواحد .

وأما معللة بعملة ارتكازية عقلية ، يكون معللها عقلياً لعقلية علته وهو آية النبا إذ الشارع تعالى بعد أمره بالتيين في الخبر الذي جاء به الفاسق ، يقول : ﴿ أَنْ تَصِيْبُوا قَوْمًا بَٰجِهَالَةٍ فَتَصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾^(٣) ، ومن الجلي الواضح أن الاعتماد بقول الفاسق مظنة للوقوع في المفسد .

فإصابة القوم بما لا يعلم من الفتن أثر خارجي لترتيب الأثر على قول غير

(١) سورة التوبة ، الآية : ١٢٢ .

(٢) سورة النحل ، الآية : ٤٣ وسورة الأنبياء ، الآية : ٧ .

(٣) سورة الحجرات ، الآية : ٦ .

المتحرز عن الكذب يعلمه كل عاقل راجع وجدانه كما أن لزوم الفحص عن صحته وسقمه حينذاك حكم عقلي يحكم به كل عاقل بارتكازه وفطرته من دون حاجة إلى أعمال التعبد في ذلك فالأية ناظرة إلى حكم العقل ، مرشدة للعقلاء إلى الثبوت الكامل والتبين حول خبر الفاسق . ونحن قلنا بأن إطلاق قوله تعالى فاسق في الصدر ، محكوم بالتعليل في الذيل ، ووجه الحكومة أن العلة لتخصيصيتها في بيان ملاك الحكم أقوى من الموضوع وعلى هذا نحن نأخذ بقول الفاسق المتحرز عن الكذب حيث أن فسقه من غير جهة الكذب ، والفسق إذا كان من غير جهة الكذب - كشرب الخمر - لا يكون سبباً للإلقاء في المخاطر ، وهذا فيما إذا أحرزنا صدقه ، وعلى هذا الأساس قلنا بأن الخلل في المذهب لا يكون موجباً لضعف الخير ، والأخبار المستدل بها على حجية خبر الفاسق لا تكون - أيضاً - دالة على حجية خبر العادل تعبداً ، لأن التعليقات الواردة فيها ناظرة طراً إلى أمور ارتكازية عقلانية وقد أسمعناك أن العلة إذا كانت عقلية كان المعلل عقلياً ، وإليك نبذ من تلك التعليقات كقوله (ع) : « فاسمع له وأطع فإنه الثقة المأمون »^(١) . وقوله (ع) : « فإنهما الثقتان المأمونان »^(٢) ، وقوله (ع) : « فإن في خلافهم الرشاد »^(٣) ، وقوله (ع) : « فإن المجمع عليه لا ريب فيه »^(٤) ، وانظر إلى هذا السؤال والجواب : أبيونس بن عبد الرحمن ثقة ، أخذ عنه ما أحتاج إليه من معالم ديني ؟ فقال : « نعم »^(٥) .

تري ان قبول قول الثقة ، كان في ارتكاز السائل ثابتاً ، وانما سأل عن الموضوع وهو كون يونس ثقة ، وراجع كتاب القضاء من الوسائل ، تجد فيه ما

(١) الوسائل : ج ١٨ ص ١٠٠ الباب ١١ من أبواب صفات القاضي ح ٤ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) الوسائل : ج ١٨ ص ٧٦ و ٨٠ الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ح ١ و ١٩ .

(٤) نفس المصدر .

(٥) الوسائل : ج ١٨ ص ١٠٧ الباب ١١ من أبواب صفات القاضي ح ٣٣ .

يفيد المقصود أزيد مما ذكر . ونتيجة ما ذكرنا كفاية حكم العقل على حجية خبر المخبر الموثوق به من غير حاجة إلى التعبد التأسيسي .

الثالث : ملاك الجعل على مذهب العدلية القائلين بلزومه في الجعل حذراً من اللغوية الخارجة عن نطاق التشريعات الإلهية ولا ملاك في جعل الطريق بعنوان أنه طريق موصل إلى الواقع .

وبيانه أن الطريق اما موصل الى الواقع واما لا ، وعلى الأول ، لا ملاك إلا في مؤداه ، وعلى الثاني ، فلا شيء حتى يكون فيه الملاك .

الرابع : الثواب على الإطاعة والعقاب على المخالفة ، إذ لولاهما للزم الظلم والخلف المستحيلان على الله ولا ثواب على إطاعة الأوامر الطريقية لأن المفروض أن الغرض منها الإيصال إلى الواقع محضاً ولا عصيان على مخالفتها بما هي هي لما عرفت ، نعم لا نتحاشى عن الثواب الانقيادي ولكن لا ربط له بباب الطريق .

وأما المانعون عن حجية ظواهر الكتاب ، وهم اخواننا الإخباريون ، فقد استدلوا على ذلك بأمور ، أهمها أمران :

الأول : العلم الإجمالي بإرادة خلاف الظاهر في جمل كثيرة من تلك الظواهر ، بتقريب أنه لا ريب في وجود الناسخ والمنسوخ والمجمل والمتشابه في الآيات القرآنية ، كما لا خلاف في تقييد جملة من المطلقات وتخصيص العمومات ولا مجال للتشكيك في وجود المجاز في الحقائق القرآنية ، بحيث ألفوا في مجازات القرآن كتباً ، ونتيجة هذا العلم الإجمالي سقوط ظواهر القرآن عن الحجية رأساً لعدم العلم التفصيلي بموارد تلك المخالفات للظواهر ، والجواب عنه واضح لأن العلم الإجمالي من حيث الانحلال وعدمه على أربعة أقسام :

القسم الأول : ما ينحل حكماً وهو ما إذا كان في مورده أصل مثبت

للتكليف مع قطع النظر عن العلم الإجمالي نظير ما إذا كان هناك كأسان ، أحدهما مستصحب النجاسة ، وقعت قطرة دم لا يدري هل وقعت في الكأس المستصحب النجاسة أم في الآخر ، بحيث أن الكأس الأول مورد للتكليف اللزومي بحيث لم يؤثر وقوع الدم فيه لإيجاد تكليف آخر يقال : إن الكأس الثاني مورد لجريان أصالة الطهارة فلا عزم احتمالي في السبب ، بل هو منحل حكماً بسبب الاستصحاب الجاري في أحد الكأسين ولكننا قلنا أن العلم الإجمالي بالتكليف في أمثال المثال ، لا يتشكك من الأول ، لأن الأصل الجاري في بعض الأطراف المثبت للتكليف مدع عن تشكيكه نظير ما إذا كان أحد الأطراف نهراً جارياً أو خارجاً عن مورد الإتيان.

القسم الثاني ما يحل عدماً وجدائياً أو كالعدم الوجداني نظير اليقينية ، كما إذا رأينا الدم في الكأس الشرقي مثلاً وقامت بينة على ذلك ، وحيداً إن احتملنا إصابة الدم للكأس العربي مثلاً أيضاً ، يقول أن العلم الإجمالي يحل إلى علم تفصيلي وشك بدوي ، مريد بالثبوت البدوي احتمال النجاسة الموجودة في الكأس العربي

القسم الثالث ما إذا لم يحتمر ذلك ، فنقول أن الإجمال ارتفع قطعاً ، إذ العلم الإجمالي انقلب إلى العلم التفصيلي

القسم الرابع ما إذا بقي الإجمال بحاله حيث أن اللزم الاحتياط بالنسبة إلى جميع محتملات انطاق المعلوم معها من غير فرق بين تولد علم تفصيلي منه في بعض محتملاته أم لا ، لأن التحرر الحدوثي كاف لحكم العقل بالاحتياط بفناء ولأن معاملة الإحلال مع هذا القسم دوري وموجب لعدم الانحلال بدليل أن إجراء الأصل في الطرف الآخر

وهو العدل للطرف الذي تحقق منه العلم التفصيلي فيه موجب لارتفاع العلم الإجمالي وارتفاعه سبب لعدم تولد العلم التفصيلي منه ، في الطرف

الآخر ، فيعود العلم محملاً كما كان - وفيما نحن فيه يحل العلم الإجمالي بوجود مخالفات لظواهر الكتاب بالمحص عنها في مطان وجودها إذ أن تلك المخالفات لم تنق مخزونة في عدم عيب الباري .

- المنزل لكتابه المرسل - بل يتبها لسيه (ص) وهو اداء لوظيفته - التي هي بيان لنقرآن فيما يحتاج إليه من البيان - قد بين لب مدية علمه وهو أعلم أهل الإسلام بعد النبي (ص) باتفاق كافة المسلمين وأحبارهم ، علي بن أبي طالب (ع) ، وهو قد يتب بدوره لاسه ، الحسن المحدثي (ع) الوصي من بعده ، وهكذا سائر الأئمة (ع) ، وهؤلاء يسوها لأصحابهم رواة الأحاديث في مدة تقارب ثلاثمائة سنة وبعد بشرها من قبل رواة الأحاديث ، ذويها أهل التدوين وهم المشايخ الثلاثة الأقدمون المحمدون المعروفون^(١) ، فمن يقول أن المحص في رويات الثقل الأصغر بحرة النبي (ص) بوجت انحلال العلم الاحمالي المذكور بعد علم التفصيل كموارد وجود المخالفات والشك التدوي في الموارد الأخرى من الظواهر - فهذا قلت أن المحص عن معارضات طواهر الكتاب والظفر بها بمقدار المعين بالإجمال لا يعيد الانحلال لبقاء احتمال وجود معارضات أخرى للظواهر في الواقع ولم يطر بها ، إذ من الممكن وجود ناسخ ، أو خاص ، أو مفيد ، أو قريبة مجاز ، لم يحددها بعد لفحص عن المعارضات

قلت لا بد في كل عدم إحصائي ملاحظة دائرة تشكيله ، إذ لا تعقل أوسع دائرة التحرك من دائرة التشكيل ، فإذا كانت احتمالات الإطباق لمعلوم إجمالي مائة ، لم يحد ترتيب الأثر أي أثر كان مترتباً على المعلوم الأعلى هذا المقدار من الدائرة

(١) وهم محمد بن علي بن الحسين صدوق ومحمد بن يعقوب الكليني ومحمد بن الحسن الطوسي

وأما ما يكون خارجاً عنها فلا ، وفي المقام هل لمصنف غير مشكك
دعوى العلم بمخالفات الظواهر للقرآن أريد مما ظفروا عليه في أخبار أهل بيت
الوحي والعصمة ، حزان علم الله وعلم النبي (ص) ١٩ كلا ، فدائرة العلم
الإجمالي لم تكن أوسع مما بأيدينا من الأحاديث ومن هذا البيان يتضح جواب من
قال أن القرآن بأجمعه خارج عن نطاق الإلهام ويحتاج إلى بيان النبي (ص) .

وتوضيح الجواب هو ما قلنا من أن ما يحتاج إلى البيان من آيات القرآن
مبين ، بينه خلفاء النبي (ص) بيان منه لهم وببهم لنا

وجملة القول ، أن العلم الاحتمالي إنما يؤثر بمقدار تشكيله ، فلا بد وأن
ينظر إلى دائرته سعة وصيقاً ، وبعد المحصر عن المحصنات والمفيدات أو
القرائن التي توجب صرف الظهور فلا مانع من العمل بظواهر القرآن ، لأنه لم
ينعقد لنا علم احتمالي أوسع مما يطعمه الفاحص الباحث عنها في الأخبار ،
فمن العريب أن الاحتمالين سدوا الباب وقالوا لا حجية لظواهر القرآن مطلقاً ،
وإنما يعرف القرآن محكمه ومنشأه وعدمه وحاصله ، أهل البيت (ع) ، وفي
مقابلهم الذين أفرطوا في الأحد بما في القرآن من محكم ولتمشاه معاً وفتحوا
باب التأويل في القرآن كمعص الصوفية لأساً يرى أهل العرفان - على ما يدعونه -
منهم ، كلما أرادوا الاستدلال على ما يتحيتونه ويذهبون إليه من المذاهب
الفاسدة ، لحأوا إلى الآيات القرآنية بالتأويل وتلفيق لإثبات ما يشتهونه من
أهوائهم ورغباتهم السخيفة .

ولذا يقول سائر الروايات المصنعة عن تفسير بالرأي ناطرة إلى هؤلاء
وأشبههم من الذين انحرفوا عن طريق الهدى إلى مسير الهوى والردى ، وعدلوا
عن الصراط المستقيم إلى تيه الضلال ، وعنفوا مبدىء فاصحة ، وعقائد
فاسدة ، وتكلموا بأقارب مهمة ، وأتوا بأطيل كاذبة ، ليس لهم عليها من
سلطان ، وإن يعمل السليم يرى ساحة قدس بقرآن من أن نحومها تلك

الشبهات السوداء والخيالات والأهواء .

الثاني : الاخبار الكثيرة الواردة في باب تفسير القرآن - حيث توهموا أنها تهيد الردع عن حجية ظواهر الكتاب مطلقاً ، حتى لا يكون ظاهر آية أو كلمة حجة لولا ورود الأثر الصريح والنص الصحيح عن المعصومين (ع) في مفاده ، وقد ذكر جملة من تلك الآثار صاحب الوسائل (ره) في الباب الثالث عشر من كتاب القضاء في صفات القاضي ونقل عنه القول سلوع الروايات المأثورة عن حجية ظواهر الكتاب مائتين وعشرين حديثاً ، ولا بد لنا أولاً أن نفصل تلك الأخبار من جهة معادها ، لأن مد يد يد الظاهرية مختلفة ، ثم تقرب الاستدلال بكل طائفة منها على مرام الاحادي والحواف عنه فقول ، يمكن تنويع هذه الآثار إلى طوائف أربع .

الأولى . ما تمسح عن ضرب بعض القرآن بعض ، حيث ورد في الكافي وعنه بأنه : « ما ضرب رجل القرآن بعضه بعضاً إلا كفر »^(١) ، وتقريب الاستدلال بهذه الطائفة ، أن النصرف بالتفسير في الآيات القرآنية ضرب لبعضها بعض ، ولا أقل من شمول إطلاق هذا الكلام للتفسير والأحد بالظاهر .

والحواف أنه قد اختلف في معنى الحديث ، فقال المجلسي (ره) : ان معناه الاستدلال ببعض الآيات المتشابهة على مذهب باطل وعقيدة فاسدة ثم تأويل سائر الآيات بحملها على المعنى الذي أراده ، وقال الصدوق (ره) : معنى ضرب القرآن بعضه بعضاً أن يجيب في تفسير آية بتفسير أخرى ، وقال الميرزا الكاشاني (ره) في تفسيره : لعل المراد بضرب بعضه بعضاً ، تأويل بعض متشابهاته إلى بعض مقتضى لهوى من دون سماع من أهله أو نور وهدي

(١) الوسائل ج ١٨ ص ١٣٥ الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ج ٢٢ . والكافي . ج ٢ ص ٦٣٢ و ٦٣٣ باب نواير فصل القرآن ج ١٧ و ٢٥ .

من الله ، وهكذا قال في الوافي ، فيكون معه أن يؤول آية متشابهة ويحمل
 الأخرى على هذا المؤول ، والذي يحذر في معنى الحديث هو تقطيع الآيات
 وتلفيقها خلطاً ومرحاً بما يوافق مذهباً فاسداً ، أصلاً للناس ، ويشهد لذلك ما
 نرى في الحارج من سيرة أرباب المذاهب الساطلة ، والآراء المصللة ، كجماعة
 من الصوفية وجمع من الحوارج الذين لا يفرعون أبواب الأئمة العالمين بحقائق
 القرآن ويتصلون لاستخراج الفروع الفقهية وما شابهها من القرآن ، فلا يرون
 مناصاً إلا تقطيع الآيات وشر قطعنها ثم مرج بعضها بعض ، فتري الصوفية
 وجمعاً من الحوارج وحتى أولي الآراء السبسية يتشئون بكلام الله فيلقون قطعة
 آية أو تمامها بقطعة آية أخرى أو تمامها ويحملون الملقق من الآيات وأعضائها
 دليلاً على مسلكهم وبرهاناً على مذهبهم ، فيستدل الاشتراكي بقوله تعالى .
 ﴿ وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ ^(١) ، ويفطعه عما قبله وعما بعده ، ولا يلاحظ
 سوق الكلام ويقول باشتراك الكل في ملك الأرض ، وقد يروم بعض العملة
 مترويح هذا لمسك الوعر الصال المصل بيانياً أن الصبح المكري والارتقاء
 المعسوي يعني مثل هذا التلخيص ، وملخص القول في معنى صرب القرآن
 بعضه ببعض أن معناه تركيب القرآن بعضاً مع بعض على حسب ما يهواه
 المركب وربما يرجع هذا المعنى إلى التأويل الباطل وإن لم يكن منه في
 الحقيقة ، كما سيتبين فيما بعد إن شاء الله تعالى

ثم إن هذا الحديث لا ينهي ما ورد من أن القرآن يفسر بعضه بعضاً لأنه
 ناظر إلى الحكومة التفسيرية أو دلالة لاقتضاء من دون أعمال شخصية فكرية أو
 دوقية حسب التشهي في ذلك التفسير ، وبيان ذلك أن معنى الحكومة أن يكون
 للآية الحاكمة نظر إلى الآية المحكومة ولا بد في تلك الحكومة من موافقة طباع
 العرف عليها ، فتحكيم آية على أخرى بالحكومة التفسيرية نحو جمع عرفي

(١) سورة الرحمن ، الآية : ١٠

حسب المحاوره لا ربط له بالتفسير من تلقاء النفس وحسب تشهيهها بأن يجمع بين آية وأخرى من دون مناسبة طبيعية ومن دون اقتضاء الجمع الدلالي له ويجعل مجموعهما ناظراً إلى ما يهوى

كما أن معنى دلالة الإقتضاء أن الجمع بين قوله تعالى ﴿ وَحَمَلَهُ وَفَصَّالَهُ ثَلَاثُونَ شهراً ﴾^(١) ، وبين قوله تعالى ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يَرْضَعْنَ أولادهن حولين كاملين ﴾^(٢) ، يقتضي عقلاً أن يكون أقل الحمل ستة أشهر والجمع المذكور إنما هو بالمعنى الاسم المصدري وأعني به أن اجتماع الآيتين معهما يقتضي ذلك لا الجمع بالمعنى المصدري ، فتراخياً من أي أحد كان وأي شيء أراد

الثانية ما تمتع عن التفسير بالرأي وهي كثيرة جداً ، فهي صحيح ريد الشحام يعاطب النافر (ع) قتادة ويقول : « ويحك يا قتادة ان كنت ابما هسرت القرآن من تلقاء نفسك فقد هلكك وأهلكك » وإن كنت قد هسرتك من الرجال فقد هلكك وأهلكك »^(٣)

وقال الرضا (ع) لاس جهم « اتق الله ولا تؤول كتاب الله برأيك »^(٤)

وروى العامة عن النبي (ص) قال « من فسر القرآن برأيه فليسوا مقعده من النار » هم أصحاب الحق فقد اخطأ^(٥) ، وعنه أيضاً « من قال في

(١) سورة الأحقاف ، الآية ١٥٠

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٣

(٣) الوسائل . ج ١٨ ص ١٣٦ لباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ح ٢٥

(٤) الوسائل . ج ١٨ ص ١٣٨ الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ح ٣١

(٥) الوسائل . ج ١٨ ص ١٥١ الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ح ٧٩ والموالي ج ٤

القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار» (١)

وفي الحديث القدسي « ما آمن بي من فسر برأيه كلامي » (٢)

وفي حديث عبد الرحمن بن سمرة « من فسر القرآن برأيه فقد افترى على الله الكذب » (٣)

وهذه الطائفة صريحة الدلالة على المنع من تفسير القرآن بالرأي وكونه موحاً للعقوبة ، بل هي كبيرة من الكائنات ، لأن الكثرة ما توعدها فيها النار .

ثم إن جملة من تلك الأحبار صحيحة الإسناد وما ضعف منها مؤيد للمطالب ، بل اعتصاد بعض الضعاف بعض مما يرفع محذور ضعف السند ، ولذا أحد جمع من علمائنا بالحديث السوي القائل « بأن من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » (٤) ، بل معاده موافق لمعاد الأحبار الصحيحة كصحيح الشحام .

الثالثة ما تدل على أن في القرآن متشبهاً وله تأويل فلا يمكن الأحاد مظهره لأن تأويل ما له التأويل عند الله والرأسخين في العلم وهم الأئمة الإثنا عشر (ع) .

قال علي (ع) « وجعلنا مع القرآن والقرآن معنا لا انفارقه ولا يفارقنا » (٥) - وإطلاق المعية يشمل العلمية والعملية - .

وهذه الطائفة تدل على تنويع الآيات إلى نوعين : المحكم والمتشابه ،

(١) الوسائل - ج ١٨ ص ١٥٠ الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ح ٧٦

(٢) الوسائل - ج ١٨ ص ١٣٧ الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ح ٢٨

(٣) الوسائل - ج ١٨ ص ١٤٠ الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ح ٣٧

(٤) العوالي : ج ٤ ص ١٠٤ ح ١٥٤

(٥) الكافي - ج ١ ص ١٩١ باب أن الأئمة شهداء الله عز وجل ح ٥ .

وللمتشابه تأويلان : صحيح وباطل ، ولصحيح مودع عند حزنة علم الله وأمناء سره وحافظي وحيه (ع) فلا بد من الرجوع إلى أقوالهم للعلم بالمؤول الواقعي الصحيح وتمييزه عن المؤول الباطل الخيالي .

الرابعة : ما تدل على أن في القرآن ناسحاً ومسوحاً وعماماً وخاصاً ومطلقاً ومقيداً ، وعليه فلا بد في الأحد بالظواهر المطلقة من حيث الرمان والافراد والقيود من العلم بحلوها عن النسخ والحصاص والمقيد ، أما ترى أن الصادق (ع) اعترض على الصوفية ، المفسرين للقرآن من دون رجوع اليه وهو العالم بما في القرآن بجميع شؤونه ، واحتج عليهم بقوله : « الكم علم ناسح القرآن ومسوخه ومحكمه ومتشابهه » (١) .

وأما الجواب عن تلك الطوائف من الأحرار فقد عرفت أن المراد من ضرب القرآن بعصه بعضه في الطائفة الأولى هو تقطيع الآيات ثم تلميقها تشبيهاً وافتراحاً بمعنى حلو آية من الآيات وجمعها بغير كمال لذهب باطل أو مسلك فاسد أو رأي سحيق ونحو ذلك ، وإلا فأي عاقل يجمع عن المسك بظهور قوله تعالى : ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ (٢) في الإطلاق ، أو يفحوى ولا تقل لهما أف لحزمة الصرب والجرح ، أو بظاهر قوله تعالى ﴿ واقيموا الصلاة ﴾ (٣) في الوجوب ، فما دل على حرمة صرب القرآن بعصه بعض لا يشمل الظواهر الواردة في القرآن الرحمة إلى المعارف الحققة - كسورتي الإخلاص والحديد - أو الأحكام أو الأخلاق أو النظم الإقتصادية أو الاجتماعية .

(١) وبمضمونه الحديث ٣٦ و ٣٩ من الوسائل ح ١٨ ص ١٤٠ و ١٤١ الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي

(٢) سورة المائدة ، الآية ٨

(٣) سورة الأنعام ، الآية ٧٢

والإنصاف أن التشابهات في مقابل المصوص والظواهر قليلة جداً وقد
بينها الأئمة الطاهرون (ع) ، لولا تعصب المعاند المانع من الرجوع إليهم في
فهم معصلات القرآن .

وأما الطائفة الثانية : وهي العمدة لمذهب الإخباريين والتي تدل على
حرمة التفسير بالرأي ، فالجواب عنها واضح بآدنى تأمل في مفهوم الرأي وأنه
عبارة عن الظن الشخصي والاستحسان النفسي والإقتراح الإمبرادي ، فحرمة
التفسير بالرأي أمر عقلائي بعد وصوح أن التفسير بالرأي عبارة عن الأخذ
بالاعتقاد الظني والاستحسان الدوقي وما يشبه ذلك مما لا يكون كاشفاً عن
المراد الجدي الإلهي عرفاً لعدم اشتائه على القواعد العربية ، وعقلاً لكونه مسألاً
عن الأهواء الباطلة والأعراض الرثفة ، وشرعاً لفرص كونه متنبئاً على النظر
الفردية دون المصوص الواردة عن المعصومين (ع)

ومن المعلوم أن مثل هذا التفسير ليس (من) العلم ولا من العلمي ، بل هو
عبارة عن الاحتمال الذي روجه تشبه المفسر الحامل له إلى ذلك وصولاً إلى
عرصه الخارج عن حوصلة العقل السليم والشرع القويم فتعمل بمساي واحتلاق
فكري وصمم بعض المرححات إلى بعض حادلاً لحديثاته ومعتقداته الطيبة
والخيالية ميراناً لفهم القرآن العظيم كمعصن تفاسير الصوفية التي إذا رجعت إليها
حرمت بصدق ما يقول وحكمت بأن تفسير بالرأي أمر محصوص بمصاحب
الرأي وليس مما يهمه العرف العام بخلاف الظواهر التي لا يكون فهمها
محصوصاً بشخص دون آخر ولا برمن دون رمان ولا يحتاج إلى اعمال نظر
وتمهيد مقدمات بعيدة أغلبها باطل وإن كان حملة منها صحيحة

فتفسير القرآن بالرأي عبارة عما قاله الرضا (ع) لابن الجهم : « اتق الله
ولا تؤول كتاب الله رأيك » (١) ، « من الله يقول » وما يعلم تأويله إلا الله

(١) الوسائل ج ١٨ ص ١٣٨ الباب ١٣ من أبواب صفات لقاضي ج ٣١

والراسخون في العلم ﴿^(١)﴾ ، يعني اقتراحاً حسب نظرك المخصوص بك وليس منه ما لا يختص به أحد بل يشترك في فهمه كل باظر في الكلام عارف بموازين اللغة .

ألا ترى أن كل من يسمع قول الله تعالى : ﴿ فلا تقل لهما أف ﴾ ^(٢) يفهم من كلمة أف كلما يبرز الأرجح ويشعر بالتصحر ، بلا تصرف نفسي ولا تفسير شخصي لهذا المفهوم .

ولما ذكرنا قال الشيخ الأنصاري (قدس سره) أن الأحد بالطاهر ليس من التفسير لأن التفسير عبارة عن كشف القناع ، ولا قناع للطاهر حتى يكشف ، إلا أن الانصاف هو أن التفسير بمفهوم العلم شامل لبيان ما يفهم من الطواهر لأن التفسير في اللغة إيضاح وبيان وكشف .

والبيان يشمل إيضاح المراد من الظاهر ، ويشهد بذلك صدق البيان على ما يرشد إليه الواعظ من أنه قرآنية في مقام الوعظ والإرشاد في مورد إيضاح المعارف ، الحققة والأحلاق العاصلة وما شاكل ذلك إذا أوصح المراد منها ، فيكون كشف القناع لازماً خاصاً للتفسير لا أنه لازم مساو له أو لحدته التام لأن معنى سر بين وأسفرت المرأة وجهها : أظهرته

وعلى أي حال ، فالتفسير يشمل بيان الطواهر إلا أن المصنوع منه شرعاً بل وعقلاً إنما هو إهداء رأي لا يساعد عليه العرف العام وقوانين المحاوراة والأصول العقلانية والحدود الشرعية ، فهو أحد بما لا يكون كاشفاً عن المراد بحسب النوع

وأما الطائفة الثالثة فهي نقول بمرجحها لأن الأخذ بالمتشابه يكون على

(١) سورة آل عمران ، الآية ٧ .

(٢) سورة الإسراء ، الآية ٢٣ .

خلاف سيرة العقلاء إذ المتشابه أم أن يكون بحسب دات اللفظ كالمجمل وأما أن يكون بحسب التطبيق على ما في الخارج كالمهم بأن لا يدري ما هو المصداق له ينظر المتكلم كما إذا تكلم بمفهوم عام وأراد حصة خاصة منه من دون نصب قرينة عليها أو قيام القرينة على عدم إمكان إرادة ما يصرف إليه هذا المفهوم بعمومه وبالنظر إلى تبادره الإطلاقي فمع عدم العلم بمصداقه الحقيقي القابل للإنطاق عليه الذي طلق المتكلم هذا المفهوم عليه كيف يمكننا الجزم بمراد المتكلم الجدي .

ولنا أن نمثل للمتشابه بقوله تعالى . ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ (١) . وهذا بعض الطر عن القرينة العقلية على ما نقول في معاده ، حيث أن كل ذي وحدان سليم يمع عن الأحد بما يصرف إليه لفظ الإستواء بحسب التبادر الإطلاقي وهو استقرار جسم على جسم واستيلاؤه عليه ، إذ أن هذا المعنى محال بالنسبة إلى دات الله المزهة عن الجسم والجسمانيات ، فإذن لا ماض إلا للحمل على حصة من الإيتواء تسمى الدات الواحدة غير المحدودة ولا المشكلة ، فعدم إمكان الأحد بالمشابه لعدم العلم بالمراد الجدي للمتكلم من دون رجوع إلى عيبة علمه ووعاء حكمه لا يستلزم الممع عن صحة التمسك بظواهر الكتاب على نحو العموم والإطلاق لأن الردع عن الأحد بالمشابه مخصوص بالمشابه ، ولا يمتزج لظاهر مع المشابه حتى يسقط ظهور الظاهر بتوهم عدليته للمتشابه

وأما الطائفة الرابعة ، الدالة على أن في القرآن بأسخاً ومسوخاً وعاماً وخاصاً ونحو ذلك وتمع عن تفسيرها لأجل ذلك فهي تؤكد حجية الطواهر ، وذلك لأن الممع إذا كان لوجه عامة لجميع الطواهر ولم تكن محتصة بطواهر القرآن وكانت قابلة للإرتفاع لم يكن هذا الممع مانعاً عن حجية الطواهر بل

(١) سورة طه ، الآية ٥

وجب التنبيه له والتصدي لرفعه .

أما أن جهة الجمع المذكور ليست مختصة بالقرآن فلأنه لا ريب في أن لكل لغة وفي لسان كل متكلم من أفراد الإنسان عاماً وخاصاً ومطلقاً ومقيداً فوجد أن كل عاقل شاهد صدق على وجود العام والخاص والمطلق والمقيد في كافة اللغات ، كما أن كل عاقل يعلم بنفسه أن بيان المقاصد لا يكون دفعياً في جميع الأحيان ، فلأمر أن يقول لحادمه يوم الأحد اصنع طعاماً يوم الجمعة لصيوفاً ، ثم يبين في الأيام القادمة قل محيى يوم الجمعة قيود الطعام وخصوصياته .

وأما أن هذه الجهة تؤكد الظهور ولا تمنع عنه فلأنه فرق بين قولك افحص عن الخاص ، وبين قولك أترك العام ثباتاً ، والأول تمهيد للعمل بالعام ، وبالجملنة العلم الإجمالي بوجود العام والخاص والمطلق والمقيد في القرآن ليس إلا بطير هذا العلم في كلام كل متكلم من حيث اقتضائه لروح المحقق عن المحقق والمقيد ولا يوجب ذلك عدم حجية ظهور العام في العموم بل توارد الخصوصيات على عام واحد لا يمنع حجته في الباقي وإن قلنا بأن العام المحقق محار في الباقي فكيف إذا لم يقل بذلك كما هو مقتضى التحقيق الذي نشير إليه هنا ، ويقول :

ذهب أعظم علم الأصول إلى أن للعالم صيغة تختص به ومثلوا له بأمثلة منها الجمع المحلي باللام كالعلماء وبحسب رأينا أن كلمة - العلماء - تنحل إلى أمور ثلاثة :

١ - حرف التعريف ، شأنه لإشارة إما إلى مدحوله من حيث المفهوم وأما إلى مطابق - بفتح الباء - مفهومه الممهور ذهاً وهو الوجود الخارجي للمفهوم بشرط عدم لحاظ خصوصيات مصاديق ذلك المفهوم العام وهو الذي يعبر عنه في علم الأصول بوحود السعي باعتباره سعة الخارجية تقول : ادخل السوق

واشتر اللحم ، وأما إلى مصدق مفهومه المذكور سابقاً ، وأما إلى مصداقه
الخارجي وليس شأنه أزيد من ذلك

٢ - مبدأ الجمع وهو هي المثال ع - ل - م - ومن الواضح أن مفهوم
هذه الحروف المترتبة بشرط تهيئتها بهيئة المصدر ، عبارة عن صفة وجدانية من
دون إفادة السريان والشمول .

٣ - هيئة الجمع وهي العارضة على ع - ل - م - وهذه وطبيعتها ليست إلا
الإشارة إلى أريد من واحد وهي المحققة لوصف عوائي بسيط يطق على أريد
من واحد أو اثنين على اختلافهم في مفرد الجمع ، ولذا فقد دها إلى عدم
وضع صيغة خاصة للعموم من ناحية وضع الواضع

ثم رأينا أن العرف يستعيد السريان للعموم من مثله ومع ذلك إذا حصص
بخاص وجرح منه لم يحكم بحلل في موافقة الوضع بل يحكم بعدم التجاور عن
المعنى الموصوع له ، فقلنا بأن السريان إنما يفهم من المقام وأعني به مقام بيان
المسرام بتعريف أن قانون المحصورة يحكم بلزوم بيان ما هو المراد التطبيقي
الحديث إذا لم يكن ما هو لازم المفهوم من حيث الأسطاق ، وهو الشمول
والسريان مراداً ، فإذا تكلم المتكلم بعام ولم يبين المطلق عليه الرساء إرادة
الشمول خيراً من الاعراء بالجهل القبيح المحالفة لكيفية تفهيم المقصد

ثم إذا أتى هذا المتكلم بالخاص بقول بأنه بين مراده التطبيقي من دون
أي تصرف في المدلول اللغوي للفظ ، وعلى هذا الأساس قلنا بأن من أنحاء
الحكومات حكومة الخاص على العام ولعمري على المطلق والناسخ على
المسوخ وهي الحكومة على المقام ، وأعني به مقام البيان وأنه بين ما لم يبين
أولاً ، ولأجل ذلك بقول بأن تأخير البيان لولا المانع عنه كتفية أو نحوها ولولا
الجران بمصلحة أقوى يكون قبيحاً خارجاً عن طريقة العقلاء المتجنبين عن
الإعراء والإبداء ، فالتصرف في العام بالبيان بالخاص ليس تصرفاً مانعاً عن

ظهوره المقامي في السريان بدواً ومعداً ، بل توقلنا بالمجارية ، فساب المجاز واسع ، ولا بد من الأخذ بدواً بالعموم لأصالة العموم وبأقرب المجازات بعد الطمر بالخاص فالعام ، بما ترفع اليد عنه بمقدار الخاص وأما بالنسبة إلى ما عداه فيبقى ظهوره اللفظي أو المقامي على حذله من الححية



القرآن الثاني

في برول القرآن لهداية الناس ووحوب التدبر فيه لا شك في أن الله ارسل القرآن على بيبه دليلاً على سونه وبرهانه لصدقه في دعوته وحامعاً لما بعثه لتسليعه فهو المعجر في أسلوبه والهدي للإنسان بمصامينه ، يسير مع الحلول ويسادي سداً ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾^(١) ، تحدياً على المكربين الشاكين في كونه كلام رب العالمين ومزيداً لإيمان أرباب اليقين ، ولم يشهد النارج في طول عصوره من اجتراً على الإقدام باتيان منه إلا رجع حائثاً واعترف بمعجزه

وأما مصامينه فتتضح يوماً بيوم وتسلور في الأدهان بتطور العلوم فطاهره أبيق وباطنه عميق ، يتحير العقل بأن يفرع أي باب من أبواب علومه الموسوعة وأن ينظر إلى أي جانب من جوانبه المتعددة ، فهل ينظر إلى هذا السك البديع المعجز لكل بليغ عن مهاراته مع أن اللغة عبارة عن سلسلة من المواد وجملة من الهيئات منتظمة بقواعد نحوية ، وهي معلومة لكل انسان عربي ومعرضة على كل طالب احسي فمن عرف اللغة العربية بموادها وهيئاتها وقواعدها لم يعسر عليه تركيب الجمل ، فلم لم يقدم أحد على معارضة القرآن ؟ وهلا يكون هذا

(١) سورة النقرة ، الآية : ٢٣ .

إلا الإعجاز ، وهل يبقى مجال للموسسة هي كونه كلام الرحمن ؟ .

ثم لا يدري العاقل هل يتأمل في فصاحته وبلاغته وتمثيلاته واستعاراته وتلميحاته وترشيحاته ؟ أم يتدبر في معانيه العميقة ومطالبه الراقية الدقيقة أو يدقق النظر في كيفية رعايته لسعادة الإنسان في عيشته العائلية والنظامية ، ومعالجته لمشاكل الحياة مفروناً بما يسعده في الآخرة فالقرآن هو الكفيل الوحيد لسعادة الشائين من دون تعطيل قانون من قوانين الحياة المادية أو تعطيل غريزة من العرائز البشرية .

أم هل يتعمق في معارفه الحقة وأحكامه العادلة ونظامه السياسي والاقتصادي وأمره بالأخلاق العاصلة وبهيه عن الصفات الرذيلة ؟ أو هل يطر إلى ما قص علينا من قصص الغابرين تذكراً وموعظة لنا في سيرتنا وسيرتنا لناخذ منهم ما مكهم من الارتقاء إلى المدارج العالية وتجنب ما ورطهم في المهالك ؟ فالقرآن هو الكامل لجوامع الكمال والشامل لموازين الاعتدال والجامع لقوانين العدل والاحسان والمعبى التام للأخلاق العاصلة والمقياس العام للحصول النازلة ، وهو الهادي للبشر إلى الصراط الاقوم والمرشد لهم إلى الشرع الاتم وهو المشرع للأحكام والجاعل لهم رسوم العبادة وطرق السير إلى الله سبحانه .

وهو الداعي إلى السعادات والمصالح للشائين ، المميز للمحكم والحقائق والموضح للرموز والدقائق ، ينوع العلوم والصن ايع ، وعيبة النواميس والودائع والندايح ، موقف الحلف بما جرى على السلف ، كي يعتبر المعبر ويتيقظ المستنصر فيعمل صالحاً ولا يعيش طالماً

فهذا الكتاب دائرة للمعارف الربنية ، وخزينة للجواهر السماوية ، يجب على كل اسد فطن نابه أن يتدبر في آيات القرآن لاستكشاف كوزه واستخراج جواهره مستضيئاً بأنوار أئمة الهدى ومصايح الدحي وأعلام الورى .

ويدل على أن القرآن هاد ويجب التدر في الكتاب والسنة .

أما الكتاب : ف يدل على كونه هادياً قول الحق تبارك وتعالى في سورة البقرة : ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾^(١) وفيها أيضاً ﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ﴾^(٢) وفي سورة الإسراء . ﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ويبشر المؤمنين ﴾^(٣) وفي سورة القمر : ﴿ ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر ﴾^(٤) .

ويدل على لزوم التدر في القرآن قوله تعالى في سورة القمر كما مر : ﴿ فهل من مدكر ﴾ ؟ وفي سورة النساء : ﴿ أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾^(٥) ، وفي سورة محمد : ﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ﴾^(٦)

وأما السنة : ف يدل على الأمرين بأن القرآن هاد وأنه يجب التدبر فيه - ما رواه الكليني في الكافي عن الصادق (ع) قال : ﴿ إن هذا القرآن فيه مسار الهدى ومصايح الذخى فليحل جال بصره ويفتح للضياء بظرفه فإن التذكر حياة قلب الصير كما يمشي المستير في الظلمات بالوراء ﴾^(٧)

وما رواه في الكافي أيضاً عن أبي عبد الله عن آبائه (ع) قال : قال رسول الله (ص) : « أيها الناس إنكم في دار هدنة وأنتم على ظهر سفر والسير بكم سريع وقد رأيتم الليل والنهار والشمس والقمر يلبان كل حديد ويقربان كل

(١) سورة البقرة ، الآية . ٢

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٨٥

(٣) سورة الاسراء ، الآية : ٩ .

(٤) سورة القمر ، الآيات : ١٧ و ٢٢ و ٣٢ و ٤٠ .

(٥) سورة النساء ، الآية : ٨٢

(٦) سورة محمد ، الآية : ٢٤ .

(٧) الكافي : ج ١ ص ٦٠٠ كتاب فصل القرآن ح ٥

بعيد ويأتیان بكل موعود فأعدوا الجهاز لبعث المجاز . قال : فقام المقداد بن الأسود ، فقال : يا رسول الله وما در الهدنة ؟ قال : « دار بلاغ وانقطاع فإذا التبت عليكم الفتن كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن فإنه شافع مشفع وماحل مصدق ومن جعله أمامه قاده إلى الجنة ومن جعله خلفه ساقه إلى النار وهو الدليل يدل على حير سبيل وهو كتاب فيه تفصيل وبيان وتحصيل ، وهو الفصل ليس بالهزل وله ظهر وبطن فظاهره حكم وباطنه علم ، ظاهره أنيق وباطنه عميق ، له تحوم وعلى تحومه تحوم ، لا تحصى عجائبه ولا تبلى غرائبه فيه مصابيح الدجى ومار الحكمة ودليل على المعرفة لمن عرف الصفة فليجل جال بصره وليبلغ الصفة نظره يحس من عطف ويتخلص من شب ، فإن التمكن حياة قلب الصبر كما يمشي المستبصر في الظلمات بالتور ، فعليكم بحسن التخلص وقلة الترتص »^(١)

بيان - الحوم المصاديق الخفية وما تحدث بمرور الزمان وتنطبق عليها
عمومات القرآن .

ويدل على لزوم الرجوع في عوامص معاني القرآن وعوصات بطونه العميقة إلى أهل بيت النبي (ص) ، أحبار كثيرة منها حبر الثقلين الذي رواه أكثر من ثلاثين صحابياً عن النبي (ص) أنه قال « إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تصلوا أبداً فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض »^(٢) وإنكار سده - وهو متواتر - كإنكار دلالة - وهي نصر في كونهم أمناء على علم القرآن - الدالة صريحاً على لزوم التمسك بعرواتهم بالسؤال عن معضلاته كما أن تبديل كلمة عترتي بستي وإن كان سهلاً على

(١) الكافي ، ج ٢ ص ٥٩٨ كتاب فصل القرآن ح ٢

(٢) راجع بحار الأنوار ج ٢٣ باب مسائل أهل البيت (ع) .

المتعصب المعاند إلا أننا في غنى عن قبول المنعوتين ، ثبتنا الله بالقول الثابت .

ثم انه على فرض تسليمنا أن الكلمة الواردة على لسان النبي (ص) هي
وستي ، نقول أن السنة الصحيحة غير المكدوبة على النبي (ص) إنما هي عند
وصيه وحامل علمه علي وأولاده (ع) ، ولا تقبل السنة من أمثال أبي هريرة الذي
تعرفه إذا راجعت كتاب أبي هريرة تأليف العلامة السيد شرف الدين
العاملي (ره) ، وقد ظهر مما ذكرنا بطلان قول الخارجين عن طاعة علي (ع)
كفانا كتاب الله ، لوصوح الحاجة في شرح مجملات القرآن ومؤولاته وبطوره
وضواضه إليهم (ع) ، وظهر أيضاً لزوم تحصيل العلم بقواعد توجب التمكن من
تفسير القرآن ، فعلم التفسير من العلوم للارمة المعينة خلافاً لمن يقول أن
القرآن ، واضح ولا يحتاج إلى البيان

ثبوت

الهداية في اللغة الإرشاد ، البيان ، التبرير ، الإيصال ، يقال أرشده
الطريق أو إلى الطريق ، بينه له وعرفه به ، ويقال هدى أو أهدي العروس إلى
بعلها ، رفاها إليه والظاهر من التناذر الدني أن للهداية مفهوماً عاماً قابلاً للانطباق
على الإرشاد والإيصال معاً فهو مشترك معسوي لا لمعطي ، والتناذر المذكور أيضاً
شاهد على عدم كون الإيصال معى مجازياً بلهداية ، وعلى هذا يصح لنا القول
بأن الهداية التي يقال لها بالفارسية - راهماني - حقيقة ذات مراتب ربما تجتمع
وربما تفترق وربما تستلزم مرتبة منها مرتبة أخرى ، فالنسبة إلى هداية الله
سبحانه لعباده يمكن أن تحمل لها مرتب أربع ، وإن شئت قلت مصاديق
أربعة :

الأولى : إعطاء ما يهدي الإنسان وإمامه به ، وهو العقل الموهوب
للإنسان وهو الهادي له والحجة الباطنة ، قال الله تعالى : ﴿ ... وفي أنفسكم

أفلا تبصرون ﴿١﴾ ، وهذا الهادي لا يتمك عن الإنسان ما دام حياً - لولا
المعارض -

الثانية - إعطاء ما به يهتدي الإنسان وأعي به آيات التوحيد ، قال الله
تبارك وتعالى : ﴿ وفي الأرض آيات للموقنين ﴾ (٢) ، تشمل الأعضاء والجوارح
ومما يهتدي به الإنسان أسلوب القرآن المعجز لبلغاء عن معارضته بالمثل ،
حيث أن العاقل يقطع بكونه كلام الله فيعتقد بجميع العقائد الحقّة .

الثالثة : بعث الرسل الهادين إلى القواوين الإلهية وإنزال الكتب
مضامينها العالية المرشدة للإنسان إلى المعارف والأحكام ، وإلى هذه المرتبة
يشير قوله تعالى : ﴿ إنا هدينه السبل إما شاكراً وإما كفوراً ﴾ (٣) ، وقوله
تعالى ﴿ هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم
ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين ﴾ (٤) ، وقوله
تعالى ﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ويشر المؤمنين ﴾ (٥) .

الرابعة - الإيصال إلى المقصود ، ويشير إلى هذه المرتبة قوله تعالى
﴿ لنهدينهم سبلنا ﴾ (٦) ، وقوله تعالى : ﴿ هدى للمتقين ﴾ (٧) ، وقد تجمعت
المراتب ما عدا الأولى في القرآن كما يظهر بأدنى تأمل

(١) إنه لست سبكه المستحيل مماثلته يدل على كونه منزلاً من الله على

نبيه المرسل .

(١) سورة الذاريات ، الآية ٢١ .

(٢) سورة الذاريات ، الآية ٢٠ .

(٣) سورة الأنسان ، الآية ٣٠ .

(٤) سورة الجمعة ، الآية ٢٠ .

(٥) سورة ، الأسراء ، الآية ٩٠ .

(٦) سورة المكنوت ، الآية ٦٩ .

(٧) سورة البقرة ، الآية : ٢ .

(٢) وسبب معارضة وحمائفة وأحكامه يهدي الناس للتي هي أقوم .

(٣) وسبب اعتداء المتقين به وتحادهم له دليلاً على أعمالهم في السلوك إلى السعادة الأبدية يكون موصلاً لهم إلى الحجة - آخر أمية العاقل - وذلك معنى : ﴿ هدى للمتقين ﴾ .

والمرتبة الثانية من مراتب هداية لفرز نحتاج إلى التدبر الذي أمر الله به وهو يحتاج إلى أمور تذكر في الصبر ، ومن هنا جاء دون التفسير .

الفصل الثالث

التفسير : التفسير في اللغة . الكشف ، الايضاح ، البيان
وأما في الاصطلاح فقد احتملوا في حقيقته احتلافاً كثيراً وذكروا الموارد
العديدة بينه وبين التأويل .
ونحن نقول ان التفسير يطلق على أمور ستة وبالأحرى له موارد ستة .
الأول شرح الألفاظ المعقدة والتعقيد في موارد اللغة وهيئتها .
الثاني . شرح الجمل بما لها من الهيئة التركيبية وهذا يحتاج إلى العلم
بقواعد اللغة صرفاً ونحواً مع الدقة في تطبيقها على الموارد
الثالث : ايضاح المصدايق وتطبيق المفاهيم العامة عليها فيما إذا كانت
مختلفة على العرف العام وهو على ضربين :
الأول بيان المصدايق الحقيقية التي لا يعلمها العامة ، وبيان هذا القسم
إنما هو موكول إلى خزنة علم الله الراسخين في العلم وهو التأويل الصحيح .
الثاني . اختراع المصدايق لعمومات القرآن اقتراحاً وهذا ما أشار إليه في
القرآن بقوله تعالى ﴿ فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء

الفتنة وإبتغاء تأويله ﴿١﴾ صدق الله العلي العظيم ، حيث ترى أن أرباب الأهواء الفاسدة والمذاهب الباطلة والأغراض الحبيثة والمسالك المصلحة كعص الصوفية والخوارج ودوي السلطات الحائرة وأولي السياسات الظالمة العاشمة ، كل يتمسك بالقرآن ترويحاً لكاسده وإشاعة لفاسده فيطبق مفهوماً على مصداق خيالي .

الرابع : بيان شأن نزول الآيات

الخامس . بيان ما ورد عن الأئمة الطاهرين (ع) في تفسير معصيات القرآن ومؤولاته .

السادس . بيان ما انطلقت عليها العمومات من المصاديق المستحدثة كاستطاق أصغر من ذلك على ما كشف عنه العلم الحديث مما سمي بـ « اتوم »/ أما وجه الحاجة إلى فهم المعاني لمفردات الألفاظ لغة أو من حيث التساهم العرفي فلأن كثرة الطوائف المنتشرة في البلدان المترامية الأطراف سببت الأوصاف المتعددة من الوضعيين الكثيرين وأوجب ذلك سعة اللمعة واشته على أثر الأوصاف العديدة التباين بالترادف مثلاً ، فقد يقال بأن قسوة مرادف لأسد ، وقد يقال بأن لكل من اللمعطين من حيث المدلول خصوصية ليست في الآخر وكثيراً ما يشتبه التطبيق بالاستعمال فيتوهم الاشتراك الدعطي في المشترك المعنوي وأمثلة هذا النوع كثيرة جداً ، فتري اللعوي يقول اللام للملك وللإحتصاص وللصلة فيتوهم أنه يذكر الأوصاف المتعددة للفظ اللام حيث أنه يذكر موارد الاستعمالات للام في تلك المعاني ، فلا بد وأنه يريد من الاستعمال ما يوافق الوصف لا من جهة أن الأصل في الاستعمال هو الحقيقة كما احتاره السيد المرتضى (قده) من القدماء حتى يجاب عنه بأن الاستعمال أهم بل

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٧ .

يزعم أن فن اللغوي يقتضي توافق الاستعمال مع الحقيقة رغم أن اللغوي تتبع موارد تفهيم معنى - ما من لفظ ما - كان استعمالاً لللفظ في مفهوم عام ثم تطبيقه على مصداق خاص أو كان استعمالاً في المعنى الخاص ، وهذا أيضاً كان على نحو الحقيقة أو كان على نحو المجاز .

والغالب أن تكون الموارد المذكورة في كتب اللغة من القسم الأول ، أعني تطبيق المفهوم على المصداق ، ففي المثال حيث يكون الجامع القريب وهو مطلق الربط موجوداً في المعاني المذكورة لللام ، نقول أن اللام موضوع له وإنما يطبق على الربط الملكي تارة وعلى الربط الاختصاصي تارة أخرى وهكذا . وإنما تفهم التطبيقات المذكورة من المناسبات الموحدة في المقامات ، كمناسبة ربط الدار بزيد مع الملك فيفهم من قولك الدار لزيد الربط الملكي ، وكمناسبة ربط الجبل للفرس مع الاختصاص فيفهم من قولك الجبل للفرس الربط الاختصاصي ، وهكذا .



فعلى المفسر أن يستفرغ وسعته وأن يتعمق نفسه وأن ينهي جهده في فهم معاني الألفاظ المفردة وتشخيص حقائقها ومجازاتها وتمييز المشترك المعنوي عن اللفظي .

بل يجب عليه التفكير بين المجاز العقلي والمجاز في الكلمة بل بينها وبين المجاز في الإسناد ، مصداقاً إلى ما هو المهم أيضاً لو لم يكن أهم وهو الدقة في سعة المفهوم وضيقه من حيث الوضع أو المتفاهم العرفي ، فترى أن الصعيد إذا كان موضوعاً لمطلق وجه الأرض كان أمر التيمم سهلاً وأما إذا كان موضوعاً للتراب الخالص كان أمره صعباً ، أضف إليه لزوم التفتة في أن تكون الأرض بسبب انقلابها من حال إلى حال بأي عنوان يكون موجباً لخروجها من صدق الأرض كالذهب والفضة وبأي عنوان لا يكون كذلك كتعونها بعنوان العقيق والفيروزج والمرمر ، إذ من الواضح أن تحقيق ذلك يؤثر في باب التيمم

والسجدة فالذي يرى إمكان تصديق عنوان العقيق والأرض على قطعة من الأرض له أن يفتي بجوازهما على العقيق ، والذي يرى خروج الأرض عن عنوان الأرضية ، بصيرورتها عقيقاً لا يفتي بذلك بل نقول بأن من الدقة في معاني الألفاظ المفردة هو الأخذ بظهوره الاسباطي الأولى .

مثال ذلك لعظ الرجل « بكسر الراء » الموضوع لمصوخاص معروف من أعضاء البدن فإذا لف بجورب أو تلس حفاً لم تكن الرجل إلا ما في الجورب والحف ، وأما الجورب والخف بما هما فلم يكونا برجل قط ، ولو أطلق الرجل على الرجل الذي في الجورب حال تلبسه به وقيل مد رجلك مثلاً كان ذلك للتغليب أو عدم الإعتناء بالجورب .

ولذا نحن الشيعة نقول بعدم جوار المسح على الحف ، ونرى صحة استدلال مولانا علي (ع) على ذلك بقوله سبق الكتاب المسح على الحمين مريداً بذلك أن جلد الماعز مثلاً ليس رجلاً أمر الله تعالى بمسحه .

ثم لا يحصر وجه الحاجة إلى فهم معردات اللغة على ما ذكرنا ، ولكنا نكتفي بما قلنا لكفايته في التصديق بالحاجة إلى فهمها

وقد ظهر ممّا بينا عدم حاجة قول اللغوي في باب الأوضاع لعدم علمه بها وتمحض فيه في جمع موارد الاستعمالات من دون إشارة بل ولا إطلاع على كونها نفس الموضوع له أو المطبق عليه الموضوع له ، ولذا قلنا : يجب الجهد التام في فقه اللغات لتوقف فهم الأحكام الشرعية عليه .

وأما وجه الحاجة إلى قواعد النحو وخصوصيات الجمل من تقديم كلمة على أخرى أو العكس أو الإتيان بضمير المتصل بين المبتدأ والخبر ورعاية الفرائض والمناسبات ، فلا أن تلك الأمور دحيلة دخالة تامة في فهم المرادات على ما هي عليه ، ونأتي بمثال واحد وهو أن العلم بكيفية العطف وحسن الانسجام فيه له ربط بالأحكام الشرعية والسياق إذا حكم بالعطف على القريب لم يجر

العطف على البعيد ، ولأجل ذلك يكون قوله تعالى : ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(١) ، ظاهراً في عطف الأرجل على الرؤوس .

مضافاً إلى أن التذكير بين تلك الجملة والجملة الأمرة بعمل الوجه والأيدي وهي قوله تعالى : ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٢) ، أيضاً يقتضي عطف الأرجل على الرؤوس إذ لولاه للرم عدم حسن الإنسجام

ولذا نمتي نحن الشيعة بوجوب المسح على الرجلين مستدلين بما عليه عرف المحاورة من رعاية القرب والعد في باب العطف وحيث أنه هل لنا أن نتعجب ممن يعترض علينا بعدم المسح على الحفين وعدم غسل الرجلين ؟ .

وأما وجه الحاجة إلى العلم بالمصديق الواقعية للمتشابهات فالحذر على الوقوع في ورطة الضلال والإضلال بسبب التأويل الباطل في التشابهات .

وللمخروج عن اعتناء الفن وترويج الأرام الباطلة والأهواء الرائفة وإشاعة المسالك الخيالية ، والمذاهب الشيطانية ، فإن بعض الصوفية وسائر الفرق المستدعة ، وليعلم أن العلم بالمتواليات مخرون عند الأئمة الطاهرين (ع)

وأما وجه الحاجة إلى شأن نزول الآيات فلا أن الخطأ في ذلك يقضي إلى اتهام البريء وتبرئة الحائن ، كما ترى في بعض الكتاب القاصرين عن ذلك الحقائق الراهنة يذكرون أن شأن نزول آية الحمر إنما هو اجتماع علي (ع) مع جماعة في مجلس شرب الحمر ، مع أن التاريخ يشهد بـكذب ذلك ، وترى بعضهم يقول بأن قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾^(٣) ، إنما نزلت في شأن ابن ملجم .

(١) سورة المائدة ، الآية : ٦

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٦ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٠٧

وأما وجه الحاجة إلى العلم بالإطبقات القهرية للمعومات بعد تحققها فلأن إعجاز القرآن ينكشف بهذا العلم واحبده عن الملاحم والمغيبات ، وهنا تجدر الإشارة إلى بعض ما قيل في التفسير :

١ - التفسير ، كشف المراد عن اللفظ المشكل ، والتأويل رد أحد المحتملين إلى ما يطابق الطاهر ، وعليه بيان الظاهر ليس بتفسير ، ويرجع إلى هذا ما نقلناه على الشيخ الأنصاري (ره) من أن التفسير كشف للقناع ولا قناع للطاهر .

٢ - وقال أبو العباس : التفسير والتأويل واحد ، وجعل في المسجد التأويل من معاني التفسير .

٣ - وعن ابن عباس : التفسير على أربعة أوجه (روى عنه ابن جرير)

الأول : وجه تعرفه المرمم من كلامهم أي ما توضحه القواعد العربية
الثاني : وجه لا يعتد أحد بجهالته ، أي ما يحب العلم به ولو بالرجوع إلى أمه كالعلم بآيات الأحكام والعلم بالعقائد الحق .

الثالث : وجه يعرفه العلماء ، أي ما يعرفه العلماء من المعومات والتخصيصات ونحوها .

الرابع : وجه لا يعلمه إلا الله ، أي العلم بالمؤول .
وقد قال الذهبي في - التفسير والمفسرون - ان ما لا يعتد بجهالته أحد عبارة عما لا يحصى على أحد ، ولكنه لم يتطرق بأن السبب بين الواضع واللامعذور جهالته عموم من وجه .

وقد ظهر مما ذكرنا أن الآيات القرآنية على أنحاء أربعة

١ - منها ما يكون طاهر المعاد ، غير محتاج إلى البيان ، كقوله تعالى :

﴿ ولا تقربوا الزنى ﴾^(١) .

٢ - ومنها ما يكون مبین المعاد محتمل المصداق ، وهذا يحتاج العلم التفصيلي بمصداقه إلى الرجوع إلى المعصوم (ع) كقوله تعالى : ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ والله على الناس حج البيت ﴾^(٣) ، ولا ينبغي الربب في وجوب أخذ المصداق وأجزائه وشرائطه وموانعه في تلك الأمور عن النبي (ص) والإمام (ع) ، فمن المدهش توهم الخوارج عدم الحاجة في تفسير القرآن إلى غير القرآن .

٣ - ومنها ما يكون مبین المعاد ومحتمل المصداق وهو قد يشين ببركة القرائن وإن كانت عقلية كقوله تعالى ﴿ واعبد ربك حتى يأتيك اليقين ﴾^(٤) ، حيث حمل جمع من الصوفية ، اليقين على الايمان وقالوا إن السالك الواصل إلى الله لم تجب عليه الصلاة كما نقل عنهم المحدث الجزائري في الأنوار العمانية ، واللازم في فهم المراد من لفظة اليقين في هذه الآية الرجوع إلى القرائن حتى يفهم أن المراد منه الموت .

ومن هذا القبيل ما بين مصداقه الكامل المتصوم (ع) كما ورد في قوله تعالى : ﴿ ومن أحيائها ﴾^(٥) ، إن تأويلها الأعظم هو تعليم المعارف الإلهية ففي - البرهان عن فصيل بن يسار قال قلت لأبي جعفر (ع) قول الله عز وجل في كتابه : ﴿ ومن أحيائها فكأنما أحيأ الناس جميعاً ﴾ ، قال من حرق أو غرق ، قلت من أخرجها من ضلال إلى هدى ؟ قال ذلك تأويلها الأعظم .

(١) سورة الإسراء ، الآية : ٣٢ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٤٣ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ٩٧ .

(٤) سورة الحجر ، الآية : ٩٩ .

(٥) سورة المائدة ، الآية : ٣٢ .

ومنه ظهر أن في محتمل المصداق تارة لا يمكن إرادة غير مصداق واحد ، وأخرى يمكن إرادة كل مصداق من مصاديقه .

٤ - ومنها ما يكون مشتبه المفهوم والمصداق معاً وهذا هو المتشابه الذي لو طبقه أحد على ما يستهويه من دون الرجوع إلى الراشدين في العلم يكون ضالاً ومضلاً فراجع من التماسير تفسير - ملا سلطان - وتفسير السيد أبي القاسم الدهبي ، حتى ترى أن الأحاديث بالهوى كيف يلعبون مع كلام الله باسم التفسير .

شكاية :

ولعصر كتاب العصر كتاب حول هذا الموضوع اسماء به (التفسير والمفسرون) ذكر اختلاف المفسرين في معنى التفسير ومصطلحاتهم والفرق بينه وبين التأويل وكيفية التفسير في أدوار التاريخ ولدى أولى المذاهب المختلفة ، وحسبما ذكر الشيعة الإمامية كشف عن عقده النفسية وأنهى العاية في تعصبه الأعمى وأبان بعده الروحي الشيخ عن إدراك مكانة الشيعة الإمامية العلمية وأظهر في الملأ الاسلامي قصور إطلاعه عن مؤلفات الشيعة في جميع العلوم والفنون أو تعاميه عنها فتارة أسد إليهم إعتمادهم في التفسير على أخبار مكذوبة عن علي (ع) وأخرى إلى الحمر والجامعة وثالثة نسب إليهم التعصب والتقصير بتأويل الآيات المتعلقة بلفظه وأصوله تطبيقاً على آرائهم ورابعة أرجعهم في المعارف إلى مثل الجاحظ .

وتحسر وتأسف عليهم لأنهم لم يفنوا بالمسح على الخفين ولم يدر المسكين أن جلد الحيوانات ليس من الرجل في شيء ، وعلى فرض صحة الإطلاق فالمسح على الرجل لو لم يكن أحوط فهو أولى ولا أقل من التساوي ، فما هذا الصراخ ؟ أو أنهم لم يفنوا بمسح الرجلين ولم يتصطر بأن القاعدة تقتضي العطف على القريب لولا القرية على الخلاف .

وبناء على تلك القاعدة فلا بد من عطف وأرجنكم على برؤوسكم ، أو أنهم كيف يفتون بحوار المتعة مع أنه يعلم أن القرآن ينص صراحة على حليتها .

ومن الغريب أنه قال أن للشيعة تفسيراً مسوياً إلى الإمام الحسن العسكري (ع) وحيداً رأى فرصة ذهبية لإفراغ سمه الطائفي بالتحامل على الشيعة بل تحاور الحد وتحاسر على الإمام العسكري (ع) إلا أنه خوف من المضيحة الكبرى أتى بكلمة (لو) غممة أو تعادلاً من أن كافة علماء الشيعة المدققين أنكروا صحة استناد التفسير المذكور إلى الإمام (ع) وأغرب من الكل أنه ذكر تفسير السيد الشر (ره) في عدد تفاسير الشيعة - وهو كثر ثمين للأدب العربي ولم يتكلم حوله ولو شطر كلمة تعطية لنتهم التي أوردها على الشيعة من الجهل والتأويل المتناقض والأحد بأرام الجاحظ والتمسك بالأحبار المكذوبة على علي (ع) والتعصب والتشفيع والبدع إلى غير ذلك . وأنت إذا رأيت يوماً هذا الكتاب عساك أن تلعن الكاذبين المعترين الذين إذا كالوا الناس أو وروهم يحسرون .

وما أعدد بين هذا المتعصب السيد ، والأديب المنصف أستاذ كرمي الأدب العربي بالقاهرة الدكتور حامد حفي داود المعترف بسوء الشيعة في العلوم وبراعتهم في التفسير ولا سيما تفسير السيد الشر (ره) الذي أهمل ذكره صاحب كتاب التفسير والمفسرون ، ومهد له الأستاذ حامد نمهداً لطيفاً ، معترفاً بفصل مؤلفه ومثانة تفسيره .

ومن هنا نعلم أن في كل طائفة كُتُباً مصنفين وغير مصنفين ، فعلى الباحث أن يكون على وهي كامل في فحصه من الحقائق

المرجع

« في القراءات وما يتعلق بها »

وهناك أسئلة لا بد من الجواب عليها

الأول : انه هل ثبت تواتر القراءات السبع المعروفة أو أريد منها أم لا ؟

الثاني : هل ثبت تواتر الموحود بين ائمتين ، أم لا ؟

الثالث : لو سلمنا بثبوت تواتر القراءات السبعة المشهورة أو العشرة ، فهل هي كلها من عند الله سبحانه أم لا ؟ .

الرابع : لو سلمنا أنها ليست من عند الله تعالى فهل هي حجة بأحدها بحيث إذا تحقق التعارض بين قراءتين كان من قبيل ورود الخبرين المتعارضين ، وحب أن نتعامل معهما معاملة التعارض من الرجوع إلى المرححات ثم الساقط والرجوع إلى الأصل الجاري في المسألة وذلك مثل « يظهرن » بالتشديد والتخفيف ، أم لا ؟ .

وقبل الخوض في الجواب عن هذه الاسئلة يعجبي أن أبين جدول القراء وهو هذا :

١- نافع ابن عبد الرحمن ابن أبي نعيم :-

الكنية : ابورويم .

تاريخ الموت (واللقب) الليثي توفي في سنة ١٦٩ .

البلد : المدني .

من السبعة أم لا ؟ : من السبعة .

المشائخ :

١ - أبو جعفر يزيد بن القعقاع .

٢ - شبة بن نصاب .

٣ - عبد الرحمن بن هرمز الأعرج .

٤ - عبد الله بن عباس تلميذ أبي بن كعب تلميذ النبي (ص) .

الرواة :

١ - عثمان بن سعيد المعروف بـ (روث) ، المولود سنة ١١٠ المتوفي

سنة ١٩٧

٢ - عيسى بن مينا المعروف بـ (قالون) ، المولود سنة ١٢٠ المتوفي سنة ٢٢٠ .

٣ - اسماعيل بن جعفر .

٢- عبد الله بن كثير

الكنية : أبو معد

تاريخ الموت (واللقب) . لغاري المولود سنة ٤٥ المتوفي سنة ١٢٠ من

الهجرة .

البلد : المكي .

من السبعة أم لا ؟ : من السبعة .

المشائخ :

- ١ - عبد الله بن السائب .
- ٢ - درياس مولى ابن عباس .
- ٣ - مجاهد بن جبر المكي تلميذ ابن عباس .

الرواة :

- ١ - أحمد البزري .
 - ٢ - محمد بن عبد الرحمن المخزومي (قنبل) قرأ على أبو الحسن القواس .
 - ٣ - أبو الحسن القواس .
- تبصرة : إذ اجتمع المكي والمدني يقال حجازي .

٣ - عاصم بن أبي النجود الأسدي النابلي :-

الكنية : أبو بكر .

تاريخ الموت (واللقب) يهدلة المتوفي سنة ١٢٧ - أو - ١٢٨ -

البلد : الكوفي

من السبعة أم لا ؟ : من السبعة .

المشائخ :

- ١ - أبو عبد الرحمن السلمي تلميذ علي بن أبي طالب (ع)
- ٢ - زر بن حبیش تلميذ عبد الله بن مسعود .
- ٣ - عثمان بن عفان .
- ٤ - زيد بن ثابت .
- ٥ - أبي بن كعب السبي (ص) .

الرواة :

- ١ - شعبة بن عباس .
- ٢ - أبو عمرو حفص بن سليمان البزار بن المعيرة الاسدي الكوفي ، وروى عنه

أربعة أشخاص ، هم : أبو شعيب نقّاس وهبيرة التمار وعبيد بن الصباح
وصرو ابن الصباح .

٣ - أبو بكر بن عيَّاش وروى عنه ثلاثة أشخاص هم : أبو يوسف الأعمش وأبو
صالح البرجمي ويحيى بن آدم .

٤ - حمزة بن حبيب بن عمار بن اسماعيل :-

الكنية : أبو عمارة .

تاريخ الموت (واللقب) : الرِّيات المتوفي سنة ١٥٦ .

البلد : الكوفي .

من السَّبعة أم لا ؟ : من السَّبعة .

المشائخ :

١ - الصادق (ع) .

٢ - سليمان بن مهران الأعمش تلميذ يحيى بن وثاب تلميذ (١) علقمة و(٢) -

مسروق و(٣) - الأسود بن يربد ، تلامذة عبد الله بن مسعود

٣ - حمران بن أعين تلميذ أبو الأسود الدؤلي تلميذ علي بن أبي طالب (ع) .

الرَّواة

١ - عبد الله بن صالح العجلي

٢ - رجاء بن عيسى

٣ - حماد بن أحمد .

٤ - خلاد بن خالد بواسطة سليم

٥ - أبو عمر التّوري .

٦ - محمّد بن سعدان التّحوي .

٧ - حلف بن هشام - بواسطة سليم .

٥ - علي بن حمزة بن عبد الله النحوي :-

الكنية : أبو الحسن .

تاريخ الموت (واللقب) : النحوي الكسائي المتوفي سنة ١٨٩ .

البلد : الكوفي .

من السبعة أم لا ؟ : من السبعة .

المشايع :

١ - حمزة .

٢ - أبان بن تغلب

٣ - عيسى بن عمر .

٤ - ابن أبي ليلى .

الرواة :

١ - قتيبة بن مهران .

٢ - نصير بن يوسف النحوي

٣ - أبو الحارث .

٤ - أبو حمدون الراشد .

٥ - حمدون بن ميمون الزجاج .

٦ - أبو عمرو الثوري حفص

٦ - أبو عمرو بن العلاء المازني :

إمام البصرة ومقرئها يقرأ أهل الشام ومصر بقراءته أبو عمرو زيان بن العلاء بن
عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث المازني البصري .

الكنية : أبو عمرو .

تاريخ الموت (واللقب) : المازني ولد في ٧٠ - أو - ٦٨ توفي في ١٥٥ - أو - ١٥٤

البلد : البصري .

من السبعة أم لا ؟ : من الستة

المشائخ :

١ - أبو جعفر يزيد بن القعقاع .

٢ - يزيد بن رومان .

٣ - شيبه بن نصاح .

٤ - عبد الله بن كثير .

٥ - مجاهد بن جر .

٦ - حميد بن قيس الأعرج المكي .

٧ - عبد الله بن أبي اسحاق الغضرمي .

٨ - عاصم بن أبي النجود الكوفي .

٩ - أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي المصري تلميذ ابن عباس وأبي

الرواة :

١ - شجاع بن أبي بصير .

٢ - عباس بن الفضل .

٣ - يحيى بن المبارك اليربوعي ، وروى عن ليزيني : (١) أبو عمرو التوري ،

(٢) أوقية ، (٣) أبو نعيم غلام أبي سجانة ، (٤) أبو أيوب الحنّاط ، (٥) أبو

حمدون الزاهد ، (٦) أبو شعيب السوسي .

٧- عبد الله بن عامر بن يزيد بن نعيم بن ربيعة .-

الكنية : أبو عمران

تاريخ الموت (واللقب) : اليحصبي ولد في سنة ٢١ وتوفي بدمشق في
عاشوراء سنة ١١٨ .

البلد : الدمشقي (الشامي) .

من السبعة أم لا ؟ : من السبعة .

المشائخ ١٠ - المغيرة بن أبي شهاب المحرومي ، تلميذ عثمان بن عفان ،
النبي (ص) .

الرواة :

١ - عبد الله بن دكوان المتوفي سنة ٢٠٢ .

٢ - هشام بن عمار المتوفي سنة ٢٤٠

٨- يزيد بن القعقاع :-

الكنية : أبو جعفر .

تاريخ الموت (واللقب) : المحزومي المتوفي سنة ١٣٠

البلد : المدني

من السبعة أم لا ؟ : ليس من السبعة .

المشائخ :

١ - عبد الله بن عباس ومولاه .

٢ - عبد الله بن حياش بن أبي ربيعة تلميذ أبي بن كعب تلميذ النبي (ص) .

الرواة :

١ - عيسى بن وردان .

٢ - سليمان بن حمّاز .

- ٩ - سهل بن محمد :-

الكنية : أبو حاتم .
تاريخ الموت (واللقب) : السحستاني
البلد : المصري ، وإذا اجتمع الكوفي والبصري يقال : عراقي .
من السبعة أم لا ؟ : ليس من السبعة

- ١٠ - خلف بن هشام :-

الكنية : أبو محمد
تاريخ الموت (واللقب) : البراذ المتوفي سنة ٢٢٩
من السبعة أم لا ؟ : ليس من السبعة
الرواة :
١ - اسحاق الوراق .
٢ - ادريس الحذاء .

- ١١ - يعقوب بن اسحاق :-

الكنية : أبو محمد .
تاريخ الموت (واللقب) : الحضرمي المتوفي سنة ٢٠٥ .
البلد : البصري .
من السبعة أم لا ؟ : ليس من السبعة .
الرواة :
١ - رويس . ٢ - روح .

وبعد ذلك أقول .

الجواب عن السؤال الأول يحتاج الى بيان مطالب لها ربط تام بالسؤال .

الأول : به لاحفاء في أن النبي (ص) كان أمياً ولم يكن كاتباً بل الله سبحانه نجاه عن الكتابة بقوله . ﴿ ولا تخطه يمينك اذا لارتاب المبطلون ﴾^(١) ، ولذا كانت كتابة الوحي - القرآن - والرسائل موكولة إلى الكتاب ، ثم إن كتّاب الوحي كانوا تسعة أشخاص وكان لكل واحد منهم طريقة خاصة في جمع القرآن وترتيبه حتى أن عبياً (ع) كان يذكر شأن نزول كل آية مع بيان ما يفسر الآية على ما علمه النبي (ص) .

الثاني إن من المعلوم أن ترتيب القرآن كان متدرجاً وأوجب ذلك إمكان اختلاف كتاب الوحي في ترتيب الآيات ، نعم القطع حاصل بأن ما بين الدفتين الموجود في جميع أنحاء العالم وحي محاوي بأمره مادة وصورة كلمة بكلمة من دون أي تحريف

الثالث قد يظهر بآدمي تأمل بأن قواعد الحول ليست قهرية الإنطاق على الموارد بحيث لم يمكن أن يختلف شأن في تطبيقها على الجمل بل التطبيق على الموارد إنما هو بنظر المطلق محوياً أم مفرياً ، ومن هنا يأتي دور الاختلاف بين السحاة والقراء في إعراب الجمل من لثراكيب الكلامية ، لاختلاف انظارهم في تميز الفاعل عن المفعول وفي متعقبات الفيود وفي رجوع الاستثناء الى أي جملة وفي كيفية العطف وإن - ماداً - مثلاً كلمتان أو كلمة واحدة مركبة وغير ذلك ولذا ترى اختلاف ابن كثير مع غيره في إعراب . : ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات ﴾ ، رفعاً لأدم ونصاً لكلمات وبالعكس ، وترى أن الشيخ الرضي يجم الأئمة يعترض على قولهم : وإذا عطف على المجرور أعيد الخافض ، بأنه

(١) سورة المكبوت ، الآية : ٤٨ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٣٧ .

على مذهب الكوفيين لأنه قراءة حمزة وهو كوفي ولا نسلم بتواتر القراءات السبع ، وليس هذا الخلاف مقصوراً على القواعد المحوية بل هو جار في قواعد الصرف أيضاً كإدغام - يضار - أو عدم إدغامه - ي صارر -

الرابع : مما يجب الانتباه له اختلاف البيئات والطوائف المختلفة في كيفية أداء الكلام والتلفظ بحروف الهجاء وإعراب الجمل اختلافاً فاحشاً ، فالهذلي يقرأ عتي حين بدلاً من حتى يحن ، والأسدي يقرأ يعلمون وتعلم (بالكسر) بدلاً من يعلمون وتعلم بالفتح ، ويتزايد هذا الاختلاف بسبب حدوث قواعد اجادة الأداء وهو علم التحويد ولا سيما مع ملاحظة أن هذا العلم إنما يعتمد على الامتنعسان والدوق في الأغلب وأن الأنواق تختلف جداً فتري أن كيميئة أداء القاف أو الطاء مشروحة عند أهل التحويد بشروط وتري أن الادعامين - الكبير والصغير - كيف يؤثران في حالة التلغظ وأن الروم والإشمام والإمالة والترقيق والتمجيم والمد والاستطالة والسرة والصفير والاشباع لها دور بـ في اختلاف القراءات بل يرى أن إشباع الإشاع ربما يولد الحروف من الحركة فيقرأ القاريء المشيع بكسرة - ك - في - ﴿ مالك يوم الدين ﴾^(١) مالكي يوم الدين ، وهذا لحن واضح يوجب بطلان القراءة وبه تبطل صلاة المتمم العالم باللحن ولكر المشيع براه إحادة لقراءة لكونه إشباعاً للكسرة ، إذا عرفت هذه الأمور الأربعة علمت أن الإحتلافات التي يذكرها عن قريب شأت في الغالب اما عن إشتهاء التفسير بالتريل أو الإحتلاف في الإعراب أو في كيفية الأداء مما لا يوجب وهنا - والعياد بالله مه - في القرآن المجيد فمن المدهش أننا رأينا بعض المستشرقين بالعوا في أمر الإحتلاف في القرآن حتى جعلوا الإحتلاف في الإدغام والإظهار إحتلاف في القرآن في مثل نعم ماو - نعماً - بل جعلوا الإحتلاف في رسم الحظ إحتلافاً فيه في مثل كل ما وكلما فلتكر على بصيرة من أمثال ذلك .

(١) سورة الفاتحة ، الآية ٢٠

الخامس : احتلعت الأقوال في تواتر القراءات السبع بل العشر ، فذهب الشهيد الثاني في شرح الألفية الصفحة - ١٣٧ - إلى تواترها فقال مازحاً للمتن بالشرح :

الثاني : مراعاة إعرابها والمراد به ما يشمل الإعراب والساء وتشديدها لسياسته مناب الحرف المدغم على الوحد المنقول بالتواتر وهي قراءة السبعة المشهورة وهي تواتر تمام العشرة باصافة أبي حمفر ويعقوب وحلف خلاف أجوده ثبوته وقد شهد المصنف في الذكرى بتواترها وهو لا يقصر عن نقل الاجماع بخبر الواحد واعلم أنه ليس المراد أن كل ما ورد من هذه القراءات متواتر بل المراد انحصار المتواتر الآن فيما نقل من هذه القراءات فإن بعض ما نقل من السبعة شاذ فصلاً عن غيرهم كما حققه جماعة من أهل هذا الشأن المعتر القراءة بما تواتر من تلك القراءات وإن ركب بعضها في بعض ما لم يترتب بعضه على بعض بحسب العربية فيجب مراعاته كتلفي آدم من ربه كلمات فإنه لا يحور الرفع فيهما ولا النصب وإن كان كل منهما متواتراً بأن يوحد رفع آدم من غير قراءة ابن كثير ورفع كلمات من قراءته فإن ذلك لا يصح لعدم المعنى وبحوه وكملها زكريا بالتشديد مع الرفع أو بالعكس وقد نقل ابن الحرري في - الشر - عن أكثر القراء جواز ذلك أيضاً واحتار ما ذكره.

أما اتناع قراءة الواحد من العشرة في جميع السورة فغير واجب قطعاً بل ولا مستحب فإن الكل من عند الله عز وجل به لروح الأمين على قلب سيد المرسلين (ص) تحميماً على الأمة ونهياً على أهل هذه الملة وانحصار القراءات فيما ذكر أمر حادث غير معروف في الزمن السابق بل أنكر ذلك كثير من الفضلاء خوفاً من الناس الأمر ونههم أن المراد من السبعة هي الأحرف التي ورد في النقل أن القرآن أنزل عليها والأمر ليس كذلك فالواجب القراءة بما تواتر منها فلو قرأ بالقراءات الشواذ وهي في زماننا ما عدا العشرة وما لم يكن متواتراً بطلت الصلاة - إلى أن قل - لأن الشاذ ليس بقرآن ولا دعاء الح

ويظهر من كلامه أن الشهيد الأول قتل بتواترها أيضاً ونفي البأس عن تواتر القراءات العشر المحقق الكركي (ره) حيث علق على قول الشهيد الأول في الألفية الشواد وهو جمع شاذ والمراد به ما لم يكن متواتراً وقد حصر بعضهم التواتر في القراءات السبع المشهورة وجور المصنف العشر بإضافة أبي جعفر ويعقوب وخلف لأنها متواترة ولا بأس به .

ودهب جمع من العامة إلى تواتر القراءات العشر ، مهم العلامة قاضي القصاة أبو نصر عبد الوهاب ابن السكي الشافعي حيث أحب عن استفتاء ابن الجري بالتواتر بما يلي وإليك نصهما :

الاستفتاء

ما يقول السادة العلماء أئمة الدين في القراءات العشر التي يُقرأ بها اليوم هل هي متواترة أو غير متواترة ؟ وهل كل ما انفرد به واحد من العشرة بحرف من الحروف متواتر أم لا ؟ وإذا كانت متواترة فهم بحسب على من جردها أو حرف منها

ثم قال ابن الحرري : فأجاسي ومن خطه نقلت الحمد لله ، القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي وثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف متواترة معروفة من الدين بالضرورة وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة به من على رسول الله (ص) لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل وليس تواتر شيء منها مفصلاً على من قرأ بالروايات بل هي متواترة عند كل مسلم يقول 'شهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ولو كان مع ذلك عامياً حتماً لا يحفظ من القرآن حرفاً ولهذا تقرير طويل ويرهان عريض لا يسع هذه الورقة شرحه وحط كل مسلم وحقه أن يدين الله تعالى ويجرم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معوم باليقين ولا يتطرق الطعن ولا الارتياب إلى شيء منه والله أعلم ، كتبه عبد الوهاب بن السكي الشافعي

وقال جهمي في مقدمته على كتاب المصاحف الصفحة الثامنة : وحتى الآن يعتمد كثير من العلماء قراءة الفراء العشرة ويثبتون أن كل قراءة رويت عن العشرة هي قراءة متواترة ، انتهى .

وقد مع التواتر جماعة من علماء الفريقين - الخاصة والعامة - .

فقال السيد السند ، صاحب المدرك (ره) في تعليقه على كلام الشهيد :

نقل جمع من الأصحاب الإجماع على تواتر القراءات السبع وحكم المصنف في ذكرى^(١) تواتر العشر أيضاً وذكر المحقق الشيخ علي (ره) أن حكم المصنف بذلك لا يقصر على ثبوت الإجماع بحر الواحد فتجاوز القراءة بها وهو غير جيد لأن ذلك رجوع عن اعتبار التواتر ، ونقل حدي (قده) عن جماعة من الفراء أنهم قالوا . ليس المراد تواتر السبع والعشر أن كل ما ورد من هذه القراءات متواترة بل المراد إحصاء المتواتر الآن في ما نقل من هذه القراءات فإن بعض ما نقل عن الشيعة شذوذاً فضلاً عن غيرهم ، وهو مشكل جداً ، لأن التواتر لا يلبس بغيره كما يعلم بالوحدان

وقال رحم الأئمة في بحث وارد عطف على المصنم المحرور أعيد الحافض والطاهر أن حمرة حوز ذلك على مذهب الكوفيين لأنه كوفي ولا سلم تواتر القراءات السبع وقد الملاعي في مقدمة آلاء الرحمن ما ملخص مصمونه أن القرآن الموجود بين عامة المسلمين جيلاً بعد جيل متواتر قطعاً مادة وصورة والقراءات المتحالفة من الفراء السبع لم تؤثر على قراءته المستمرة على النحو المرسوم ثم إن هذه الإختلافات في القراءات ترجع في الأغلب إلى الخلاف في قراءة مثل - كهواً أو شأى أو أرايتم أو إلى كيفية الأداء إمالة وإشمام وإشباعاً ونحو ذلك ومع ذلك فإسما هي روايات أحد عن أحد لا توجب اطمئنان ولا وثوقاً

(١) الذكرى أحد كتب الشهيد (ره)

فضلاً عن وهما بالتعارض ومخالفتها للرسم المتداول المتواتر بين عامة المسلمين في السنين المتطاولة الح .

وقد مع التواتر أبصاً الشيخ الطوسي في - التبيان - والسيد ابن طاووس في سعد السعود والسيد الجرائري والمولى حمد الدين الحونساري ، ومن العامة معه جمع كثير كالرمحشري والركشي والحاجبي والرازي والعصدي .

وقال اسماعيل بن ابراهيم بن محمد القراب في أول كتاب - الشافي - على ما في - الشر في القراءات العشر -

ثم التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سمة وإنما هو من جمع بعض المتأخرين لم يكن قرأ بأكثر من السبع فصف كتاباً وسماه - السبع - فانتشر ذلك في العامة ونوهموا أنه لا يحوز الريادة على ما ذكر في ذلك الكتاب لاشتهار ذكر مصنفه وقد صف غيره كتباً في القراءات وبعده وذكر لكل إمام من هؤلاء الأئمة روايات كثيرة وأبو علم من الاختلاف ولم يقل أحد أنه لا تحوز القراءة تلك الروايات من أجل أنها غير مذكورة في كتاب ذلك المصنف ولو كانت القراءة محصورة بسبع روايات لسعة قراء لوجب ألا يؤخذ عن كل واحد منهم إلا رواية وهذا لا قائل به ويسفي أن لا يتوهم متوهم في قوله (ص) أنزل القرآن على سبعة أحرف أنه مصروف إلى قراءة القراء السبعة الذين ولدوا بعد التابعين لأنه يؤدي إلى أن يكون الحبر متعرباً عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء الأئمة السبعة فيؤخذ عنهم القراءة ويؤدي أيضاً إلى أن لا يحوز لأحد من الصحابة أن يقرأ إلا بما يعلم أن هؤلاء القراء إذا ولدوا وتعلموا احتاره والقراءة به وهذا تجاهل من قائله وإنما ذكرت ذلك لأن قوماً من العامة يقولونه جهلاً ويتعلقون بالحبر ويتوهمون أن معنى السبعة أحرف المذكورة في الخبر ، اتباع هؤلاء الأئمة السبعة وليس ذلك على ما يتوهموه بل طريق أحد القراء أن تؤخذ عن إمام ثقة لفظاً عن لفظ إماماً عن إمام إلى أن يتصل بالسبي (ص) والله أعلم بجميع ذلك .

ونقل ابن الجزري عن أبي شامة في - المرشد الوجيز - قوله . فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف (وسبأتي مراده منها) لا عمن تنسب إليه فإن القراءات المسبوبة إلى كل قارئ من السعة وغيرهم منقسمة إلى المجموع عليه والشاذ غير أن هؤلاء السعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم

السادس . اتفق علماء السعة - على الظاهر - على صحة الحديث المنقول عن النبي (ص) بأن القرآن أنزل على سعة أحرف واختلفوا في معناه

قال ابن الجزري في - البشر في القراءات العشر - : قال رسول الله (ص) « إن هذا القرآن أنزل على سعة أحرف فاقروا ما تيسر منه »^(١) ، متفق عليه وهذا لفظ النبي (ص) عن عمر .

وفي لفظ للترمذي أيضاً عن أبي قال : لقي رسول الله (ص) جبرائيل عند أحجار المراء ، قال فقال رسول الله (ص) جبرائيل « إني بعثت إلى أمة أميين فيهم الشيخ القاسي والمعجور الكبيرة والعلام ، قال عمرهم فلقروا القرآن على سعة أحرف »^(٢) ، وفي رواية عن أبي ما ملخصه أن أحداً افتتح المحل فقرا على خلافه ثم قرأ آخر على خلافه وخلاف الأول فأحذهما إلى النبي (ص) فلما قرءا قال لكل منهما « أحسنت » أو « معناه »^(٣) فزل جبرائيل وقال . إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد ، فقال اللهم حمف عن أمي ثم عاد فقال . إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفين ، فقال : اللهم حمف عن أمي فنزل جبرائيل وأمره عن الله بأن يقرأ على سعة أحرف »^(٤) .

(١) تفسير الصافي . ج ١ ص ٥٢ المقدمة الثامنة وصحيح الترمذي ج ١١ ص ٦٢ .

(٢) تفسير الصافي ج ١ ص ٥٣ المقدمة الثامنة وصحيح الترمذي : ج ١١ ص ٦٣

(٣) تفسير الطبري . ج ١ ص ١٤

(٤) تفسير الطبري : ج ١ ص ٢٤

ونقل ابن الجزري هذا الحديث عن تسعة عشر صحابياً وقال قال الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلام أن هذا الحديث تواتر عن النبي (ص) ، وقال ابن الأثير في - بهايته في الحديث - « برن القرآن على سعة أحرف كلها كاف شاف »^(١) أراد بالحرف اللغة ، يعني على سبع لغات من لغات العرب أي أنها مفرقة في القرآن فعصه بلغة قريش وعصه بلغة هذيل وعصه بلغة هوازن وعصه بلغة اليمن وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سعة أوجه على أنه قد جاء في القرآن ما قرئ سبعة وعشرة كقوله ﴿ مالك يوم الدين ﴾^(٢) وعبد الطاعوت ومن بين ذلك قول ابن مسعود أبي قد سمعت القراء فوجدتهم متفاربين فافروا كما علمتم إنما هو كقول أحدكم : هلم وتعد وأقبل وفيه أقوال غير ذلك هذا أحسنها ، قال صاحب نواهي قال في القاموس مثله ، وقيل المراد من السعة ليس معناه الحقيقي بل هو كناية عن السعة في التلطف

وقيل المراد لغة العرب لأن أصول قبائل العرب تنتهي إلى سعة وقيل اللغات المصححى سبع وقال أبو العصل ، يرتزى أن السعة هي عباره عن .

١ - اختلاف الأسماء من الأفراد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث والمبالغة وغيرها .

٢ - اختلاف تصاريف الأفعال من الماضي والمضارع والأمر والإسناد إلى مذكر أو مؤنث أو متكلم أو مخاطب أو فعل أو معول

٣ - اختلاف الإعراب .

٤ - الإختلاف بالزيادة والقيصة .

(١) النهاية ح ١ ص ٣٦٩ مادة [حرف] ومعجم البيان ح ١ ص ١٢ وتفسير الصافي ح ١ ص ٥٢ وبحار الأنوار ح ٩٠ ص ٤
(٢) سورة الفاتحة ، الآية ٤

٥ - الإختلاف بالتقديم والتأخير .

٦ - تبديل كلمة أو حرف بآخر .

٧ - الإختلاف بالإدغام والإظهار و لترقيق والتعجيم والمتع والإمالة مثلاً .

وقيل حرف كل شيء طرفه ووجهه وحافته وحده وباحيته والقطعة منه والمحرف أيضاً واحد حروف التهجي كأنه قطعة من الكلمة ، وقيل الحرف هو الوجه كما في قوله تعالى :

﴿ ومن الناس من يعبد الله على حرف ﴾^(١) وعلى الأول المراد من السعة أحرف القراءات السعة تسمية للشيء باسم جرثه وما هو منه - وعلى الثاني سبعة أوجه من اللغات كما قاله أبو عمرو الداني وأبو عبيد وأكثر العلماء ، فقال أبو عبيد قريش وهذيل وثقيف وهوازن وكنانة وتميم ويمن ، وقيل بأن خمس لغات تكون في أكاف هوازن ولعنبن أخريتين في جميع الستة العرب ، وقال أبو عبيد الهروي أن تلك اللغات السبعة متفرقة في القرآن بمعنى أن بعضه قرشي وبعضه هوائي وهكذا

واستشكل على هذا التوجيه بأن يري أن هشام بن حكيم وعمر كلاهما قرشيان ويختلفان في القراءة .

وقال ابن قتيبة أن العرب تختلف في كيفية الأداء وكل واحد من أرباب اللهجات المختلفة إذا أراد أن يزول عن لحنه وما جرى عليه اعتياده طعلاً وناشئاً وكهلاً لا شتد عليه ذلك وعظمت المحنة فيها فأراد الله أن يجعل لهم متسعاً في اللغات ، ومراده من هذا البيان لاختلاف في كيفية أداء - اف - و - حرائيل - و - ارجه - و - هيهات - و - هيت - و - عليهم - الذي يقرأ - عليهموا - ، مثلاً - و - موسى - و - عيسى - بالإمالة أو بدونها وإسماعيل الضم مع الكسر في مثل - قيل

(١) سورة الحج ، الآية : ١١

لهم - و - غيظ الماء -، أو عدمه - وخيراً - و - بصيراً - بالترقيق أو بدونه ، وأن التميمي يهمز والقرشي لا يهمز ، وأن الهذلي يقرأ : - عتي حين - بدلاً عن - حتى حين -، والأصلي يقرأ - تعملون بعلم - يسود - ألم أعهد -، بالكسر في حرف المضارع ، بل ترى أن اللباني يبدل القاف همزة فيقول : - أم -، بدلاً عن - قم - ونحو ذلك مما هو كثير في جميع اللغات وفوق الكثرة في لغة الضاد .

وقد يحمل سبعة أحرف على مقاصد القرآن ، لما في رواية الحاكم في مستدركه عن ابن مسعود عن النبي (ص) « نزل القرآن من سعة أبواب على سبعة أحرف زجراً وأمراً وحلالاً وحراماً ومحكماً ومتشابهاً وأمثالاً ، فأحلوا حلاله » (١) .

وروى ابن جرير عن أبي قلابة عن النبي (ص) « أسرل القرآن على سعة أحرف أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل » (٢) ، وروى عن علي (ع) عشرة « بشير ونذير وناسح ومنهكح وعطة ومثل ومحكم ومتشابه وحلال وحرام » (٣) ، وعن ابن عباس : أربعة .

واستجد خبير بان التقسيم يختلف باختلاف الأنظار في القسمة ، مع أنه لا أهمية لبيان أقسام مقاصد القرآن .

ومن الغريب ما ورد في بعض أحبارهم من أن حيوائيل لما بلغ سعة أحرف قال : كلها شاف كافي ما لم نحتم آية عذاب برحمة وآية رحمة بعذاب وهي خبر نحو قولك تعالى وأقبل وهلم وادهب ، واسرع واصجل ، وفي خبر أن قلت . عفوراً رحيماً أو قلت سميعاً عليماً ، أو عليماً سميعاً فالله كذلك ما

(١) المستدرک علی الصحيحین (لمحاکم) ج ١ ص ٥٥٣ وذكره مجمع البيان ج ١ ص ١٣

(٢) مجمع البيان - ج ١ ص ١٣ وتفسير الصافي : ج ١ ص ٥٢ .

(٣) انظر بحار الأنوار . ج ٩٠ ص ٤ وتفسير الصافي : ج ١ ص ٥٢ .

لم تختتم آية عذاب برحمة أو رحمة معذاب .

وقيل السبعة عبارة عن :

١ - الحلال .

٢ - الحرام .

٣ - المحكم .

٤ - المتشابه .

٥ - الأمثال .

٦ - الإشياء .

٧ - الأخبار .

وقيل : السامع والمسوخ والخاص والعام والمحمّل والمبين والمفسر .

وقيل : الأمر والنهي والطلب والدعاء والحبر والاستخار والرجز

وقيل : الوعد والوعيد والمطلق والحقيد والتفسير والاعراب والتأويل .

وقد ذكر ابن حيان حمسة وثلاثين معنى لسبعة أحرف ، بل قالوا الأقوال
فيه أربعون .

ولك أن تسأل القوم عن إمكان الجمع بين المعنيين في كلام واحد بأن
تجعل المراد من الأحرف اللفظ ، وتقول : المراد سبع لغات وفي نفس الوقت
المعنى أيضاً وتقول : المراد الأمر والرجز الخ

ولك أن تسأل أيضاً بأن الشاهد على صدق - سبعة أحرف - على كل واحد
من تلك المعاني موجود أم لا ؟ .

ولك أن تسأل أيضاً هل أنه لا يكون فرق بين نزول القرآن وهو فعل

اختياري توقيعي لمزله وهو الله تعالى وبين الإرجاع في القراءة الى اختيار القارئ، مشروط واحد فقط وهو عدم ختم رحمة بعذاب أو عذاب برحمة ، ثم إن الإتيان بالمترادفات بمعنى القل بالمعنى إن كان حائراً حرج القرآن عن كونه معجزاً في أسلوبه وأمكن الإتيان بمثله ، ولطريف أنه جاء في لفظ لعمر بن العاص : فأني ذلك قرأتهم فقد أصبتم ولا تماروا فيه فإن المراء فيه كفر ، وليت شعري ما المراد من المراء فهل لدقة في القراءة ورعاية العظم والتركيب والتجنب عن الإخلال في أسلوب الوحي مراء ؟ وهل التصرف بالتشهي والاقتراح في الكلام الإلهي إحصاسة لدنق وليس من الصوصاء في شيء ، وصيأتي تحقيق الحال فانتظر .

السابع . وجوه الاختلاف في القراءات

اختلاف القراءات ينسوع إلى أنواع عديدة وقل بيان الأقوال فيها بقول تختلف النسخات . على وجه العموم - بالوجه والاعتبارات قل بطراً إلى ما هو المهم عندما من الأحكام المتعلقة بأفعال المكلفين أن يقسم الاختلاف في القراءة إلى أربعة أقسام

الأول الاختلاف المؤدي إلى الإحتلاف في الحكم الشرعي كالإحتلاف في قراءة يطهرون بتشديد الهاء وتحميمه الموحى لاختلاف الحكم لأن القراءة الأولى دالة على حرمة وطء الحائض إلى أن تغتسل بعد النقاء والقراءة الثانية دالة على كفاية النقاء في ارتفاع حرمة الوطء وفي مثله بقول بلروم الرجوع إلى المرجحات كما يأتي

الثاني : الإحتلاف المؤدي الى الإحتلاف في المعنى غير المربوط بالحكم الشرعي ، كقوله تعالى ﴿ نُنشِرها ﴾ الذي قرأ ﴿ نُنشِرها ﴾^(١) أيضاً

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٩ .

وقوله تعالى : ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات ﴾ ^(١) ، على القراءتين و- تلقونه -
على القراءتين أيضاً أو طلع التي قرئت طلع أيضاً .

الثالث : الإختلاف المغير للصورة غير المغير للمعنى كقوله تعالى
- صيحة - التي قرئت رقية - أيضاً ، أو قوله . ﴿ وما جعلت أيديهم ﴾ التي
قرئت : ﴿ عملته ﴾ ^(٢) أيضاً ، وبظيره الإختلاف في التقديم والتأخير نظير :
﴿ سكرة الموت بالحق ﴾ ^(٣) التي قرئت : ﴿ سكرة الحق بالموت ﴾

الرابع الإختلاف في الأداء وأصناف هذا القسم كثيرة جداً كالإدغام
والإظهار والروم والإشمام ، وقراءة - هيت - وأرجه وكموا وبحودلك على أنحاء
مختلفة ، وإليك بيان جملة من الأقوال .

بهذا الصدد قال ابن قتيبة الإختلاف في القراءة على سبعة أقسام

الأول . الإختلاف في الإعراب غير المغير للصورة وللمعنى كقراءة
- أطهر لكم - بالصم - و- بالفتح - (قراءة - هل يحاري إلا الكمود - وهل يحاري
إلا الكمود - وقراءة - ميسرة - بكسر السين - و- مسيرة - بصمها - و- فصاعقه -
و- فيصاعقه - بفتح الفاء وضمتها .

الثاني . الإختلاف في الإعراب غير المغير للصورة والمغير للمعنى
كقراءة رنا - بفتح الراء - باعد دعاء ورنا - بصم الراء - باعد أحباراً ، وتلقونه
وتلقوه بالتشديد والتخفيف وحتى يطهران وحتى يطهرن - بالتخفيف
والتشديد - .

الثالث . الإختلاف في الحروف ، غير المغير للصورة والمغير للمعنى

(١) سورة البقرة ، الآية ٣٧

(٢) سورة يس ، الآية ٣٥

(٣) سورة ق ، الآية ١٩

كقراءة : كيف نشرها - بالراء - وكيف سشرها - بالرائي -

الرابع : الإختلاف المعبر للصورة في الكلمة وغير المغير للمعنى
كقراءة : صبيحة واحدة - و - زقية واحدة .

الخامس : الإختلاف في الكلمة المعبر للصورة والمعنى ، كقراءة : -
والمهن المنفوش - و - والصوف المنفوش .

السادس : الإختلاف بالتقديم ولتأخير كقراءة : ﴿ وجاءت سكرة الموت
بالحق ﴾ ﴿ وجاءت سكرة الحق بالموت ﴾

السابع : الإختلاف بالريادة والقبضة ، كقراءة : ﴿ وما عملت أيديهم ﴾
و . ﴿ وما عملت أيديهم ﴾^(١) أو . ﴿ ونافه هو الفني الحميد ﴾^(٢) و ﴿ ان
الله الفني الحميد ﴾ و . ﴿ هذا أخي له تسع وتسعون نعمة ﴾^(٣) و . ﴿ هذا
أخي له تسع وتسعون نعمة أتى ﴾

وقال بعضهم : أقسام الإختلاف في القراءات هكذا

١ - الإختلاف بالحركة - غير المعبر للصورة والمعنى - وذلك كقراءة .
الحل على أربعة أحوال ، ويحسب على نحوين .

٢ - الإختلاف بالحركة - غير المغير للصورة والمعنى - نظير قوله
تعالى . ﴿ فلقى آدم من ربه كلمات ﴾^(٤) وقوله تعالى ﴿ وأذكر بعد
أمة ﴾^(٥) .

(١) سورة يس ، الآية . ٣٥ .

(٢) سورة لقمان ، الآية : ٢٦ .

(٣) سورة ص ، الآية : ٢٣ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٣٧ .

(٥) سورة يوسف ، الآية : ٤٥ .

٣ - الإختلاف بالحروف - غير المعبر للصورة والمعنى - كقوله تعالى .
﴿ تَبَلَّوْا ﴾ و : ﴿ تَقْلُوبًا ﴾ و ﴿ تَنْجِيكَ يَدُنكَ ﴾ و ﴿ تَنْجِيكَ يَدُنكَ ﴾^(١)

٤ - الإختلاف بالحروف - المعبر للصورة وغير المعبر للمعنى - كالصراط
والسراط - وسطه و - بصطة .

٥ - الإختلاف بالحروف - المعبر للصورة والمعنى معاً - كقوله . أشد
مكم أو - أشد منهم ويأتل و - يتأل .

٦ - الإختلاف في التقديم والتأخير ، مثاله . فيقتلون ويقتلون ، وجاءت
سكرة الحق بالموت ، أوجاءت سكرة الموت بالحق

٧ - الإختلاف بالريادة والفصاح ، بطير وأوصى ووصى

٨ - الإختلاف في القواعد التجويدية كالروم وإشمام والتفخيم والترقيق
والإدغام والإظهار والمد والقصر ولعنت والتسهيل والإبدال والنقل وهي ليست
إختلافاً في اللفظ ولا في المعنى

وختاماً نلفت أنظار السامع ، إلى حملة من الأحطار التي ربما تكون جملة
مها عمدية صدرت من الأجانب المسيحيين تمس كرامة القرآن ، وهذه الجملة
تتلخص في ثلاثة أقسام :

الأول : ما لا يكون إختلافاً ولكن الحصر أبهره بصورة الإختلاف

الثاني : ما لا دليل على تحققه خارجاً .

الثالث : الربادات المنافية لما نقول من عدم التحريف

فمن الأول : يضارر ويضارّ ومعهم ما ونعما المختلفين من حيث الإظهار

(١) سورة يونس ، الآية : ٩٢

والإدغام ونظير كل ما وكلما المحتملين من حيث رسم الخط وهذا كما ترى ليس من المضرب بكرامة القرآن .

ومن الثاني حمراً وعساً ، وثريداً وحرراً ، وآل عمران وآل محمد ، والرفث والرفوت ، وعدل وصوء ، ولحيمة والإسلام ، ولا ينمي للعاقل أن يعترف بصدق هذا النحو من الاختلاف لأنه مضافاً إلى عدم الدليل عليه كيف يشته على كاتبين من كتاب الوحي أو المقرئين من القراء كلمة آل عمران . - آل محمد - أو الرفث - . الرفوت - ولا سيما بالنسبة إلى حملة من الكلمات التي دخلت في آيات لا تناسها كالمثال الأخير وهو الرفوت ، الكلمة التي لم ير هيتها في اللغة وليس معناه وهو البق والكسر مناسباً مع المقام ، وإن قلت هي كتابة قلت فما أقبحها .

ومن الثالث : أثر الرسول ودائر فرض الرسول ، ولا تحافت بها ولا تخافت بصوتك ولا تعال به ، ومشوا فيه وهموا فيه ومصوا فيه ، وسفينة عصاً وسفينة صالحة عصاً ، وتسع وتسعون بعجة وتسع وتسعون بعجة أنتى ، و - وأما العلام فكان أبواه مؤمير و - وأما العلام فكان كبراً وكان أبواه مؤمير ، وقد توجد جملة واحدة من هذا القسم في القراءة التي جمعها الخراعي ونقلها الهذلي وقال أبو العلاء الواسطي أن الخراعي وصح كتاباً في الحروف سببه إلى أبي حنيفة فأخذت حط الدار قطي وجماعة أن الكتاب موضوع لا أصل له ، أقول أن الشافعي بين الطوائف المختلفة من المسلمين سبياً وشيعياً وصل إلى حد جعلوا القرآن سلاحاً للغلة ، فتوهماً لأبي حنيفة وضعوا الكتاب المذكور ، راجع - النشر في القراءات العشر - .

الثامن : في ذكر الأحبار الواردة من طرقاً في مورد اختلاف القراءات ، وقد رواها محمد بن يعقوب الكليني في الكافي فقال علي بن إبراهيم ، عن أبيه إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن الفضيل بن يسار ، قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : إن الناس يقولون إن القرآن نزل

على سبعة أحرف فقال . كذبوا أعداء الله ولكنهم نزل على حرف واحد من عند الواحد^(١) ، والسند صحيح أو حسن ، إبراهيم بن هاشم وهو من مشايخ النشر والإجازة ، والدلالة واضحة في نهي نزل القرآن على سبعة أحرف

وعن الحسين بن محمد ، عن علي بن محمد ، عن الوشاء ، عن جميل بن دراج ، عن محمد بن مسلم ، عن زرارة بن أعين ، عن أبي جعفر (ع) قال . « إن القرآن واحد نزل من عند واحد »^(٢) ولكن الاختلاف يحيى من قبل الرواة ، والحسين هو الأشعري الثقة ، وقدوا في معنى بأنه مضطرب الحديث وقال المجلسيان لم نرا اضطراباً في حديثه ولا فساداً في مذهبه وهو شيخ للإجازة والنشر وليس محتاجاً إلى التوثيق ، والتحقيق في محله فالسند قابل للاعتبار والدلالة واضحة ، على أن رواية القراء احتجوا في النقل ، والشاهد على ذلك أن لكل قارئ رواية وقد احتاروا من كل منهم راوٍ وتراهما مختلفين في الرواية عن شيخهما ولعل اختلافهما كان في التلقي عن الاستناد أو لمرج الرواية بالدراية بمعنى تطبيق قواعد الأعراب على المسئوع من الاستناد وكيف كان فلا شبهة في اختلاف روايتي حفص وشعبة عن عاصم ، وقالون ، وورش ، عن نافع ، وقيل وبزي ، عن ابن كثير ، وأبي عمرو وابن شعيب ، عن البريدي ، عن أبي عمرو وابن ذكوان وهشام عن ابن عامر وخلف وحماد عن سليم عن حمزة وأبي عمرو وأبي الحارث عن الكسائي .

وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن عبد الله بن فرقد والمعلّى بن حنيس قالا . كنا عند أبي عبد الله (ع) ومعنا ربيعة الرأي فذكر القرآن فقال أبو عبد الله (ع) « إن كان ابن مسعود لا يقرأ على قراءتنا فهو ضال » ، فقال ربيعة . ضال ؟؟ ، فقال . « نعم ضال » ثم قال أبو

(١) الكافي . ج ٢ ص ٦٣٠ باب الواو في فصل القرآن ح ١٣

(٢) الكافي . ج ٢ ص ٦٣٠ باب الواو في فصل القرآن ح ١٢ .

عبد الله (ع) : « أما نحن فنقرأ على قراءة أبي » (١) .

قال في الوافي : المستفاد من هذا الحديث أن القراءة الصحيحة هي قراءة أبي بن كعب وربما يحمل المكتوب بصورة أبي في هذا الحديث الأب المضاف الى ياء المتكلم هو بعيد جداً ، وأنا أقول : أما استبعاده فهو في محله لأن أبي بن كعب كان من تلامذة النبي (ص) في القراءة وكان معروفاً بها .

وأما الباقر (ع) فلم يكن ذا من قرأني واحد يعرف به وتعبير أوفى لم تكن له قراءة خاصة تضاف إليه ، ثم إن عبد الله بن فرقد مجهول والمعلّى بن خبيس مرمى بعدم اطاعته لأمر الصادق (ع) بكتمان السر حتى قتل ونحن قلنا بأن المعلّى كان ثقة في القول وهذا يكفي في قول أحاره مصافاً إلى أن الصادق (ع) لما أحرر مقتله نكح وترحم عليه ، مصافاً إلى أنه لم يعلم كون بهيه عن إذاعة السر مولوياً فلعلمه كان إرشادياً بل الشاهد على الأخير موجود وهو تعليل السهمي عن الاداعة بأنه لو اداع بقتلهم ، ومن الذي يجزم بأن قتله لم يكن قتلاً في سبيل الله إذ لو لم يكن في كل زمان ومكان أمثال المعلّى ممن يصحّي نفسه في سبيل الدعوة الإلهية المحقة لاندثرت أحكام الدين ولأباد الطعنة عساكر الحق واليقين فسرجموا من الله أن يحشر هؤلاء في زمرة الشهداء والصديقين ، فالحر بالإصافة إليه معتر ، وأما الدلالة فهي باظرة إلى لزوم الدقة في تطبيق قواعد الاعراب على المقروء وعلى أن قراءة أبي كانت على وفقها ، على أنه لم تكن لهم قراءة خاصة فكيف باحتصاصهم بقرآن خاص .

فكلمة بقراءتنا - في صدر الحديث باظرة إلى القراءة المتعارفة الجارية على قواعد الإعراب ، شهادة الذيل ولا يفهم من الخبر بطلان قراءة ابن مسعود وهو تلميذ النبي (ص) في القراءة كأبي بل هو ناظر إلى لزوم الإتحاد في القراءة وعدم خصوصية لقراءة على الأخرى إلا بالأوفقية مع القواعد ، وهذاك أخبار

(١) الكافي ج ٢ ص ٦٣٤ باب الواحد في فضل القرآن ح ٢٧

أخرى ضعيفة الإسناد نذكرها للإشارة إلى ما فيها

منها ما رواه في الكافي عن العدة عن شهل بن زياد ، عن محمد بن سليمان ، عن بعض أصحابه ، عن أبي الحسن (ع) قال . قلت له : جعلت فداك إنا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عددا كما نسمعها ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم ، فهل نأثم ؟ فقال : لا ، اقرؤوا كما تعلمتم ، فسيجيئكم من يعلمكم^(١) وهذا الخبر إنما يدل على الاختلاف في كيفية الأداء والاتفاق في المادة والصورة ولا أقل من عدم دلالة على أريد مما ذكر مع أن السند ضعيف لا يمكن الركون إليه لجهالة بعض أصحاب ابن سليمان والجهل بوثاقته بنفسه .

ومنها ما عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم ، عن سالم بن سلمة قال : قرأ رجل على أبي عبد الله (ع) وأنا استمع حروفاً من القرآن ليس علم ما يقرؤهم الناس ، فقال أبو عبد الله (ع) : « مه ، كف عن هذه القراءة إقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القارئ ، فإذا قام القارئ (ع) قرأ كتاب الله تعالى على حقه وأخرج المصحف الذي كتبه علي (ع) وقال . أخرجه علي (ع) إلى الناس حين فرغ منه وكتبه فقال لهم : هذا كتاب الله تعالى كما أنزله الله على محمد (ص) وقد جمعته بين اللوحين فقالوا : هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن لا حاجة بنا فيه فقال : أما والله ما نرويه بعد يومكم هذا أبداً إنما كان علي أن أحبركم حين جمعته لنقرؤوه^(٢) . ويتمسك بهذا الخبر لأمر :

الأول إن المصحف الذي جمعه علي (ع) هو ما لقرآن الكامل البارز

(١) الكافي . ج ٢ ص ٦١٩ باب أن القرآن يرفع كما أنزل ح ٢

(٢) الكافي . ج ٢ ص ٦٣٣ باب الواحد في فصل لقرآن ح ٢٣ ومصابير الدرجات : ص ٢١٣

ح ٣ .

من السماء على النبي (ص) .

الثاني : وقوع التحريف في القرآن .

الثالث : إساءة مأمورون في زمن العيبة بقراءة ما عند الناس من القرآن مادة وصورة وإعراباً ولكن السند ضعيف بسالم بن سلمة ، وأما دلالة على التحريف فنجيب عنها فيما سيأتي

ومنها ما عن علي بن محمد ، عن بعض أصحابه ، عن الرنطي ، قال : دفع إلي أبو الحسن (ع) مصحفاً وقال : « لا تنظر فيه » ففتحته وقرأت فيه : ﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾^(١) ، فوجدت اسم مسعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء أماتهم قال : فعث إلي « اعث لي بالمصحف »^(٢) .

وقد يستدل بهذا الخبر على وقوع التحريف بالقبضة في القرآن ولكل الخبر ضعيف إذ لو قلنا بوثاقة علي بن محمد لكونه من مشايخ الكليني فلا ريب في أن بعض أصحابه مجهول السند ضعيف لا محالة وأما الدلالة فيرد عليها .

أولاً : انه ما وجه دفع الإمام (ع) المصحف الى من يهواه عن النظر فيه مع أنه موضع سره ؟

وثانياً : ما السب في عصيان الرنطي - وهو من الثقة الأحلاء ومن بطانة الرضا (ع) - لنهي الإمام المعترض طاعته على الجميع ؟

وثالثاً : انه هل كانت أسماء المصنفين الموجودة في المصحف جزءاً من الوحي أو بياناً لمصاديق المصنفين ؟ وحلاصة الكلام أن هذا الخبر ضعيف سنداً ودلالة ، ولا يحفى عليك أن القول بأن القرآن المنزل من الله على نبيه (ص) له الوحدة من حيث المادة والصورة والهيئة ليس محتصاً بالشيعة وأخبارهم لأن

(١) سورة البينة ، الآية : ١

(٢) الكافي . ج ٢ ص ٦٣١ باب الوائد في فصل القرآن ح ١٦

الظاهر من بعض أخبار أهل السنة وأقوالهم أيضاً وحدة القرآن في الأمور الثلاثة أي المادة والصورة والهيئة - الأعراب - ، فراجع جامع البيان عن أبي عمرو الداني قوله - أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألف في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فحول لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها انتهى .

إلا أن يقال بأن كلام الداني لا يدل ، لا على التوقيف لا الوحدة فالأحسن أن نتمسك بما نقل عن عبد الرحمن السلمي من أنه قال كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وريد بن ثابت والمهاجرين والأصابع واحدة انتهى

أصف إلى ذلك أن المدار على الزهد لا على كثرة أصابع قول وقلتها

التاسع : في بيان أمور ثلاثة :

الأول - في تأسيس الأصل في المسألة فنقول أن قراءة القرآن إما واحدة تكليماً ووضعاً كما في الصلوات الخمسة وصلاة الطواف أو وضعاً كما في صلاة العيدين وأما مستحبة كقراءة القرآن بما هي قراءة له

وفي الأول أن ثبتت صحة القراءة بالطرق الموجبة للعلم بالوحداني كالتواتر أو الموجبة للاطمئنان كحضر الواحد الموثوق به فهو ، وإلا فأصالة الاشتغال بسجود القراءة الصحيحة كالمنحة والسورة في الصلوات اليومية تكليماً ووضعاً تقتضي وجوب تحصيل العلم أو ما هو بمنزلة بالقراءة الصحيحة ، لأنه إذا أتى بالصلاة مع القراءة المشكوكة لم يتيقن بأداء الواجب .

وفي الثاني تجري أصالة عدم القرآنية وعدم مشروعية القراءة المشكوكة .

الثانية - التواتر عبارة عن اتفاق جماعة كثيرة على أمر إخباراً عنه بحيث لم يمكن تواطؤهم على الكذب ، فإذا كان الحر دأ واسطة واحدة كأخبار جماعة

كثيرة بوقوع الرلرلة في الرمان الحاصر في البلد الفلاني ، وحب أن يمتنع
اتفاقهم على الكذب ، حتى يصدق على خبرهم عنوان المتواتر

ولكن إذا أخبروا عن جماعة أخرى وحب أن يمتنع اتفاق كل واحدة من
الطائفتين على الكذب وهكذا بالنسبة إلى أية طبقة من الطبقات المتصاعدة ،
ان تصاعدت الطبقات .

الثالث : إن القراءات السبع ليست متواترة بالمعنى المذكور لأن العمدة
في إثباته الإجماع المنقول ، والإجماع المنقول ليس بحجة مع أن التواتر أمر
محسوس والإجماع المنقول منقول ولا يثبت المحسوس بالمنقول فلقد أعجب
من قال بأن نقل التواتر لا يقصر عن الإجماع المنقول بالخبر الواحد ، رعماً منه
بأن سلم الحكم في المقيس عليه ويشهد على عدم تواتر القراءات السبع وعدم
انحصار القراءات بها مصنفات القوم من القراءات الثلاث إلى القراءات الثلاث
عشرة ، واليك أسماء حملة مهلة الكفاية في القراءات الست : « الافاع في
القراءات السبع » و « الشععة في القراءات السبع » و « عقد اللالي في القراءات
السبع » و « الشرعة في القراءات السبع » و « المبهم في القراءات الثمان »
و « التلخيص في القراءات الثمان » و « تذكرة في القراءات الثمان » و « الشر في
القراءات العشر » لابن الحرري وهو كتاب لطيف ، و « الجامع » و « المستنير »
و « المهدب » و « التذكار » و « المصباح » و « الكامل » و « المنتهى » و « الإشارة »
و « الكنز » و « الكفاية » وغيرها في القراءات العشر و « الجامع في العشر » و « قراءة
أعمش » و « الروضة في القراءات الاحدى عشرة » و « البستان في القراءات الثلاث
عشرة » .

والغرض من ذكر هذه الكتب أن القراءات لا تنحصر بالسبع ولا معنى
لتواترها بالخصوص ، نعم القراءات السبع أوفق بالقواعد وأبعد عن الاستحسان
ولذا قيل بأن الحلف إنما اقتلوا بهؤلاء السبعة لأمرين :

الأول إن هؤلاء تجردوا لقراءة القرآن مع العناية الشديدة بها ووفور العلم بقواعدها وأما من عددهم فلم يكونوا بذلك المكاة من العلم والتجرد إذ كانوا ذوي فنون مختلفة .

الثاني : انه كانت قراءتهم مسندة حرفاً بحرف عن السلف بمعنى بعدها عن التصحيف وسلامتها عن اختلاف الرواة والساح ، وإن شئت جعلت أول الأمرين احصاء فهم بالقراءة واشتغالهم طول حياتهم بها مع وفور العلم خلافاً لمن تعدد قراءته من الشواد حيث أن رتبته أول في ما ذكر من هؤلاء وثانيهما معروفة قراءتهم لفظاً وسماعاً حرفاً بحرف من أول القرآن إلى آخره ، ثم إن أرقى كل هذه القراءات قراءة عاصم الكوفي برواية حفص الكوفي وهي الرسم الحظي الموحود في العالم بأسره حيث أن كمالها الأدبي فاق القراءات ولذا قل من أحب الاطلاع على غيرها إلا لاريد الدقة والمعرفة ، ولك أن تجعل التاريخ شاهداً على صدق ما قل بأن تلاحظ هذه مشوه قواعد الاعراب ثم تطورها إلى بلوغ ذورتها الأدبية وسوع المطاحل وأعظماء الأدب العربي فيها ، فتري أن علياً (ع) هو صاحب مكتب التحو وتلميذه الأول كان أبو الأسود الدؤلي ، وتري أن النبي (ص) كان أول أستاذ لقراءة القرآن وكان من تلامذته أبي بن كعب وعثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وريد بن ثابت

ثم استمرت دراسة القرآن مقرونة بدراسة الحو إلى أواسط القرن الثاني وهو زمان تلامذة السبعة فهي خلال هذه السنين المتتالية شغل التحو ودراسة القرآن جميع المحافل العلمية والمذهبية للجامعة الإسلامية وكانت عوامل حصر الهمم في دراسة القرآن كثيرة جداً إذ أن القرآن كتاب ديني الهي وأسلوبه معجز ولم يكن للعرب سعة اطلاع وطول باع في العلوم والفنون الفلسفية والرياضية والكيمائية والصناعية وغيرها ، وكان أول فن العرب وربما آخره ما يجري على ألسنتهم من الخطابة والشعر وما يبدعه خيالهم من التمثيلات والاستعارات والأقاصيص ولذلك جعل الله القرآن المجيد وهو كلام ملفوظ معجزة لنبيه (ص)

وسيبقى إعجازه حالداً ما بقي الدهر .

ولا تظن أن المشركين قد سكتوا عن مقابلة تحديات القرآن ولم يعارضوا تلك التحديات المحزنة لهم بل احتنموا وتشاوروا وتعصّدوا وتكاثفوا ولكن فشت عزماتهم حينما عثروا على الآيات الإلهية الساهرة والكلمات السماوية النيرة من قوله تعالى . ﴿ وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغرض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين ﴾ (١) ، ومن قوله تعالى . ﴿ إذ أوحينا إلى أمك ما يوحي أن اقدفيه في الثابوت فاقدفيه في اليم فليلقه اليم بالساحل يأخذه هدير لي وعدو له وألقيت عليك محبة مني ولتصنع على عيني ﴾ (٢) ، وقد وارت مدققوهم - على ما نقل - بين قوله تعالى . ﴿ ولكم في القصص حياة ﴾ (٣) وبين قول بعض العرب المحيب الدين أجبوا عشاً دعوة القرآن للتحدي - القتل أمي للقتل - هوجدوا المروق الأدبية بين الكلامين بالعة الى اثني عشر فرقاً والكلام لغة وصرف ونحو ومصاحبة وبلاغة كان تاج العلوم في العرب ، وربما كانت العلوم محصورة على ما كان عليه من الشؤون الأدبية - ما عدا الكهانة والقيادة والمعامه وهي لا تعد علوماً بالحقيقة - وقد جاء القرآن متموقاً على الكلام العربي خلوداً وبقد كان لازماً على معتنقي مبادئ الإسلام الإلمام بالقرآن قراءة وحفظاً وكتابة ودراسة وتعلماً لمعارفه وحكمه ومواعطه فكثير الحفاظ والكتاب والمشائخ للقراءة ومؤلفوا الكتب المتعلقة بشؤون القرآن .

ومن الواضح أن لكل من أهل خبرة وأهل الحبرة لفن القراءة كانوا على وعي شامل ويقظة كاملة فانتحبوا هؤلاء السبعة ولم يراعوا حتى أساتذة هؤلاء في الإحصاء والعد فذكروا - نافع - أول السبعة واهملوا ذكر أساتذته أبي جعفر ،

(١) سورة هود ، الآية : ٤٤ .

(٢) سورة طه ، الآية . ٣٨ - ٣٩

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٧٩

ولذلك لم يكتف جمع كثير بهذا العدد ورادوا أنا جعفر ويعقوب وحلف ولم يكن هذا الانتحاب أيضاً حزافاً بل كان لما رأوا عد هؤلاء الثلاثة من كثرة القواعد النحوية والتجويدية الهائلة ومن الأسس المنيبة في الفنون الأدبية والقواعد العلمية فضطروا قواعدهم وأثبتوا قراءتهم إلى أن اجتمعت وافقت آراء جمهور الفصحاء والبلغاء وأرباب السحو على قراءة عاصم الكوفي وحيث أن أدق رواته هو حفص أحلوا بروايته دون سائر تلامذته ، وبعد استقرار رأي هذه الجماعة الكبيرة على ذلك تفتن آخرون إلى أن جعل القراءة منحصرة في قراءة عاصم يؤدي إلى القول بطلان قراءة من قرأ بغير قراءتهم وإن كان من كبار الصحابة والتابعين فشق ذلك عليهم وقالوا بأن المدار في صحة القراءة على الأوصاف الثلاثة لا كونها من السبع أو العشر ، بل شعوا على من قال بتواتر القراءات السبع وشددوا القول على من حمل حديث سعة أحرف على تلك القراءات وقالوا بأن نزول القرآن كان قبل ولادة هؤلاء فهل القراءة تابعة للنزول أو النزول تابع للقراءة ؟ هذا أولاً ، وأما ثانياً **فإنه يلزم** من ذلك بطلان قراءة من سبق زمانه من الصحابة والتابعين زمان ولادة هؤلاء القراء ، وأما ثالثاً فإن قراءتهم كانت مبتنية على أسس علمية وبراهين كلامية من قواعد الإعراب والتجويد ولم تكن ناشئة عن إبداعهم واقتراحهم وعلى ما ذكرنا فجميع القراء على شرع سواء من جهة القواعد نعم الأعلام الاتقن أولى من غيره ، وأما الأوصاف الثلاثة التي جعلوها شرطاً للقراءة الصحيحة فهي الموافقة للعربية والموافقة لأحد المصاحف العثمانية وصحة السند .

قال ابن الجزري في كتابه - الشرعي القراءات العشر - كل قراءة وافقت العربية - ولو بوجه . - ووافقت أحد المصاحف العثمانية - ولو احتمالاً - وصح سندها فهي القراءة الصحيحة لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ومتى احتل ركن من

هذه الأركان الثلاثة اطلق عليها صعيقة أو شادة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن أكثر منهم ، الى أن قل نقلاً عن أبي شامة في - المرشد الوحيد - : فإن الإعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا عمن تسبب إليه فإن القراءات المسبوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجموع عليه والشاذ ، وغير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم الخ .

ويظهر من كلامهما أمران :

الأول : عدم انحصار القراءة الصحيحة بالقراءات السبع

الثاني : إن في القراءات السبع يوحد الشاذ فأي التواتر ١٩ ! نعم يرد على ابن الحرري أن ما قاله من بطلان القول على سبعة أحرف خطأ بل لنا أن نقول بعدم المحقولية ، لأن القادر المصنق الواهب للعقل والعلم ، كيف يزل القرآن على كيفيات مختلفة عارضة على مادة واحدة وصورة واحدة فيزل - هيت - على سبعة أوجه أو يزل فتلفى آدم من ربه كلمات على كيفيتين

وبحق حيث قد دحضنا صحة إسناد هذا القول إلى السي (ص) وقلنا بطلانه وبينا أنه لا يمكن المصير إلى معنى صحيح لسبعة أحرف ، نقول زيادة للتوضيح إن جعلت هذا الكلام كدية فالمكي عنه مجهول ولا دليل لنا عليه ، وحيداً نكتفي بهد المقدار في الجواب عن السؤال الأول

وأما الجواب عن السؤال الثاني ، وهو أن ما بأيدينا من القرآن الموجود هل هو متواتر أم لا ؟

فهو أنه نعم ، متواتر قطعاً بل فيما يتفق مصداقاً للمتواتر يكون مثله في صدق عنوان المتواتر عليه فهو أولى في تطبيق عنوان المتواتر عليه من غيره لأن الموحود الحالي بين المسلمين انتشر في البلاد الإسلامية منذ جمع عثمان له ، وكان مسداً للأحكام والمعارف الإسلامية وكان ولم يزل حظه على ظهر القلب

مما يتقرب به إلى الله تعالى ولم يرول ولا يرال كتاب القرآن يتقربون بكتابته إلى الله تعالى والمسلمون بقراءته وأطعاهم بتعمده وشيائهم بمعرفة حقائقه ودقائقه وشيوعهم باستخراج كوره وحواهره من دون فرق هي جميع ما ذكر بين العرب والعجم والترك والديلم وسائر الملل المسلمة في أطراف العالم

فترى من لم يعرف اللغة العربية وانحصرت معرفته بلغة أمه - غير العربية يحفظ القرآن لأنه كلام الله ويرجو في حفظه رضى الله والجنة ، فلا يعقل التمهوه بعدم تواتره بل لنا أن نستدل بتواتر الموحود على عدم وقوع التحريف فيه بالزيادة والقيصة

وأما الجواب عن السؤال الثالث ، فهو أن هذا السؤال من المعائب وإن اشتبه في مورد الأمر على بعض علماء السنة وبعض علماء الشيعة ، إذ أن القراءات المتأخرة ليس متعادية بعد يرول القرآن كيف تكون مؤثرة في كيفية إعراب النازل من الله تعالى على سبيل (ص) ، فالقول بأن كلاً من تلك القراءات يرول بها الروح الأمين على قلب سبيل (المرسبين) من عرائب الكلمات مصداقاً إلى ما ساء من أن تطور القواعد ولدت القراءات مع يكاملها والدقة المسمرة من المشائخ يوماً بعد يوم في تطبيقها على الآيات وصلت إلى القراءات الرئيسية من الثلاث إلى السبع ثم أوحيت على نحو لإجتماع والإصمام وصول تشكيل القرآن إعجاباً وإعراباً إلى الكيفية الفعلية المعتمدة عند كافة أهل الأدب العربي إذ لم يكر أحد حسن هذه الكيفية وإبقائها وكما لها الأدبي .

وبالحملة لو سلمنا تتحقق التواتر من زمانا هذا إلى زمان هؤلاء السبعة فلا نسلم بتواترها إلى ما قبل يرول القرآن حتى يرول القرآن عليها كافة وعلى نحو المجموع من حيث المجموع الذي أرى التمهوه به خطأ وعدري فيه شوقي إلى التمهيم وإلا فأي عاقل لا يعلم بأن قراءة بقارىء متأخرة بحسب الطبع على نزول المقروء مع أن قراءته تابعة للقواعد لا أن القرآن تابع للقراءة ، فلقد أعجب من قال بحوار الكل ولو على نحو لتركيب بمعنى أخذ كيفية من قارىء

وكيفية أخرى من آخر ما لم تترتب إحدى القراءتين على الأخرى نظير: فتلقى آدم من ربه كلمات ، الذي قد عرف اختلاف ابن كثير مع الجماعة في رفع آدم ونصه ، وبالعكس في - كلمات حيث سمعوا عن أخذ رفع آدم من بعض ، ورفع كلمات من آخر ، حذراً من العنط وهذا نظير التبعيض في التقليد الذي اشترط القائل بجوازه عدم استلزامه حصول لعلم التفصيلي بطلان العمل ، مثاله أن مجتهداً يفتي بعدم وجوب سورة وأن التسيبحات الأربع ثلاث مرات ، ومجتهداً آخر يفتي بوجوب السورة ولكنه يقول بكفاية التسيبحات الأربع مرة واحدة ، وحينئذ فليس للعامي أن يركب الفتاوتين في صلاته ويأخذ بالترخيص في ترك السورة من أحدهما وكفاية لمرة من الآخر وذلك لحصول العلم التفصيلي له بطلان صلاته لأن كلا من المجتهدين يحكم بطلان تلك الصلاة العاقلة للسورة والمأني فيها بالتسيبحات مرة .

ومما ذكرنا تين الجواب عن السؤال الرابع ، وهو أنه على فرض عدم التواتر فهل القراءات المختلفة حجة حتى تعامل مع المعارضين منها معاملة حجتين متعارضتين أم لا ؟

والجواب منفي ، لأنه بعد إنكار لتواتر القراءات وإنكارنا على فرض التواتر كونها جميعاً من عند الله تعالى ، كيف نتعامل مع القراءتين المختلفتين معاملة الحجتين المتعارضتين ، بل اللزم معاملة الحجة مع اللاحقة معهما ، بمعنى الرجوع إلى المرححات الموضوعية وما يعين قرآنية إحدى القراءتين ، ففي مثل يظهر التشديد والتخفيف ، بحسب إقرار ما هو النازل من الله وهو أحدهما لا محالة لا هما معاً ومع العجز عن ذلك فلا بد من الرجوع إلى الأصل ، وهو في المورد استصحاب بقاء الحكم بالاعتزال على ما هو الحق في مثل المقام من كونه مورداً للرجوع إلى استصحاب حكم الخاص لا الرجوع إلى عموم العام ، وهو حوار الوطء ، ولا بأس بالإشارة الإجمالية إلى المسألة حذراً من إنباه الأمر على بعض الطلبة ، فنقول .

إذا ورد عام ثم خصص بخاص ود ر أمره بين الطول والقصر فيقال بأنه هل المقام مقام الرجوع إلى حكم الخاص بتقريب أن الخاص قد خرج من حكم العام ، وحيث أن الشك إنما هو في بقائه وارتفاعه فتحكم ببقائه بحكم الشارع بعدم جواز نقض الشك إلا باليقين ، أو مقام الرجوع إلى العام حيث أن التخصيص بقدر ما ثبت فحيثما عد مورد العلم به ناخذ بأصالة العموم ، وقد فصل بعضهم بين ما إذا كان العموم استمرارياً أو إفرادياً ، ونحن نقول بأن في المقام بخصوصه وحب استصحاب حكم الخاص لأن المستصحب هو الحالة المانعة عن الوطء ، أعني الحدث الحيضي إلا أن يستشكل بأن الشبهة مفهومية ، بمعنى الشك في أن الحالة المانعة هل هي السيلان أو الحدث الحيضي ؟ ، مستشهداً بنفس الشك في قراءة حتى يطهرون - بالتشديد - الحاكم بالثاني وحتى يطهرون - بالتحفيف - الحاكم بالأول فالمرجع عموم العام .

ولكنا بحمد الله في غنية عن ذلك يعلم ورود النص الصحيح الصريح بحوار الوطء بعد الفاء المعين للقراءة الثانية ، ورجوعاً إلى ما ابتدأنا به الكلام ، نقول - التحقيق أن كل ما يتعلق بكيفية الأداء الصوتية من الروم والاشمام والعة والامالة والترقيق والتعميم يحور في أداء القراءة أحداً من أي عالم بقواعد التجويد ما لم يكن عاء محرماً ، إذ حينذاك يكون حراماً من جهة الفاء لا الاختلاف في القراءة ، فالعوارض الصوتية الطارئة على القراءة حيث لا تغير المادة ولا الصورة ولا الهيئة - وأعني بها إعراب الجمل والكلمات - فلا بأس بها ، اللهم إلا إذا أثرت في تعبير بكلمة من حيث المادة ، كما أشرنا إليه سابقاً من أن الاشباع المفرط ربما يوجب تبدل الحركة إلى الحرف إذا أشبعت كسرة - ك - في ﴿ مالك يوم الدين ﴾^(١) إلى حد توليد الياء ، وأما ما يتعلق بالحركات والحروف من الاختلافات ، فالتحقيق بأقسامه لزوم الرجوع إلى

(١) سورة الفاتحة ، الآية - ٤ - .

المتيقن قرأيته لما عرفت من عدم نص أو قاعدة تقتضي جوار الأخذ بكل قراءة مشهورة كانت أم شاذة ، لأن القرآن وهو كلام الله المخلوق للتحدي بما هو فعل اختياري لله تعالى واحد قطعاً ، ولا معنى لتغايره بالنسب الأمرى من حيث الإعراب والحروف حرماً ، فإن الواحد الشخصى لا يتشى مادة ولا يختلف صورة لخروجه بذلك عن الوحدة وهو حلف فرض وحدته ، فلنعمما عبر المحصوم (ع) بأنه واحد من عبد الواحد ، ثم إن هذا بحسب الوظيفة الأدبية عقلاً وعرفاً ، وأما من حيث الوظيفة لشرعية والاختلاف المؤدى إلى الاختلاف في الحكم سبب لوجوب المحصن عن الصحيح من القراءتين كشفاً عما هو الحكم الشرعى في المورد .

ومع اليأس من التطهر به وحب لرجوع إلى ما يقتضيه الأصل العملي الحارى في المسألة ، وليس في المسألة بطولها بعد اتفاق علماء الاسلام على القراءة بقراءة عاصم برواية حفص ووجود أحبار أهل البيت (ع) في الأحكام الشرعية أعصا وأشكال بلطف الله وحسن منه

هل اعتصم القرآن من التغيير ؟

احتلمت الأقوال في تعبير القرآن بالزيادة والقصان ، وعوان الحث تحريف القرآن ، ولما أن تحقق في المقام بالجواب عن أسئلة سعة

السؤال الأول قد وردت لمطه - التحريف - في القرآن ، فقال تعالى ﴿ من الدين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ﴾^(١) ، وقال سبحانه ﴿ وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون ﴾^(٢) .

ولسائل أن يسأل عن معنى التحريف ، فنقول : إن التحريف في اللغة تغيير القول ، يقال حُرف القول أي عبثه عن مواضعه ، وحرف الشيء عن وجهه أي صرفه وأماله ، وفي العرف يطلق على أمور ثلاثة

الأول : قلب مصموم الجملة وتصيقه على مصداق جعلي على خلاف ما

(١) سورة النساء ، الآية : ٤٦

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٧٥

أراد المتكلم ، فهو نوع من الكذب والإفتراف مستمسكاً بكلام المكذوب عليه ، وهذا كان شأن اليهود إذ كانوا يحرفون تارة ما أُرسل على موسى (ع) وأخرى كانوا يحرفون الشائير الواردة في حق سيد محمد (ص) وثالثة كانوا يحرفون كلام بينا (ص) ، وقد ورد في الأحبار أن الآيتين قد برلتا في شأن اليهود المحرفين لما ذكر ، فراجع ولاحظ .

الثاني تطبيق محمل أو مشترك لمعطي أو معوي على مصداق حملي بعنوان أنه المراد الجدي للمتكلم ، وهذا القسم من التحريف داخل في التأويل .

الثالث تعبير الكلام لمعنى زيادة والنقيصة وتغيير المواضع ترتيباً ، والبحث في المقام هو عن وقوع مثل هذا التحريف أي التعبير اللطفي في القرآن وعدمه .

السؤال الثاني هل هذا البحث مشتمل على لا ٩

ولا بد من الإشارة قبل الخوض عن هذا السؤال إلى أن التحريف المبحوث عنه في القرآن غير التحريف الموجود في العهدين ، إذ التحريف الأخير عبارة عن اختراع القصص والآيات والأحكام واختلاق التهم والأكاذيب ، كاتهام الأنبياء شرب الخمر وصقه وسقيه للمريدين وعسل أرجلهم والزنى بالنسبة وإيجاد النسل من أولاد البنت المتحققين من الرنى ، وكذا نسبة التجسيم إلى الله ونسبة عدم علم الله بمكان آدم في الجنة حين فرار آدم منه ، والقول بأن الله صار يعقوب فألقاه مرات على الأرض وألقاه يعقوب مرة على الأرض وجلس على صدره وطلب منه البركة فأعطاه البركة في النسل وجعل الأنبياء من صلبه وأنه تعالى - كما في الآية السادسة من الفصل السادس من سفر التكوين في التوراة - لما خلق الدنيا بدم على ذلك وتغيرت إرادته إلى غير ذلك مما هو كثير ، فراجع العهدين إن شئت الزيادة

وأما التحريف الذي يقول به شردمة في نقرآن ، فهو عبارة عن حذف بعض ما يتعلق بمناقبة أئمتنا الاثني عشر (ع) أو ما يتعلق بالمصنفين وأسمائهم ، أو ما يكون تفسيراً لبعض الآيات ، فتوهم أنه من القرآن كحملة - حق ال محمد - بعد قوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(١) ، ومن البديهي أن مثل هذا التحريف لا يضر بما هو موجود بين الدفتين ولا يوجب إفحام المحالفين لنا وإلزامهم علينا .

وإذن فالجواب عن هذا السؤال أنه ليست له ثمرة عملية إلا دراسة الأخبار المذكورة في هذا المقام سنداً ومعاداً .

قال الشيخ الطوسي (ره) في - النيان - وأما الكلام في ريادة ونقصانه فمما لا يليق به أيضاً ، لأن الريادة فيه مجمع على بطلانها والنقصان منه والظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه وهو لا يليق بالصحيح من مذهبنا وهو الذي نصره المرتضى (ره) وهو الظاهر من الروايات غير أنه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصة والعامة بنقصان كثير من أي القرآن ونقل شيء منه من موضع الى موضع ، طريقتها الأحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً ، والأولى الإعراض عنها وترك التشاغل بها لأنه يمكن تأويلها ، ولو صححت لما كان ذلك طعناً على ما هو موجود بين الدفتين ، فإن ذلك معلوم صحته لا يعترضه أحد من الأمة ولا يدفعه ، انتهى المقصود من كلامه .

ويظهر من هذه العبارة أمور :

الأول : الاختلاف في التحريف كن من القديم

الثاني : لم يكن أحد قائلًا بالزيادة .

الثالث : كان بعض الخاصة قائلًا بالنقص .

(١) سورة الشعراء ، الآية : ٢٢٧

الرابع : ورود الأخبار الظاهرة في التحريف .

الخامس : إن ما بين الدفتين - الدوحين على حد بعض التعابير - قرآن كله ، وهو الذي لا ينبغي الإرتياب فيه بشائناً ، إذ القول بالتقيصة لا يدعم ببرهان ، وعلى فرض تسليم التقيصة فليست مانعة عن صحة الاحتجاج بالموجود الفعلي وكونه معجراً ومستنداً للأحكام الشرعية ، بل لا قائل بوقوع النقص في آيات الأحكام لأن القائل به من الشيعة يقول بالنسبة الى فضائل أهل البيت (ع) ومثالب أعدائهم دون غيرهما ، أصف إلى ذلك بأننا نقول أن سدة الوحي الإلهي وخزنة علوم الله قد يسوا الأحكام ووصلت إلينا بحمد الله ومنه بواسطة أصحابهم الأئمة (رض) ، فهذا الحث لا ثمرة فيه أبداً ، نعم لا بد من النظر في الأحبار الطاهرة في التحريف سداً ودلالة حفيظاً للأذهان من شوب الإنحراف .

السؤال الثالث هل يترك على القول بالتحريف مفصلة أم لا ؟

والجواب عنه لا ، لأن الزيادة وهي الضوجة لسد باب المحدي غير معقولة ولا ماثورة ، والقائل بها لا يعتني بقوله لصعفه ووهه ، والتقيصة على فرض التسليم بها لا تنصر بالموجود ، وهو الحجة الإلهية العملية مضافاً إلى فساد القول بها ، نعم نفس هذا الرأى ربما يجري الخصم بأن يقول إذا كان العهدان محرفين فالقرآن كذلك ولكنه باطل ، إذ أن العاقل النبيه يرى الفوارق الشاسعة بين كلام معجر أسلوبه - وإن قيل بأنه كان أزيد مما يكون - وبين كتابين اجتمعت فيهما أوهام بالية وقصص خيالية واقتراءات فاضحة على أنبياء الله ورسله من شرب الخمر والزنى باليسات وما شاكل ذلك ، فما أشبه مطالعها المدسوسة وأكاذيبها المجعلولة بحكايات تسع لترويح الخاطر واتحاف السامر وإيأس الساهر ، فالإصاف أن الخصم لا يمكنه التمسك بدليل هذا النزاع تعطية لتحريفات عهديه المحرفين

السؤال الرابع : انه هل الاعتقاد بالتحريف مغل بالمذهب أم لا ؟

والجواب أنه لا يضر القول بالتحريف مذهب القائل به لأن الإسلام يطلق تارة على الإسلام الصوري النظامي وهو يتحقق بأداء كلمتي الشهادتين بشرط أن لا يتقضيهما في مرحلة الظاهر بإظهار ما يحالفهما ، وأخرى على أدائهما مع الإعتقاد القلبي بمصوبيهما وما جاء به النبي (ص) مع العمل بالوظائف الدينية ، والقول بالتحريف لا يخل بالأول قطعاً لا دلالة له بالمطابقة أو بالالتزام على إبطال الشهادتين ، ولا يحل بالثاني أيضاً لأنه لا دليل على لزوم الإعتقاد بعدم وقوع التحريف في القرآن ، فالقول بالتحريف أو القول بعدمه لا ربط لهما بالإسلام بالمعنى الثاني ، ولذا نقول بأن حملة من الاختلافات العقائدية لا توجب الكفر أصلاً كفي بعض المساقف - علم الغيب مثلاً - عن الأئمة (ع) أو الإعتقاد بعدم مقام الشفاعة لهم يوم القيامة أو عدم رجوعهم الى الدنيا حين ظهور قائمهم (ع) كما أن إثبات بعض المناقب لهم لا يوجب الكفر ، فلا يجوز رمي القائل به بالعلو وطرح حبره ندل

فيجب علينا أن لا سادر بالنجاسر عن القائل بالتحريف ، بل القائل به إنما ترجح بنظره التحريف لأجل الرويات الآتية الناضرة بنظره إليه من دون نظر ثاقب الى أسانيدھا ومداليلھا تورعاً في الدين وحذراً من التشكيك في الأخبار الواردة عن أهل البيت (ع) ون صممت أسانيدھا وحفظاً لطواهرھا وإن خالفت العقل ، فتجد في كلام القائلين بالتحريف أنه لو لم يأخذ بتلك الأخبار بأي شيء نشت الإمامة والأحكام الشرعية الح - نعم علينا - نحن - إيضاح الحق بما يقتضيه المنطق الصحيح والرهان الصريح .

فقد شأ القول بالتحريف استناداً الى الأخبار واستظهاراً منها فالقول بأن هذا الرأي خرافة إفراط في التعبير ، إذ أن الحرافة عبارة عن الخيالات العاسنة التي لا أساس لها أبداً ، والقول بالتحريف وإن كان اششاهاً إلا أن له منشأ وهو

الاخبار ، فاللازم ، تحليلها سنداً ودلالة لا رمي القائل به بالخرافة .

السؤال الخامس : من هم القائلون بالتحريف وما هي أدلتهم ؟

والجواب أن جماعة من المحدثين وحصة الأخبار استظهروا التحريف بالنقصة من الأخبار ، ولذلك ذهبوا إلى التحريف بالنقصان

وأولهم فيما أعلم علي بن ابراهيم في تفسيره ، فقد ورد فيه قال أبو الحسن علي بن ابراهيم الهاشمي القمي « فالقرآن منه ناسخ ومنسوخ . . ومنه منقطع ومنه معطوف ومنه حرف مكان حرف ومنه محرف ومنه على خلاف ما أنزل الله عز وجل » - إلى أن قال - : « وأما ما هو محرف منه فهو قوله . ﴿ لكن الله يشهد بما أنزل إليك ﴾ في علي ، كذا أنزلت . ﴿ أنزل به علمه والملائكة يشهدون ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾ في علي ﴿ فإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾^(٢) وقوله . ﴿ إن الذين كفروا وظلموا ﴾ آل محمد حقهم ﴿ لم يكن الله ليغفر لهم ﴾^(٣) ﴿ وسيعلم الذين ظلموا ﴾ آل محمد حقهم ﴿ أي تنقلب ينقلبون ﴾^(٤) ، وقوله ﴿ ولو ترى ﴾ الذين ظلموا آل محمد حقهم ﴿ في غمرات الموت ﴾^(٥) ، ومثله كثير يذكره في مواضعه^(٦) ، انتهى المقصود من كلامه ، ويظهر ذلك من الكليني حيث روى الأحاديث الطاهرة في ذلك ولم يعلق شيئاً عليها ، وذهب السيد الجزائري إلى التحريف في شرحه على التهذيب وأطلق السحت في ذلك في رسالة سماها - منبع الحياة - .

(١) سورة النساء ، الآية : ١٦٦

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٧٠ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ١٦٧

(٤) سورة الشعراء ، الآية : ٢٢٧ .

(٥) سورة الأنعام ، الآية : ٩٣ وهي ﴿ ولو ترى إدا الظالمون في غمرات الموت ﴾ .

(٦) تفسير القمي : ج ١ ص ٩ - ١٠ - ١١ .

وقال الشيخ محمد حسين الأصفهاني الحنفي والد شيخنا في الرواية أبي
 المجد الشيخ آغا رضا النجفي (قدحما) في تفسيره : والأحاديث الظاهرة في
 تغيير القرآن وتبديله والتقديم والتأخير والريادة والقيصة وغير ذلك كثيرة ، حتى
 نقل بعض العارفين المحدثين عن السيد نعمة الله الجزائري أنه ذكر في
 « الرسالة الصلواتية » أن الأخبار الدالة على ذلك تزيد على ألفي حديث ، وذكر
 أنه لم يقف على حديث واحد يشعر بخلاف ذلك ، وقال : القرآن الموجود الآن
 ستة آلاف آية وستمائة وست وستون آية تقريباً ، والمروى في صحيحة هشام
 الجواليقي : « أن القرآن الذي نزل على محمد (ص) سبعة عشر ألف آية وفي
 رواية ثمانية عشر ألف آية » (١) .

ونقل عن سعد بن إبراهيم الأردبيلي من علماء الإمامة في كتاب
 - الأربعين - أنه روى بإسناده إلى المقداد بن الأسود الكندي قال : كنت مع
 رسول الله متعلقاً بأستار الكعبة ويقول : « اللهم أعني وأشدد أذري واشرح
 صدري وارفع ذكرى » فزل حبرائيل (ع) وقال له : اقرأ ألم نشرح لك صدرك
 ووضعنا عنك وزرك الذي أنقص ظهرك ورحمنا لك وذكرك بعلي صهرك ، فقرأ
 النبي (ص) علي بن مسعود فألحقها في تأليفه وأسقطها عثمان ، انتهى
 المقصود من كلامه ، ولعل المراد من ألفي حديث ، الطرق المتعددة من الشيعة
 وأهل السنة إلى النبي (ص) والأئمة (ع) .

ورأينا من بعض السادة الأجلة من الجامعين للأخبار رسالة فيها مباحث
 روائية وبائع في ذكر الأخبار التي يظهر منها وقوع التحريف ولا سيما بالقيصة ،
 وقال السيد صدر الدين في شرحه على قول المولى في الوافية وقد وقع

(١) كما في الكافي - ج ٢ ص ٦٣٤ باب الوارد في فضل القرآن ح ٢٨ وانظر هامش الصفحة
 المذكورة .

الخلافاً في تغييره (١)

وأقول إن السيد نعمة الله (قده) قد استوفى الكلام في هذا المطلب في مؤلفاته كشرح التهذيب والاستبصار ورسائله متع الحياة ، وأما أنقل ما في الرسالة لأن فيه كفاية ، قل (ره) « إن الأحبار المستغيضة بل المتواترة قد دلت على وقوع الزيادة والنقصان وتحريف في القرآن ، منها ما روي عن أمير المؤمنين (ع) لما مثل عن التماس بين الجملتين في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْبَيْتِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ (٣) ، فقال : « لقد سقط من بيها أكثر من ثلث القرآن » (٢) .

ومنها ما روي عن الصادق (ع) في قوله تعالى : ﴿ كَتُمْ خَيْرَ أَمَةٍ ﴾ (٣) ، قال : « كيف تكون هذه الأمة خير أمة وقد قتلوا ابن رسول الله (ص) ليس هكذا أنزلت وإنما نزلت خير أمة » (٤) ، أي الأئمة من أهل البيت

ومنها الأحبار المستغيضة في أن إيم القدير هكذا نزلت : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ في علي (٥) « وأن لم تفعل فما بلغت رسالته » (٦) ، إلى غير ذلك مما لو جمع أنصار كثناً كبير الحجم ، وأما الأركان التي ورد على القرآن فيها التحريف والزيادة والنقصان فهما عصران : العصر الأول عصره (ص) وأعصار الصحابة وذلك من وجوه .

(١) ألف الواح المولى عبد الله بن محمد البشروني التونسي الحراساني المتوفي ١٠٧١ وشرحها السيد صدر الدين محمد بن مير محمد باقر الرضوي القمي الهمداني الحروي بعد ١١٥٠ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٣٠

(٣) كما في الاحتجاج ج ١ ص ٣٧٧

(٤) كما في تفسير القمي : ج ١ ص ١٠

(٥) تفسير القمي : ج ١ ص ١٠

(٦) سورة المائدة ، الآية : ٦٧

أحدها : أن القرآن كان ينزل مسحاً على حسب المصالح والوقائع ،
وكتب الوحي كتاباً أربعة عشر رجلاً من الصحابة وكان رئيسهم أمير
المؤمنين (ع) وكانوا في الأغلب لا يكتبون إلا ما يتعلق بالحكام وما يوحى
إليه في المحافل والمجامع

وأما الذي كان يكتب ما ينزل عليه في خلواته ومباركه فليس هو إلا أمير
المؤمنين (ع) لأنه كان يدور معه كيما دار فكان مصحفه أجمع من غيره من
المصاحف ، ولما مضى رسول الله (ص) إلى لقاء حبيبه وتفرقت الأهواء بعده ،
جمع أمير المؤمنين (ع) القرآن كما أمر وشده بردائه وأتى به إلى المسجد وفيه
الاعرابيان وأعيان الصحابة فقال لهم هذا كتاب ربكم كما أمر ، فقال له
الاعرابي الحلف ليس لنا حاجة في هذا ، عندما مصحف عثمان ،
فقال (ع) : « لن يراه أحد حتى يظهر ولدي القائم (ع) فيحمل الناس على
تلاوته والعمل بأحكامه ويرفع الله سبحانه هذا المصحف إلى السماء »^(١) ، ولما
تحلف ذلك الاعرابي احتال في استخراج ذلك المصحف ليحرقه كما أحرق
مصحف ابن مسعود ، فطلبه من أمير المؤمنين قائم

وهذا القرآن كان عند الأئمة يتلوه في خلواتهم وربما اطلعوا عليه بعض
خواصهم كما رواه ثقة الاسلام الكليني عطر الله مرقده بإسناده إلى سالم بن
سلمة قال قرأ رجل على أبي عبد الله (ع) وأنا أستمع حروفاً من القرآن ليس على
ما يقرؤها الناس ، فقال أبو عبد الله (ع) : « مه ، كف عن هذه القراءة اقرأ كما
يقرأ الناس حتى يقوم القائم (ع) فإذا قام القائم قرأ كتاب الله عز وجل على حذو
وأخرج المصحف الذي كتبه علي (ع) . »^(٢)

(١) ذكر مثله بحار الأنوار : ج ٨٩ ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢) الكافي . ج ٢ ص ٦٣٣ باب النوادر في فصل القرآن ح ٢٣

وهذا الحديث وما بمعناه قد أظهر العذر في تلاوتنا في هذا المصحف والعمل بأحكامه .

وثانيها : إن المصاحف لما كانت متعددة لتعدد كُتاب الوحي عمد الاعرابيان الى انتخاب ما كتبه عثمان وحمله ما كتبه غيره وجمعوا الباقي في قدر ماء حار وطبخوه ولو كانت تلك المصاحف كلها على نمط واحد لما صنعوا هذا الشيع الذي صار عليهما من أعظم المصدا عن

وثالثها : إن المصاحف كانت مشتملة على مدائح أهل البيت صريحاً ولعن المنافقين وبني أمية بصاً وتلويعاً ، فعمدوا أيضاً الى تزيينه ورفعوه من المصاحف حذراً من الفصائح وحداً لعترته .

ورابعها : ما ذكره الثقة تحليل علي بن طاووس في كتاب - سعد السعود - عن محمد بن بحر الرهمي من أعظم علماء العامة في بيان التفاوت في المصاحف التي بحث بها عثمان الى أهل الأمصار ، قال : اتخذ عثمان سبع نسخ فحسب منها بالمدينة مصحف وأرسل الى أهل مكة مصحفاً وإلى أهل الشام مصحفاً وإلى أهل البحرين مصحفاً ثم عد ما وقع فيها من الإختلاف بالكلمات والحروف مع أنها كلها بخط عثمان وإذا كان هذا حال إختلاف مصاحفه التي هي بخطه فكيف حال غيرها من مصاحف كتاب الوحي والتابعين .

وأما العصر الثاني فهو أزمان القراء ، وذلك أن المصحف الذي وقع اليهم خال من الاعراب والنقط كما هو الآن موجود في المصاحف التي هي بخط مولانا أمير المؤمنين وأولاده المعصومين (ع) وقد شاهدنا عدة منها في خزنة الرضا (ع) .

نعم ذكر جلال الدين السيوطي في كتابه الموسوم بـالمطالع السعيدة - إن أبا الأسود الدؤلي أعرب مصحفاً واحداً في خلافة معاوية ، وبالجمله لما

وقعت إليهم المصاحف على ذلك الحان تصرفوا في إعرابها وبقطتها وإدغامها وإمالتها ونحو ذلك من القرائن المحتسنة بينهم على ما يوافق مذاهبهم في اللغة العربية كما تصرفوا في السحو وصاروا إلى ما دونه من القواعد المختلفة بينهم ، قال محمد بن بحر الرهبي إن كل واحد من القراء قبل أن يتحدّد القارئ الذي بعده كانوا لا يجيزون إلا قراءته .

ثم لما جاء القارئ الثاني انتقلوا عن ذلك المسع إلى حواز قراءة الثاني وكذا في القراء السعة ، فاشتمل كل واحد على إنكار قراءته ثم عادوا إلى خلاف ما أنكروه ثم اقتصروا على هؤلاء السعة مع أنه قد حصل في علماء المسلمين والعاملين بالقرآن أرجح منهم ، مع أن زمان الصحابة ما كان هؤلاء السعة ولا عدداً معلوماً من الصحابة للناس يأخذون القراءة عنهم ، ثم ذكر قول الصحابة لنيهم على الحوص إذا سألهم كيف حلتموني في الثقلين من بعدي .

فيقولون أما الأكبر فحرفاء والمثلثاء وأما الأصغر فقتلاء ثم يذاذون عن الحوص إلى أن قال . قال السيد بعد ما مرّ ومن هذا التحقيق يظهر الكلام والقدح في تواتر القراءات المسع من وجوه .

أولها : المنع من تواترها من القرآن لأنهم نصوا على أنه كان لكل قارئ راويان يرويان قراءته ، نعم اتفق التواتر في الطبقات اللاحقة .

وثانيها : سلمنا تواترها من القراء لكن لا يقوم حجة شرعية لأنهم من أحاد المخالفين استبدوا بأرائهم كما تقدم ، وإن حكموا في بعض قراءاتهم الاستناد إلى النبي (ص) لكن الاعتماد على روايتهم غير جائزة كرواية الحديث بل الأمر هنا أجل وأعلى .

وثالثها : إن كتب القراءة والتفسير مشحونة بقولهم قرأ حفص أو عاصم كذا ، وفي قراءة علي بن أبي طالب (ع) وأهل البيت (ع) كذا ، بل ربما قالوا وفي قراءة رسول الله (ص) كذا ، كما يظهر من الاختلاف المذكور في قراءة

المفضوب عليهم ولا الضالين ، ولحاصل أنهم يجعلون قراءة القرآن قسيمة لقراءة المعصومين (ع) فكيف تكون لقراءات السبع متواترة عن الشارع تواتراً يكون حجة على الناس ، وقد تلخص من تضعيف هذا الكلام أمران .

أحدهما : وقوع التحريف وازيادة والنقصان في المصحف .

وثانيهما : عدم تواتر القراءات السبع مع كون قوله حجة .

أما الأول : فقد حالف فيه الصدوق والسيد المرتضى وأمين الاسلام الطبرسي ، حيث ذهبوا الى أن القرآن الذي نزل به جبرائيل (ع) هو ما بين يدي المصحف من غير زيادة ولا نقصان .

أما السيد (ره) فلم يعتمد على أخبار الأحاد مع تعويلهم على ما روي من أن القرآن واحد نزل من عند واحد على نبي واحد وإنما الإختلاف من جهة الرواة ، وعند التأمل يظهر أن هذا الخبر طيل لنا عليه لا علينا وبدل على ما قلنا من الأمرين ، فإن قوله القرآن واحد ينفي تكثير القراءة

وأما إثبات الإختلاف من جهة الرواة أي حفاظ القرآن وحامليه ، فيشمل الإختلاف في التحريف وفي تكثير القراءة ، وعلى أنه يجوز أن يكون الوجه فيما صاروا اليه التحرز من طعن أهل الكتاب وجمهور الجمهور وعموم المذهب لأنه ربما يتوهم منه الكلام على إعجاز القرآن وعلى استساغ الأحكام منه بسبب ما وقع فيه من الريادة والنقصان ، وحواسه أن ما وقع فيه لم يخرج أسلونه عن الفصاحة والبلاغة وأن خراف عمه (ع) بينوا ما فيه من التحريف على وجه لا يقدح في أخذ الأحكام منه إذ هم المحاطون به على ما تقدم الكلام فيه .

وأما الثاني فقد حالف فيه الجمهور ومعظم المحدثين من أصحابنا ، فإنهم حكموا بتواتر القراءات السبع ، وتجوز القراءة بكل واحدة منها في الصلاة ، فقالوا أن الكل مما نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين (ص) وربما استدلو عليه بما روي من قوله نزل القرآن على سبعة

أحرف وفسروها بالقراءات مع أنه ورد في الأحبار عن أبي الحسن الرضا (ع) رد هذا الخبر وأن القرآن نزل على حرف واحد ، على أن جماعة من العلماء فسروا الأحرف السبعة باللغات السبع كلغة يمن وهوازن وأهل مصر ونحوها ، لأن في ألفاظه ما يوافق ما اشتهر من هذه اللغات في اصطلاح أربابها .

وأما الاعتراض بأن ما ذكرتم من وقوع التحريف فيه لو كان حقاً لازاله أمير المؤمنين (ع) في خلافته ، فهو اعتراض في غاية الركافة لأنه (ع) ما تمكن من رفع بدعهم الحقيرة ، كصلاة الصحن وتحريم المنعنين وعزل شريح عن القضاء ومعاوية عن إمارة الشام ، فكيف بهذا الأمر العظيم لتخليط الأعرابيين بل تكفيرهم لأن أحدهما قد اشرب في قلوب الناس حتى أنهم رصبوا أن يابعوه على سنة الشيخين فلم يرص (ع) فعدل عنه عثمان ، وأما الموافقون لنا على صحة هاتين الذمومتين ، فعلى الأولى معظم الإحباريين خصوصاً مشايخنا المعاصرين ، وأما الثانية فقد وافقها عليها سيدنا الأجل علي بن طاووس (ره) في مواضع من كتاب - سعد السعدي - وغيره وصاحب الكشاف عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ (١) ، ونجم الأئمة الرضوي في موضعين من شرح الرسالة ، أحدهما عند قول ابن الحاجب وإذا عطف على الصمير المجرور أعيد الخافض ، انتهى .

وقال العلامة التقي المجلسي الأول في شرحه - الفارسي - على - من لا يحضره الفقيه - في باب ما يسجد عليه وما لا يسجد عليه ، ما تعريبه : أو كان في قرآن القوم لأنهم لم يذكروا أكثر الآيات والعمامة أيضاً معترفون في أكثر كتبهم ، إلا أنهم يقولون بأنها مسوحة ، وروى الكليني بسند صحيح عن الصادق (ع) : « بأن قرأنا نزل جبرائيل على سيد المرسلين كان سبعة عشر ألف

(١) سورة الأنعام ، الآية - ١٣٧

آية^(١) ، وتواترت الأحاديث على أن علياً (ع) جمع القرآن بعد النبي (ص) وعرضه على الصحابة وقال : هذا قرآن أمرله الله على الترتيب الذي نزل به ، فقال المنافقون . لا حاجة لنا إلى قرآنك نحن نجمع القرآن ، فاجتمع منهم جمع جمعوا قرائن سبعة بسبع لغات من قريش ، وأودعها عمر في زمن خلافته إلى حفصة ، ولم يلتفت الناس إلى القرآن لابتلائهم بالحرب إلى زمن عثمان حيث أرسل إلى حفصة وأخذ منها واختار من السبعة لغة وكتب ستة أو سبعة قرائن وأرسلها إلى أطراف العالم وأمر بإحراق كل قرآن ليس بقراءه ، وروي بأنه أحرق أربعين ألفاً من القرآن ، منها قرآن عبد الله بن مسعود حيث طلب منه فامتنع من إعطائه وقال باني قراءته على النبي (ص) مكرراً ، فصرخه إلى أن عارضه الفتى ، فآخذوا منه القرآن وأحرقوه ، ولذا لما أحصى الصحابة مطاعه وكتبوها ، كان من حملتها إحراقه للمصاحف ، ومنها مصحف ابن مسعود الذي نقلوا أحاديث كثيرة في فضله في المصاحف الستة فافتوا - بعد الاستفتاء عن حكم من أتى بهذه الحرائم - بقتله مقتلوه ، ومن حملتهم كانت عائشة وتقول اقتلوا نعتلاً قتل الله نعتلاً ، وبعد قتلته ادعت أن قتله كان بأمر من أمير المؤمنين (ع) ، وصار ذلك سبباً لقتل ستة عشر ألفاً من الصحابة انتهى

وقال المحدث الحليل المولى أبو الحسن الشريف الفنوي العاملي الأصمهباني في مقدمة تفسير - مرآة الأنوار - في المقدمة الثانية . اعلم أن الحق الذي لا محيص عنه بحسب الأحبار المتواترة الآتية وغيرها أن هذا القرآن الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله (ص) شيء من التعييرات وأسقط الذين جمعوه بعده كثيراً من الكلمات والآيات وأن القرآن المحفوظ عما ذكره الموافق لما أمره الله تعالى ما جمعه علي (ع) وحفظه إلى أن وصل إلى ابنه الحسن (ع) وهكذا إلى أن انتهى إلى القائم (ع) وهو اليوم عنده صلوات الله عليه ، ولهذا

(١) كما في الكافي ج ٢ ص ٦٣٤ باب أسواق في فصل القرآن ح ٢٨ .

ورد صريحاً في حديث مسنده لما أن كان الله عز وجل قد سبق في علمه الكامل صدور تلك الأفعال الشيعة من الممسدين في الدين ، وأنهم بحيث كلما اطلعوا على تصريح بما يضرهم ويزيد في شأن علي (ع) وفريته الطاهرين ، حاولوا إسقاط ذلك رأساً أو تغييره محرفين

وكان في مشيئة الكاملة ومن أظافه الشاملة محافظة أوامر الإمامة والولاية ومحارسة مظاهر فصائل النبي (ص) ولأئمة (ع) بحيث تسلم عن تغيير أهل التصحيح والتحريف ويبقى لأهل الحق معادها مع بقاء التكليف ، لم يكتف بما كان مصرحاً به منها في كتابه الشريف ، بل جعل جل بيانها بحسب البطون وعلى نهج التأويل وفي ضمن بيان ما تدن عليه ظواهر التنزيل ، وأشار إلى جعل من برهانها بطريق التحوز والتعريض ولتعبير عنها بالرموز والتورية وسائر ما هو من هذا القبيل حتى تتم حججه على الحلائق جميعاً ولو بعد إسقاط المسقطين ما يدل عليه صريحاً بأحسن وأجمل دليل ، ويستبين صدق هذا المقال بملاحظة جميع ما نذكره في هذه المصول ثم ذكر إيجاباً من طرق الخاصة والعامة بذكر جملة منها فيما يأتي إن شاء الله تعالى فنقول :

لنا أن نقسم الأحبار التي استدلوا بها على التحريف إلى أنواع خمسة :

الأول : ما يدل على أن علياً (ع) جمع القرآن

الثانية : ما يدل على أن القرآن الموجود هو كله قرآن

الثالثة : ما يدل على التحريف بالقيصة أو التغيير

الرابعة : ما يدل على إحراق عثمان للمصاحف

الخامسة : ما يدل على أن المراد من التعبير بمرول القرآن هكذا ، التأويل

الصحيح والتطبيق الواقعي

الطائفة الأولى :

١ - في الباب السابع من كتاب لقرآن من الحذر للمجلسي الثاني عن كتاب سليم بن قيس راوياً عن سلمان فلما رأى علي (ع) عذرهم - يعني الصحابة - وقلة وفائهم لزم بيته وأقبل على القرآن يؤلفه ويجمعه فلم يخرج من بيته حتى جمعه وكان في الصحف والشظاط والأسيار^(١) والرقاع فلما جمعه كله وكتبه بيده نربله وتأويله والناسح منه والمسحوح بعث إليه أبو بكر أن أخرج فابع ، فبعث إليه أني مشغول فقد آليت على نفسي يمياً أن لا أرتدي برداء إلا للصلاة حتى أولف القرآن وأجمعه فسكتوا عنه أياماً ، فجمعه في ثوب واحد وحتمه ثم خرج إلى الناس وهم مجتمعون مع أبي بكر في مسجد رسول الله (ص) فإدى علي بأعلى صوته : « أيها الناس إني لم أرل صد قض رسول الله مشعولاً بعسله ، ثم بالقرآن حتى جمعته كله في هذا الثوب فلم يرل الله على نيته آية من القرآن إلا وقد جمعتهما وليست منه آية إلا وقد أقرأنيها رسول الله (ص) وعلمي تأويلها » ثم قال علي (ع) . « لا تقولوا عدأ إنا كنا عن هذا عافلين » ثم قال لهم علي (ع) : « لا تقولوا يوم القيامة إني لم أدعكم إلى بصرتي ولم أذكركم حقي ، ولم أدعكم إلى كتاب الله من فاتحته إلى خاتمته » ، فقال له عمر : ما أعابا بما معنا من القرآن عما تدعونا إليه ثم دخل علي (ع) بيته^(٢) .

أقول : راجع الاحتجاج^(٣) لأن فيه بعض التفاوت .

ثم أقول : أما سند كتاب سليم فلا ذكر له في الاحتجاج ، نعم قال

(١) الأسفار جمع سير : قلة من الجلد مستطيلة .

(٢) بحار الأنوار : ج ٨٩ ص ٤٠ ح ١ (العدة الحديثة) وكتاب سليم بن قيس الهلالي ذكره

عن سلمان الفارسي (رضي الله عنه) : ص ٨١

(٣) الاحتجاج : ح ١ ص ١٠٧

الشيخ الإمام العلامة أبو منصور أحمد بن أبي طالب الطبرسي (طاب ثراه) في
ديباجة كتاب الاحتجاج . ولا نأتي في أكثر ما نورد من الأخبار بإسناده أما لوجود
الاجماع عليه أو لموافقة لما دلت عليه العقول أو لاشتهاره في السير والكتب من
المخالف والمؤلف الخ . . ولكن هذا المقدار لا يكفي لصحة الاستناد إلى
جميع ما في الكتاب لعدم إثبات هذه الكليات

١ - الاجماع

٢ - موافقة العقول .

٣ - الاشتهار في الكتب ، لكل واحد من الروايات المذكورة فيه مسداً
موثقاً به .

وأما تقريب الاستدلال بهذه الرواية على التحريف فهو أن الجمع
الصحيح للقرآن الشامل لكل آية منه على المحو البازل فمخصوص علي (ع) ،
وما عدا جمعه فهو مشتمل على التعبير والتحريف

وفيه أن هذه الرواية تنص على أن جمع علي (ع) للقرآن كان جمعاً تاليفياً
مشتعلاً على البازل من الله حرفياً وعلى معاده ومعناه ومقصوده ومؤوله ، وهذا
وإن دل على أن جمع علي (ع) كان جمعاً مفيداً للأمة الإسلامية كافلاً للمعارف
والأحكام وسائر الشؤون المتعلقة بالتشريع الإسلامي إلا أنه لا يدل على الزيادة
أو النقصان فيما هو الموجود من القرآن الذي جمعه عثمان : ثم اعلم أننا عمدنا
إلى كل رواية وأحبنا عنها بما يلائمها من الجواب .

٢ - وعن كتاب سليم قال طلحة لعلي (ع) : يا أبا الحسن ، شيء أريد
أن أسألك عنه رأيتك خرجت بثوب محتوم فقلت أيها الناس إني لم أرل مشتعلاً
يرسل الله (ص) بنفسه وتكفيه ودفنه ثم اشتعلت بكتاب الله حتى جمعته فهذا
كتاب الله عندي مجموعاً لم يسقط عني حرف واحد ، ولم أر ذلك الذي كتب
وألفت قد رأيت عمر بعث إليك أن إبعث به إلي فأبيت أن تفعل فدعا عمر الناس

فإذا شهد رجلا على آية كتبها وإذا لم يشهد عليها غير رجل واحد أرجأها فلم يكتب فقال عمر وأنا أسمع أنه قد قتل يوم اليمامة قوم كانوا يقرؤون قرآناً لا يقرؤه غيرهم فقد ذهب ، وقد جاءت شاة إلى صحيفة وكتاب يكتبون فأكلتها وذهب ما فيها والكتاب يومئذ عثمان وسمعت عمر وأصحابه الدين ألفوا ما كتبوا على عهد عمر وعلى عهد عثمان يقولون أن الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة وأن السور ينف^(١) ومائة آية والحجر تسعون ومائة آية فيما هذا وما يصعك يرحمك الله أن تخرج كتاب الله إلى الناس وقد عهد عثمان حتى [حين] أخذ ما ألف عمر فجمع له الكتاب وحمل الناس على قراءة واحدة فمرق مصحف أبي بن كعب وأبى مسعود وأحرقهما بالنار ، فقال له علي (ع) : « يا طلحة إن كل آية أنزلها الله حل [عر] وعلا على محمد (ص) عدي بأمر رسول الله (ص) وحط يدي وتأويل كل آية أنزلها الله على محمد (ص) وكل حلال وحرام وحد أو حكم أو شيء محتاجة إليه الأمة إلى يوم القيامة مكتوب بأمر رسول الله (ص) وحط يدي حتى أرش الحديث » ، قال طلحة : كل شيء من صغير أو كبير أو خاص أو عام كان أو يكون إلى يوم القيامة فهو عندك مكتوب ؟ قال : « نعم » ، وسوى ذلك أن رسول الله أسر الي في مرصه مفتاح ألف باب من العلم يفتح كل باب ألف باب ولو أن الأمة منذ قبض رسول الله (ص) اتبعوني وأطاعوني لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم » وساق الحديث إلى أن قال : ثم قال طلحة : لا أراك يا أبا الحسن أحبتي عما سألتك عنه من أمر القرآن ألا تطهره للناس ؟ قال : « يا طلحة عمداً كففت عن جوابك فأحزني عما كتب عمر وعثمان أقرآن كله أم فيه ما ليس بقرآن ؟ » قال طلحة : بل قرآن كله ، قال : « إن أحدثتم بما فيه نجوت من النار ودخلتم الجنة فإن فيه حجتنا [وبيان حقنا الاحتجاج] وقرص طاعتنا » ، قال طلحة : حسبي أم إذا كان قرآناً فحسبي ، ثم قال طلحة : فأحزني عما في يدك من القرآن وتأويله وعلم الحلال والحرام إلى من تدفعه

(١) وفي الاحتجاج ستون بدلاً عن نيف .

ومن صاحبه بعدك ؟ قال : إن الذي أمرني رسول الله (ص) أن أدفعه إليه وصبي وأولى الناس بعدي أنني الحسن ثم يدفعه أبي الحسن إلى ابنه الحسين ثم يصير إلى واحد بعد واحد من ولد الحسين حتى يرد آجرهم على رسول الله حوصه ، هم مع القرآن لا يفارقونه والقرآن معهم لا يفارقهم ، الح (١)

وتقريب الاستدلال بهذه الرواية على التحريف ، فهو أن القرآن الذي جمعه علي (ع) هو القرآن الجامع الكامل الذي لا يشذ عنه شيء من الآيات القرآنية ، ألا ترى ما نقله طلحة عن عمر وأصحابه بأن الأحرار كانت تعدل سورة البقرة وأن السور ينف مائة آية والحجر تسعون ومائة آية

ويرد عليهم اشكالات أربع :

الاشكال الأول : ان كتاب سليم سرور للإختلاف نارة من حيث ثقة وضعف الراوي وهو سليم ، وأخرى من حيث الراوي عنه وهو أبان بن أبي عياش الذي اتهمه البعض بأنه وضع لهذا الكتاب ولعله إلى سليم ، مع أنهم قالوا بأن سليماً هو الذي ناول أبانا الكتّاب ، ونسوي في الحديث العاشر من الباب الرابع والعشرين من - اكمال الدين - للصدوق (ره) أن أبان بن أبي عياش يروي عن إبراهيم بن عمر الصنعاني وهو عن قيس بن سليم مضافاً إلى بعض ما روي عن غير أبان مع عدم ذكره في السند ، وإلى غير ذلك مما يطلع عليه المتتبع ، وثانية من ناحية الكمية إذ يرى أن نسخ هذا الكتاب مختلفة من جهة الزيادة والنقص اختلافاً فاحشاً ، مثاله نفس هذه الرواية بسبب أنها مروية في - اكمال الدين - ، الحديث الخامس ، والعشرين من الباب الرابع والعشرين إلى قوله يصدقونه ويشهدون أنه حق بهذا السند حدثنا أبي ومحمد بن الحسن (رض) قالاً حدثنا سعد بن عبد الله قال حدثنا يعقوب بن يزيد عن حماد

(١) كتاب سليم بن قيس الهلالي ص ١٢٢ - ١٢٤ والاحتجاج ج ١ ص ٢٢٢ - ٢٢٥ .

بن حسين عن عمر بن أدينة عن أدان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي ،
ويذكر المجلسي السند وفيه بدلاً عن حماد بن حسين حماد بن عيسى وليس في
روايته ذكر لطلحة ومحاورته عدياً بشأن القرآن

فما أبعد بين ما نقله المجلسي عن نسخة قديمة من أبيه روى عن
الصادق (ع) أنه قال : « من لم يكن عنده من شيعتنا ومحبينا كتاب سليم بن
قيس الهلالي فليس عنده من أمرنا شيء ولا يعلم من أسبابنا شيئاً وهو أبجد
الشيعة وهو سر من أسرار آل محمد ص »^(١) ، وبين ما قاله الشيخ المفيد في
شرح اعتقادات ابن بابويه ، وأما ما تعلق به أبو جعفر من حديث سليم الذي
رجع فيه إلى الكتاب المضاف إليه بروية أدان بن أبي عياش ، فالمعنى فيه غير
صحيح ، غير أن هذا الكتاب عبر موثوق به ولا يجوز العمل على أكثره وقد
حصل فيه تخطيط وتدليس فيسعي للمتدين أن يحتسب العمل بكل ما فيه ولا يعول
على جملة والتقليد لروايته ، وقد وافقه العلامة على ذلك وغير عن بعض ما في
الكتاب المذكور - - الفاسد - - وكذا الشهيد الثاني

الاشكال الثاني انما في الرواية من القول بالقصان منقول عن عمر
وأصحابه وليس قولهم بحجة عليها

الاشكال الثالث : وهو العمدة في الحواب ، أن قرآن علي (ع) لم يكن
مقصوراً على البار من السماء وحياً إلهياً للتحدي بل كان فيه بشهادة هذه
الرواية وسائر الروايات التأويلات الكثيرة والتفسيرات العديدة وبيان الأحكام
بأسرها حتى أرش الحدش وأن دلث مما تصدى إليه هؤلاء من دلالة هذه الرواية
وقريئاتها على التحريف بالنقيصة .

الاشكال الرابع : وهو لعمدة من حيث الثمرة العملية أن الرواية ناصة

(١) معية البحار : ج ١ ص ٦٥١ مادة (سليم)

على أن ما هو الموجود قرآن كله وذلك من وجهين .

الأول . ارتكاز طلحة حيث أنه أحب علياً (ع) بأن ما فيه قرآن كله .

الثاني . تصريح علي (ع) بذلك وأنه - إن أخذتم بما فيه نجوت من النار ودخلتم الجنة - ، ولذا نقول بأنه لا فائدة تترتب على هذا البحث ، إذ بعد ثبوت أن ما في أيدينا قرآن كله فما بالنا نأسف على النقص الموهوم مع أنه لم يعلم كونه مربوطاً بالأحكام ، ومع التسليم لم يعلم عدم تليغ الأئمة (ع) في مدة بشرهم للأحكام ما كان منه متصفاً لحكم من الأحكام .

٣ - هي تفسير القمي بإسناده عن أبي جعفر (ع) قال : « ما أحد من هذه الأمة جمع القرآن إلا وصي محمد (ص) »^(١) ، وتقريب الاستدلال والجواب عنه واصحاح إذا لاستدلال مبي على أن المراد أن غير الوصي لم يجمع السازل ، والجواب أن المراد من الجمع هو الجمع بجميع المراتب حروفاً وحدوداً ولفظاً وتفسيراً .

٤ - هي المصدر السابق بإسناده عن أبي عبد الله (ع) قال إن رسول الله (ص) قال لعلي (ع) « يا علي القرآن حلف فراشي في المصحف والحريير والقراطيس فحدوه واجمعوه ولا تصيعوه كما ضيعت اليهود التوراة فانطلق علي (ع) فجمعه في ثوب أصغر ثم ختم عليه في بيته وقال . لا أرتدي حتى أجمعه فإنه كان الرجل ليأتيه فيحرج إليه بغير رداء حتى جمعه ، قال : وقال رسول الله (ص) لو أن الناس قرأوا القرآن كما أمر ما اختلف إثنان »^(٢) ، والجواب واضح إذ لم يدل الخبر على أن جمع علي (ع) كان عبارة عن إثبات ما نقصه القوم من القرآن السازل وحيّاً للتحدي والمراد من قوله كما أمر ما أراد الله

(١) تفسير القمي : ج ٢ ص ٤٥١

(٢) تفسير القمي : ج ٢ ص ٤٥١ .

من القرآن ، فالمراد من الكيفية المعنى . المقصود من القرآن .

٥ - في الكافي عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عمرو بن أبي المقدام عن جابر قال : سمعت أبا جعفر (ع) يقول : « ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب وما جمعه وحفظه كما نزل الله تعالى إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده (ع) »^(١) ، وهذه الرواية تدل على أن الجمع بجميع مراده لفظاً ومعنى مخصوص بخزنة علم الله (ع) ولا ربط لها بالتحريف زيادة وتقبضة

٦ - في تفسير فرائد بن إبراهيم بإساده عن عبد الرحمن بن كثير عن أبي جعفر (ع) أنه قال في حديث له ، قال رسول الله (ص) : « يا علي لا تخرج ثلاثة أيام حتى تؤلف كتاب الله كي لا يزيد فيه الشيطان فلم يزد فيه الشيطان شيئاً ولم ينقص منه شيئاً »^(٢) ، وهذه الرواية لا تدل على أن ما هو الموجود فعلاً بأيدي المسلمين كافة مما راد فيه الشيطان شيئاً أو ينقص منه شيئاً ، واعلم أننا لم نتعرض للأسانيد المذكورة عند كتاب سليم لعدم الحاجة إلى سد الرواية بعد ضعف الدلالة ، فتلخص آلياً ورد من جمع علي (ع) للقرآن لا يدل على التحريف لكون جمعه تابعاً للقرآن وتفسيراً له معاً ، فلا نطيل باستيعاب ما بمضمون المذكورات من سائر الأخبار .

الطائفة الثانية :

١ - الرواية الثانية من الطائفة الأولى وفيها سؤال علي (ع) عن طلحة عما هو الموحود بأنه هل هو قرآن كله أم لا ؟ ، وبعد جواب طلحة له بأنه قرآن كله قال علي (ع) : « ان أحدثم بما فيه نجوتهم »^(٣) .

(١) الكافي - ج ١ ص ٢٢٨ باب أنه لم يجمع القرآن ... ح ١ .

(٢) تفسير فرائد الكوفي - ص ١٥٠ آية المونة (باختلاف يسير)

(٣) كتاب سليم بن عيسى الهلالي - ص ١٢٤ والاحتجاج - ح ١ ص ٢٢٥

٢ - ما في روضة الكافي ، رسالة أبي جعفر (ع) إلى سعد الخير ، عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن إسماعيل بن بزيع عن عمه حمزة بن بزيع والحسين بن محمد الأشعري عن أحمد بن محمد بن عبدالله عن يزيد بن عبدالله عمر حدثه قال : « كتب أبو جعفر (ع) إلى سعد الخير - إلى أن قال - : وكان من نبداهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده فهم يروونه ولا يراعونه والجهال يعجبهم حفظهم للرواية والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية إلخ . » (٤) . وهذه الرواية تدل على أن التحريف في القرآن معوي لا لفظي .

٣ - في الكافي باب الوارد من كتاب العلم ، علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد قال سمعت أبا عبدالله (ع) يقول . « إن رواة الكتاب كثير ، وإن رعايته قليل ، وكم من مستصح للحديث مستعش للكتاب ، فالعلماء يحزنهم ترك الرعاية ، والجهال يحزنهم حفظ الرواية ، فراع يراعى حياته ، وراع يراعى هلكته ، فعند ذلك أحلف الراعيان ، وتعاير الفريقان » (٥) .

والاشكال في سند الرواية بأن طلحة بن زيد بترى أو عاصي مدفوع بأن الشيخ الطوسي قال إن كتابه معتمد مصداقاً إلى أن رواية جمع من الأحلاء عنه ، منهم عبدالله بن المغيرة وصفوان بن يحيى وهما من أصحاب الإجماع كاف للوثوق به ، بل ناهيك في اعتبار أخبار الرجل رواية هذا الأخير عنه حيث أنه ممن أجمعت الصحابة على تصحيح ما يصح عنهم وأنه لا يروي إلا عن ثقة .
وسوافيك بما يدل على أن ما هو الموجود قرآن كله من دون زيادة ولا نقصان إن شاء الله تعالى .

(٣) الكافي : ج ٨ ص ٥٣ ، ح ١٦ .

(٤) الكافي ج ١ ص ٤٩ باب الوارد من كتاب العلم ح ٦

٤ - الكافي عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن الحكم عن عبدالله بن جندب عن سفيان السماط قال : سألت أبا عبدالله (ع) عن تنزيل القرآن ، قال : اقرؤوا كما علمتم ^(١) ، وهذه الرواية تدل بالمطابقة على جواز الاكتفاء بالقراءة الموجودة ، وبالترجم على كون ما هو الموجود هو القرآن بما هو كتاب إلهي وقانون سماوي .

الطائفة الثالثة :

١ - روى الطبرسي في الاحتجاج - مرسلاً بقوله : جاء بعض الرنادقة إلى أمير المؤمنين (ع) في جملة احتجاج أمير المؤمنين (ع) على الرنديق الذي جاء إليه مستدلاً بأي من القرآن متشابهة تحتج إلى التأويل - إلى أن قال - يقول . **﴿وإن خفتن ألا تنظوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾** ^(٢) وليس شيء يشبه القسط في اليتامى بكاح النصارى ولا كل النساء أيتام فما معنى ذلك ، إلى أن قال . . . **﴿وإن خفتن ألا تنظوا﴾** الآية ، فهو ما قدمت ذكره من اسقاط الصاعقين من القراء ، وبين القول في اليتامى وبين نكاح النساء من المحطات والقصص أكثر من ثلث القرآن ، إلح ^(٣) . . وهذه الرواية ضعيفة السند فلا اعتداد بها مضافاً إلى أن المراد من الاسقاط فيها هو الخلاف في الترتيب بين الآيات الذي حصل في القرآن بسبب جمع عثمان وعدم اطلاعه على خصوصيات الآيات وارتباط بعضها ببعض ، مضافاً إلى أن الظاهر مما ورد في تفسير القمي أن ترتيب النزل كان على خلاف ترتيب جمع عثمان ، قال بعد قوله تعالى : **﴿وإن خفتن ألا تنظوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم﴾** ^(٤) ،

(١) الكافي ج ١ ص ٦٣١ باب الوارد في فصل القرآن ح ١٥

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٢٧ .

(٣) الاحتجاج : ج ١ ص ٣٧٧ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ١٢٧ .

نزلت مع قوله : ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمُّوا النِّسَاءَ اللَّاتِي لَا تُلْوَ نَفْسُهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْضَوْنَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾^(١) ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْلِي وَثَلَاثَ وَرِبَاعَ﴾^(٢) فنصف الآية في أول السورة وبضعها على رأس المائة وعشرين آية الخ

فانظر إلى الروايتين وقايس بينهما كي تعرف أن المراد من الإسقاط خلاف الترتيب بصيغة المقدمات المطوية لارتباط الجمل والمطالب ويكفي ضعف سندهما لعدم حجيتهما معاً .

٢ - ثواب الأعمال ، ثواب من قرأ سورة الأحزاب ، بهذا الاسناد عن الحسن عن عبدالله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) قال : « من كان كثير القراءة لسورة الأحزاب كان يوم القيامة في حور محمد (ص) وأرواحه ثم قال . سورة الأحزاب فيها فصائح الرجال والنساء من قريش وغيرهم ، يا بن سنان إن سورة الأحزاب فصحت نساء قريش من العرب وكانت أطول من سورة البقرة ولكن مصوها وحرفوها »^(٣) ، ومراده من الإسلام ما ذكره قبل ذلك وهو حديثي محمد بن موسى بن المتوكل (ص) قال حديثي محمد بن يحيى قال حديثي محمد بن أحمد عن محمد بن حسان عن إسماعيل بن مهران قال حديثي الحسن بن علي عن عبدالله بن سنان

وهذه الرواية تنص على النقيصة ، ولكنها من حيث السند في غاية الضعف والسقوط لأن الحسن بن علي الرازي عن ابن سنان هو ابن أبي حمزة البسطامي الذي طعن عليه علي بن الحسن بن فضال على ما في رجال العجاشي ، وفيه : « ورأيت شيوخنا رحمهم الله يذكرون أنه كان من وجوه

(١) سورة النساء ، الآية : ١٢٧ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٣ .

(٣) ثواب الأعمال : ص ١٣٩ .

الواقعة»^(١) . وذكر له كتباً منها كتاب فضائل القرآن ، ثم إن القرينة الدّاحلية التي تدل على كذب هذه الرواية أن سورة فصحت ساء قريش ، وأنت خير بأن هذه الجملة القاسية في ساء صائفة فيهم المعصومون بهذه القسوة والحشونة والدلالة على مساويء سائفة لا تصدر عن الإمام ، ولا عجب من الماضل النّوري ومن بضاهيه في الأحد بالصعاب أن يتمك بأمثال تلك الرواية ويقول بالتحريف بعد ما يرى في سيرته من عدم الإعتناء بسيرة العقلاء القطرية من لزوم التثبت فيما يأتي به الفاسق من السأ ، أو المجهول حاله ثقة وضعفاً ، نعم الذي لا يعجز منه رضاء بهذا التعبير ، كما قال في فصل الخطاب ، وعندي أن الأخبار في هذا الباب لا يقصر عن أحبار الإمام وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد على الأخبار رأساً الح

وعليك أن تتأمل بدقة كفية في إساد روايات ودلائلها واحدة بعد أخرى حتى تعرف ضعف ما تخيله هذا الماضل وموافقوه في العقيلة وركاكة قوله ، ولعمري كيف يحتزّون على التكلفات المركبة في تلك الأخبار مثل ما قيل من أن الآيات الرائدة عبارة عن الأحاديث القدسية ، إذ الريادات المعروفة هي ما وصلت إليها من عدة روايات مرويّة في كتاب - دستان المداهب - وغيره بأسناد ضعيفة جداً من طرق العامة بطير ما عن عائشة من روايتها ما هو مسح الحكم والتلاوة من القرآن كما يأتي في بحث السح ، ولقد عجل سا الكلام إلى ما لم نرض بالتموه به بسبب خطورة المقام ، عما الله عن زلات الأقدام والأفلام .

٣ - أصول الكافي باب المورد من كتاب فضل القرآن ، علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله (ع) قال . « إن القرآن الذي جاء به جبرائيل إلى محمد (ص) سبعة عشر ألف آية »^(٢) . وهذه الرواية ضعيفة سداً ودلالة ،

(١) رجال النجاشي : ص ٢٦ .

(٢) الكافي . ج ٢ ص ٦٣٤ باب الموارد في فصل القرآن ح ٢٨

أما السند فلكونه منقطعاً أولاً ، لأن علي بن الحكم وهو الأباري بقرينة روايته عن هشام بن سالم إنما هو من تلامذة محمد بن أبي عمير ، وقد لقي كثيراً من أصحاب أبي عبد الله (ع) ، وهو من روة لرصاص والحواد (ع) ، وقد استشهد الأخير سنة ٢٢٠ .

وأما الكليني فقد توفي سنة ٣٣٩ ، فكيف يمكن والحال هذه أن يروي عن علي بن الحكم بلا واسطة مضافاً إلى عدم تعاهد ذلك بل رواياته عنه إنما هي بوسائط ، والرواية ضعيفة سداً ولا اعتبار لها أصلاً ، وأما الدلالة فلأن القرآن الموجود الفعلي سعة آلاف آية ، وعلى هذا فكيف يعقل سقوط عشرة آلاف آية من القرآن من دون اعتراض أي أحد من المسلمين ، وهل هذه العشرة آلاف كانت بأجمعها في فضائح رجال قريش وسائهم أو الثلاثة وأتباعهم أو كانت فيها آيات الأحكام أيضاً فالمعطن الثابت لا بد وأن لا يعتني بمثل هذه الرواية .

٤ - علي بن محمد عن بعض أصحابه (من) أحمد بن محمد بن أبي نصر قال . دفع إلي أبو الحسن (ع) مصحفاً وقال لا تنظر فيه ففتحته وقرأت فيه ﴿لم يكن الذين كفروا﴾ وجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم قال : فبعث إلي : « ابعث إلي بالمصحف »^(١) .

وتقريب الاستدلال بهذه الرواية أن ما في المصحف كان من أجزاء القرآن النازل من السماء ، ولما لم يكن فيما بأيدي من القرآن أسماء هؤلاء فلا بد من القول بحذفها وهذا هو النقصان ، ويرد عليه اشكالات ثلاثة .

الأول : ضعف الرواية ، أما بائشراك علي بن محمد بين من وثق وبين من لم يوثق ، وإن أمكن الجواب عن هذا بأن مشايخ الكليني كلهم ثقة ولا يحتاجون إلى النقد والتوثيق ، وأما بالجهل عن بعض أصحابه فالسند لا محالة ضعيف .

(١) الكافي - ج ٢ ص ٦٣١ باب الواحد في فصل القرآن ح ١٦

الثاني : أن في الرواية ما يجمع من الاعتقاد بصحة صدور متنها :

١ - أن المعصوم (ع) كيف يدفع مصحفاً إلى شخص ويمنعه عن النظر فيه ، إذ لا داعي عقلاً ثباً بحسب الظاهر في هذا الدفع المقرون بالمنع مع أن المدفوع إليه من خواص الرضا (ع) وأمنائه .

٢ - وكيف يحالف الربطي هذا الهي وينظر في المصحف وهو من عرفته من كونه من خواص الرضا (ع) وأمنائه

٣ - إن الرواية قاصرة عن إثبات أن الأسماء كانت مسطورة في المصحف الكلداني بعنوان الجرئية للقرآن لا بعنوان بيان المصاديق للموافقين تفسيراً للقرآن .

٤ - رجال الكشي ، خلف بن حماد قال : حدثني أبو محمد الحسن بن طلحة عن إسحاق بن عمار عن يوسف بن يعقوب عن بريد العجلي عن أبي عبد الله (ع) قال : «أمر الله في القرن سبعة مائة منهم سمعت قريش منه وتركوا أبا لهب ، وسألت عن قول الله عز وجل : ﴿ هَلْ أَنتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّنْ عِلْمٍ إِلَّا هِيَ ﴾ ، قال : هم سبعة ، المغيرة بن سعيد وبيان وصايد [وبيان وصايد المهدي خ ل] والحارث الشامي وعبد الله بن الحارث وحمزة بن عمار البربري وأبو الخطاب » (١) ، والدلالة واضحة إلا أن السد ضعف لأن خلف بن حماد والحسن بن طلحة مهملان في كتب الرجال ، ورواية هذا سندها لا يمكن الركون إليها في الحكم بالتحريف القرآني مضافاً إلى ذلك أمران آخران :

الأول : أن إثبات إسم أبي لهب لو كان فيه شيء من الإزراء بالنبي (ص) كما ورد في عيبة العماني عن إسحاق ، قال سمعت علياً (ع) يقول : « كانني

(١) سورة الشعراء ، آيات : ٢٢١ و ٢٢٢

(٢) رجال الكشي ، ص ٢٩٠ رقم ٥١١

بالمعجم فساطيطهم في مسجد الكوفة يعمدون الناس القرآن كما أنزل ، قلت : يا أمير المؤمنين أو ليس هو كما أنزل ؟ فقال : لا ، مُجَيّ منه سبعون من قریش ناسمائهم وأسماء آبائهم ، وما ترك أبو لهب لآ إرراء على رسول الله (ص) لأنه عمّه ^(١) ، وبالجملّة لو كان في إسم أبي لهب إرراء على النبي (ص) لما أنزله الله في كتابه يتلى ليلاً ونهاراً في جميع الأرمّة والأمكنة

الثاني : إن الأسماء التي محت قریش كيف نسيها كل من سمعها ولم نر منها أثراً في التاريخ إلا في مثل هذه الرواية الضعيف مسدها

٥ - قرب الاسناد محمد بن عيسى قال حدثني إبراهيم بن عبد الحميد في سنة ١٩٨ في مسجد الحرام قال دخلت على أبي عبد الله (ع) فأخرجني مصحفاً قال فتصفحته فوقع بصري على موضع منه فإذا فيه مكتوب : هذه جهنم التي كنتم بها تكذبون عاصلياً فيها لا تموتان فيها ولا تحيان ، يعني الأولين ^(٢) ولا يظهر من هذه الرواية كون الحملتين آيتين من القرآن ، ثم هل هما غير ما في سورة يس من قوله تعالى : ﴿ هُنَّ جَهَنَّمُ الَّتِي كنتم توعدون ، اصلوها اليوم بما كنتم تكفرون ﴾ ^(٣) ، أو هما بدلاي عنهما

٦ - بصائر الدرجات حدثنا أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : « استقبلت الرضا (ع) إلى القادسية فسلمت عليه فذكر لي أكثر لي حجرة لها بابان باب إلى الحان وباب إلى الخارج فانه أستر عيب ، قال وبعث إلى بز يصلح ^(٤) فيها دبابير صالحة ومصحف وكان يأتيه رسوله في حوائجه فاشترى له وكنت يوماً وحدي ففتحت المصحف لأقرأ فيه فلما بشرته بطرث في - لم يكن - فإذا فيها

(١) حية العماني ، ص ٣١٨ .

(٢) قرب الأسناد : ص ٩ .

(٣) سورة يس ، الآيتان : ٦٣ و ٦٤ .

(٤) الزميلة - وعاء أدوات الراعي ، فارسي معرب

أكثر مما في أيديها أصعافه قدمت على قراءتها فلم أعرف منها شيئاً ، فأحدث الدواة والقرطاس فأردت أن أكتبها لكي أسأل عنها فأتاني مسافر قبل أن أكتب منها شيء ، ومنديل وخيط وحاتم ، فقال : مولاي يأمرك أن تضع المصحف في المصحف في منديل وتحتمه وتبعث إليه بالحاتم ، قال . ففعلت ذلك ^(١)

والظاهر أن هذه الرواية موافقة لما رواه الكليني (ره) ^(٢) ، وقد رأيت في الأخيرة أن البرنطي وجد في المصحف إسم سبعين رجلاً ، وفي هذه الواقعة يقول : رأيت في - لم يكن - أكثر مما في أيديها أصعافه ، ثم انه كيف لم يعرف منها شيئاً ، فهل يمكن للعربي أن لا يفهم الكلام العربي ؟ فما هو المراد يا ترى من الذي كان في المصحف ولم يفهمه البرنطي ، وهو رجل عظيم تعرف لإيمانه وعلمه وصفاته التي قرنته إلى الرضا (ع) وجماعته من خواص شيعته ومواليه ، وكيف كان فلا يظهر من هذه الرواية مع قطع النظر عما في الكافي أن الرائد في - لم يكن - هل كان من الوحي أو تصديره وتكويله

٧ - محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الرحمان بن أبي هاشم عن سالم بن سلمة قال . قرأ رجل على أبي عبدالله (ع) وأنا أستمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس . فقال أبو عبدالله (ع) : كف عن هذه القراءة ، اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم (عج) فإذا قام القائم قرأ كتاب الله عز وجل على حذوه ، وأخرج المصحف الذي كتبه علي (ع) وقال . أخرج علي (ع) إلى الناس حين فرغ منه وكتبه فقال لهم . هذا كتاب الله عز وجل كما أنزل على محمد (ص) وقد جمعته [من ح ل] بين اللوحين فقالوا : هوذا عندما مصحف جامع فيه القرآن لا حاجة لنا فيه ، فقال : أما والله ما ترويه

(١) بصائر الدرجات : ص ٢٦٦ باب في الأئمة انهم يحبرون . ح ٨

(٢) الكافي ج ٢ ص ٦٣٦ باب النوادر في فصل القرآن ح ١٦ .

بعد يومكم هذا أبداً إما كان عليّ أن أحبركم حين جمعته لتقرؤوه^(١) . وهذه الرواية تدل على أن رجلاً كان يأتي بحرف من كيفية معايرة لما يأتي الناس تلك الحروف وأن المعصوم (ع) منعه عن ذلك ثم قال بأنه إذا قام القائم يقرأ القرآن على حدة وأن أمير المؤمنين (ع) جمع القرآن ولم يقله الناس ، وقال بأنه لا يرى أبداً وهذه مطالب أربع :

والمطلب الأول : منها لا يدل على التحريف لا بالزيادة ولا بالنقص لأن استماع حروف على خلاف ما يقرؤها الناس إنما يدل منحصرأ على الاختلاف في كيفية القراءة ، والدليل على ذلك أن السالم لا يقول بأن الحروف المسموعة ليست في المصحف الموحود بل يقول : ليس على ما يقرؤها الناس وضمير يقرؤها يرجع إلى الحروف ، وهذا كالمص في الاختلاف في الكيفية لا الكمية

والمطلب الثاني : أن الإمام منع عن مخالفة الناس في كيفية الاداء .

والمطلب الثالث أنه يشترط إتيان القائم (ع) وأن الكتاب يتلى على حدة حينذاك ومن المعلوم أن قراءة القرآن مع فهم مطالبه العالية إنما هي حد من حدود القرآن والدليل على ذلك **المطلب الثالث وهو الأحبار عن جمع علي (ع)** للقرآن الذي قد عرفت بأنه كان عبارة عن جمع القرآن بما له من التفسير والتأويل .

والمطلب الرابع . أن هذا القرآن لا يظهر ولا يراه أحد في المجتمع الإسلامي ، ولو أعمصنا عن ذلك كله ، فالسد ضعيف بسالم بن سلمة لما قاله المجاشي في حقه من أن حديثه ليس بقي وان كما لا يعرف منه إلا خيراً .

٨ - في الاحتجاج وفي رواية أبي در العماري : « أنه لما توفي رسول الله (ص) جمع علي (ع) القرآن وحاء به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه

(١) الكافي ج ٢ ص ٦٣٣ باب النواذر في فصل القرآن ح ٢٣

عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول الله (ص) فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم موثق عمر وقال . يا علي اردده فلا حاجة لنا فيه ، فأتخذه علي فأنصرف ثم أحصر زيد بن ثابت . وكان قارئاً للقرآن فقال : ان علياً حاءاً بالقرآن وفيه فضائح المهجرين والأنصار وقد أردنا أن نؤلف لنا القرآن ونسقط عنه ما كان فيه فصيحة وهتك للمهاجرين والأنصار ، فأجابه زيد إلى ذلك ثم قال . فان أنا فرعت من القرآن على ما سألتكم وأظهر علي (ع) القرآن الذي ألفه اليس قد بطل كل ما عملتم ؟ قال عمر . فما الحيلة ؟ قال زيد . انتم أعلم بالحيلة ، فقال عمر . ما الحيلة دون أن تقتله وتستريح منه ، فدبروا في قتله على يد خالد بن الوليد ولم يقدروا على ذلك ، فلما استخلف عمر سأل علياً أن يدفع إليهم القرآن ليحرقوه فيما بينهم ، فقال . يا أبا الحسن إن كنت جئت به إلى أبي بكر فات به إليا حتى مجتمع عليه ، فقال . و هيئات ليس إلى ذلك سبيل إنما جئت به إلى أبي بكر لتقوم الحجة عليكم ولا تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين أو تقولوا ما جئنا به إلى القرآن الذي عدي لا يمسسه إلا المطهرون والأوصياء من ولدي ، فقال عمر . فهل وقت لأظهاره معلوم ؟ ، قال علي (ع) . « نعم إذا قام القائم من ولدي يظهره ويحمل الناس عليه فيجري السنة به (ع) »^(١) .

وهذه الرواية ضعيفة سنداً غير دالة على كون ما في قرآن علي (ع) من أسماء القوم من التزييل اللطفي دون تناول المعنوي ، بل قد عرفت أن جمع علي (ع) كان جمع تنزيل وتناول مقروناً أحدهما بالآخر ، فلا نعت بأمثال تلك الروايات وإن اشتملت على كلمة التحريف إلا أن المراد منه التغير ولو محذوف التفسير ، بل المراد من المس في قوله تعالى . ﴿ لا يمسسه الا المطهرون ﴾^(٢) ،

(١) الاحتجاج . ج ١ ص ٢٢٥ - ٢٢٨

(٢) سورة الواقعة ، الآية : ٧٩ .

ليس عدم المس الظاهري لمأ أو سمعاً - لضرورة كون ذلك خلافاً للحس والوجدان - ، بل المراد منه ترك حقائقه ومهم غوامضه ، فهذه الرواية على خلاف مطلوب القائل بالتحريف أدل .

٩ - الروضة من الكافي ، سهل بن ريد عن محمد بن سليمان الديلمي المصري - المصري - كما عن الطوسي ، أو - المصري - كما عن ابن داود عن أبيه عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له قول الله عز وجل : ﴿ هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق ﴾ ^(١) ، فقال : « إن الكتاب لم ينطق ولن ينطق ولكن رسول الله (ص) هو الناطق بالكتاب ، قال الله عز وجل : ﴿ هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق ﴾ ^(٢) ، قال : قلت : جعلت فداك إنا لا نقرأها هكذا ، فقال : « هكذا والله نزل به جبرائيل على محمد (ص) ولكنه فيما حُرف من كتاب الله » ^(٣) .

قال العيص في الصافي : كاه (ع) قرأ ينطق - نصح الياء وفتح الطاء - ، أو أقول في تفسير العمي حدثنا محمد بن همام قال حدثنا جعفر بن محمد المزاري عن الحسن بن علي التلوذي عن الحسن بن أيوب عن سليمان بن صالح عن رجل عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال : قلت هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق ، قال له : « إن الكتاب لم ينطق ولن ينطق ولكن رسول الله (ص) هو الناطق بالكتاب ، قال الله : هذا بكتبها ينطق عليكم بالحق » فقلت : إنا لا نقرأها هكذا ، فقال : « هكذا والله نزل بها جبرائيل على محمد (ص) ولكنه فيما حُرف من كتاب الله » ^(٣) .

أقول : يرد على الاستدلال بهذه الرواية للتحريف أمور .

(١) سورة الجاثية : الآية ٢٩ .

(٢) الكافي : ج ٨ ص ٥٠ ح ١١ .

(٣) تفسير العمي : ج ٢ ص ٢٩٥ .

الأول : إن المراد من الرواية أن المصداق الأكمل للناطق بالحق الجامع لجميع المعارف والعلوم الإلهية والحوار لروحي الله وحكمته وعلمه هو النبي (ص) ، حيث أن للطلق مراتب عديدة ، فمرتبة يكون كل شيء ناطقاً ، كما ورد في الحديث حينما تتكلم حوارج الإنسان ، كما نص عليه القرآن : ﴿وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون﴾^(١) ، إن الإنسان يعاتب الأعضاء بأنه لم شهدتم عليّ ؟ فيحيون بأنه أنطقا الله الذي أنطق كل شيء ، وقد ورد في القرآن أيضاً ﴿علما منطق الطير﴾^(٢)

وبالجملة ، الطلق له مراتب عديدة ، ولا أقل من صحة جعله كناية عن البيان والهداية والذكر ، وهي التي تكون من الصفات النادرة للقرآن ، فاذن لا محيص عن القول بأن المراد من معي الطلق للكتاب - وهو القرآن - الطلق بجميع المراتب ، أو طرح الرواية للكذب المدلولي الذي يبعد صدورها عن المعصوم ، وعلى الأول التحريف عبارة عن عدم المعرفة بالمصداق الأكمل للناطق بالحق

الثاني - إن مسدي الرواية في الكافي والتفسير صعيان

الثالث : إن عدم المعرفة بالمشار إليه بكلمة - هذا - ليس من التحريف في شيء إذ التحريف المدعى للقائمين به هو التعبير بالزيادة والنقصان وليس عدم المعرفة بما يشار إليه بأسماء الإشارات من التحريف كما هو واضح ، ولذا قال في الوافي بأن المراد - يطق - بضم الباء وفتح الطاء ، وإن كان يرد عليه أمران :

الأول إن عدم المعرفة بإعراب كلمة أو كلمات وقراءتها على خلاف النازل ليس من التحريف يقيناً إذ نرى اختلاف القراء في إعراب جملة وافرة من

(١) سورة يس ، الآية : ٦٥ .

(٢) سورة النمل ، الآية : ١٦ .

الكلمات ولا يعد ذلك منهم تحريفاً للقرآن .

الثاني : إنه لم يكن القراء من الأول معرباً بالإشكال المتعارفة فعلاً ، فلا معنى لما ورد في الرواية أنه مما حُرف من كتاب الله ، وملخص الكلام أنه لا بد من أحد أمرين على سبيل مع الحلو ، أما طرح الرواية لضعف السند وكذب المدلول وأما حملها على المعنى المؤول للكتاب والنطق معاً ، ويشهد لكون المراد المصداق الأكمل للكتاب والنطق ما في - البرهان - عن محمد بن العباس بعد سؤال أبي بصير عن الآية قوله : « ن بكتاب لا ينطق ولكن محمد وأهل بيته هم الناطقون بالكتاب »^(١) ، ومحمد بن العباس - هذا - هو ابن الحجاج الذي وثقه النحاشي وروى عنه التلعكبري وغيره ، نعم في بعض نسخ تفسير القمي - بكتابتها - وهو خطأ حتماً لعدم مساعدة سوق واختلاف السخ

١٠ - في الاحتجاج وروى سليم بن قيس قال سمعت عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ينقل كلاماً طويلاً حوى بيته وبين معاوية في محضر جماعة منهم الحسن بن علي (ع) ثم نقل عن حملة كلام الحسن (ع) : « وسرعاً أن عمراً أرسل إلى أبي إبي أريد أن أجمع القرآن وأكتبه في مصحف فأبعث إلي بما كتبت من القرآن فاتاه وقال تصرب والله عني قبل أن يصل إليك ، قال ولم ؟ قال : لأن الله تعالى قال : ﴿ لا يمسه الا المطهرون ﴾ »^(٢) ، قال إياي عني ولم يعك ولا أصحابك فنصب عمر وقال ان ابن أبي طالب يحسب ان أحداً ليس عنده علم غيره ، من كان يقرأ شيئاً من القرآن فليأتني به فإذا جاء رجل وقرأ شيئاً وقرأ معه رجل آخر فيه كتبه وإلا لم يكتبه ، ثم قال الحسن (ع) : وقد قالوا ضاع منه قرآن كثير بل كذبوا والله بل هو مجموع محفوظ عند أهله ، ثم قال : ثم ان عمر أمر قضاته وولاته ان اجتهدوا بأرائكم وافصوا بما ترون أنه الحق فما يزال

(١) البرهان : ج ٤ ص ١٦٩ .

(٢) سورة الواقعة ، الآية : ٧٩ .

هو وولائه قد وقعوا في عظمة فيخرجهم منها أي ليحتج بما عليهم ، فتجتمع
القضاة عند خليفتهم وقد حكموا في شيء واحد بقضايا مختلفة فأجازها لهم لأن
الله لم يؤته الحكمة وفصل الخطاب» (١) .

وهذه الرواية كسابقتها في ضعف السند والدلالة ، وتوضيح المقام
والإشارة إلى لزوم الدقة في فهم المطالب من الأخبار ورعاية القرائن العقلية
وغيرها في جميع الموارد ، تشير إلى الأمور التالية :

١ - دلت رواية سالم بن سلمة على أن القوم أجابوا علياً (ع) بأن عندنا
مصحف جامع ، قلنا أن نسأل أنه كيف يمكن المصير إلى أن عمر بعد يأسه من
الظفر بما جمعه الإمام علي (ع) طلب من الناس رجلين رحلين أن يأتوا بالآيات
كي يجمع قرآناً من رأس ١٩

٢ - أوليس النبي (ص) فقال : «إني نارك فيكم الثقليين كتاب الله
وعنبرتي» (٢) ، وأوليس المراد من صلبكم - كم - الخطاب إلى الجمع
- المسلمين كافة - ، وهلا يدل هذا الكلام المنقول منه متواتراً من طرق
الفرقيين على وجود كتاب الله في أيدي الناس وجوداً فعلياً يشار إليه بأنه كتاب
الله ، المصحف ، القرآن ، وهل يجوز لأحد أن يقول المراد منه ما هو مبشر في
الأوراق المتعددة عند أشخاص معدودين أو ما هو الموجود عند الإمام علي (ع)
وولده (ع) .

٣ - دلت رواية طلحة - سفل سليم - على أن علياً (ع) قرر ارتكاز طلحة
بأن ما هو موجود قرآن - كله - ، ومن البيهقي أن المس الظاهري للقرآن ،
وأعني به مباشرة القرآن بالأعضاء أو كتابته أو رؤيته أو استماعه ممكن لكل أحد

(١) الاحتجاج : ج ٢ ص ٧ (باختلاف يسير)

(٢) بحار الأنوار : ج ٢٣ باب فضائل أهل البيت (ع) . .

مطهرًا كان أم غير مطهر .

فلا بد وأن يكون المراد من المس الذي لا يناله خير المطهر المس النوري والدرك الواقعي لمعاني القرآن ودقائقه كما أشرنا إليه في الحواب عن مسابقة هذه الرواية .

٤ - قد ترى في هذه الرواية أن عمر بعد بأمه من الظفر بجامع علي (ع) التحا إلى القصة والولاء وأمرهم بأخذ الآراء - الأهواء - في القضاء الشرعي وتنظيم الأمور الاجتماعية ، وذلك يدل بوضوح على أن قرآن علي (ع) كان كلام الله المنزل وكلام نبيه ووصي نبيه المفسرين له

٥ - إن القول بضياع كثير من القرآن إنما هو كلام مختلف عندهم بعد حرمانهم من قرآن علي (ع) ورغمهم أن ما فيه كان رائداً على ما عندهم بما هو قرآن نازل من عند الله تعالى لا بما هو موع تفسيره .

٦ - لاحظ التناقض الواضح بين روايتي جمع القرآن من قبل القوم فتري في رواية طلحة أنهم قالوا هوذا عبدنا مصحح جامع ولا حاجة لنا إلى جامعك ، وفي رواية أبي در - الرقم - ٨ - ، يأمر عمر زيد بن ثابت بتأليف قرآن ليسقط منه ما كان فيه فضيحة وهناك للمهاجرين والأنصار ، وفي رواية سليم يأمر عمر كل من يقرأ شيئاً من القرآن أن يأتي به .

٧ - الحافظة العمومية تأبى بوضوح عن احتصاص رجل أو رجلين بأية أو آيات من كلام الله مخصوصاً علمها به أو بهما .

وهناك أمر هام جداً ، وهو أنه ربما يتوهم التواتر الإجمالي للروايات الجابر لصعف أسانيدها ، بتقريب أن الاشكال السندي إنما يجمع عن الأحذ بالمتن إذا لم يرتفع متعاضد الروايات بعضها ببعض ، إذ كيف يمكن رفع اليد عن الروايات البالغة حد التواتر بمجرد القول بأن كتاب سليم كذا ، والحسن بن علي بن أبي حمزة الطائفي ضعيف ، وأن سالم بن سلمة ضعيف ، وأن كثيراً

من رجال تلك الروايات مهملون في كتب الرجال ، وسحو ذلك من المناقشات السندية .

والجواب أن التواتر إذا لم يكن لمعنياً ولم يكن معنوياً فلا بد من أن يكون إجمالياً ومعنى ذلك أن تتفق الروايات في جامع واحد وإن اختلفت في الخصوصيات ، وحيث تكون حجة على هذا الجامع ، ومن البديهي أن الأمر ليس كذلك لأن الروايات المستدل بها على التحريف على اختلاف كثير

١ - فظهر من جملة ما يوضح السقوط اللفظي ، كرواية ثواب الأعمال ينقل البطائي .

٢ - ومن جملة ما التاويل المعوي ، وأن المراد مما أرسل إليك في علي (ع) أو أن خير من اللهو ومن تحارة - للدين اتقوا - أي ليس للجميع ، فراجع تفسير القمي ، أو أن تجعلون رزقكم أنكم تكذبون - شكركم - كناية عن المسبب بالنسب ، فهي تفسير القمي ، علي بن الحسين عن الرقي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) في قوله : ﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون﴾^(١) ، قال : بل هي وتجعلون شكركم أنكم تكذبون ،^(٢) إذ السؤال كالتص في استفسار المعنى المقصود من الآية ، والجواب كالتص في أن المراد جعل التكذيب شكر النعم أو أن سورة الأحزاب ، فضحت رجالاً ونساء من حيث التطبيق ، أو أنه ليس في قوله تعالى : ﴿وأوتينا من كل شيء﴾^(٣) ، من - والمراد أن كلمة - من - زائدة لأنه أوتينا كل شيء ، [كما في بصائر الدرجات بسند ضعيف] ، أو أن كلمة - أمة - تنطبق من حيث المراد المعدي على الأئمة الذين هم في حد الاعتدال الحقيقي ، وإنما يكون الاستواء الواقعي

(١) سورة الواقعة ، الآية : ٨٢ .

(٢) تفسير القمي . ج ٢ ص ٢٤٩ - ٢٥٠

(٣) سورة النمل ، الآية . ١٦

والوسطية في العقائد والأحكام والأخلاق والأعمال بل المزاج ثابتاً لهم خاصة ، وإلا فتلك الطائفة تناقض ما ورد في نفس الروايات المستدل بها على التحريف من الأمر بقراءة القرآن على ما هو عليه من الألفاظ والحروف فكون المعصومين (ع) أئمة ومطأً صحيح من حيث الواقع ، وكون الأمة الباغية على أسباط النبي (ص) ليسوا بوسط صحيح حتماً ، ولكن ذلك إنما هو بحسب المراد الجدلي لا التلفظ الصوري .

٣ - ويظهر من جملة مها الاختلاف في الاعراب المربوط بالقواعد النحوية غير المضرة بالعاطف القرآن ، ففي روضة الكافي ، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي جعفر (ع) قال . تلوت ﴿التائبون العابدون﴾^(١) ، فقال « لا ، اقرأ التائبين العابدین - إلى آخرها - » فستل عن العلة في ذلك فقال « اشترى من المؤمنين التائبين العابدین »^(٢) ، مضافاً إلى ضعف السند ومخالفة هذه الرواية مع ما ورد منهم من الأمر بمتابعة النبي في القراءة

٤ - ويظهر من بعضها أن العلم بمطالعة القرآن مخصوص بأوصياء النبي (ص) كما بيا ذلك في توصيحه قوله (ع) مستشهداً بقوله تعالى ﴿لا يمسه الا المطهرون﴾^(٣) .

ويتلخص من ذلك أنه لا جامع بين الروايات يمكنها الأخذ به والحكم لأجله بالتحريف ، عفا الله عنا وعنهم سند من المحدثين والورعين الذين زعموا أن اللازم الأخذ تعدداً بالأحبار جموداً على الطواهر الموهومة لها ، وإن دلت القرائن العقلية على حلالها أو سب ذلك وها على المسلمين وكتابتهم

(١) سورة التوبة ، الآية ١١٢ .

(٢) الكافي : ج ٨ ص ٣٧٧ - ٣٧٨ ح ٥٦٩

(٣) سورة الواقعة ، الآية : ٧٩

الإسلامي المجيد ، نعم التحريف بالمعنى المصير - التحريف بالريادة لا قائل به كما أشرنا ونشير إليه ، ثم إن هناك روايات أخرى مذكورة في تفسير العياشي وغيره أعرضنا عنها لصعف أسانيدھا وامكان حمل حل ھا على مرادات الآيات ومؤولات المتشابهات ، وأما ما ورد عن طرق أهل السنة فليس جامعاً لشرائط الحجية .

الطائفة الرابعة :

١ - كتاب سليم بن قيس الهلالي عن سلمان ، الرواية الثابتة من الطائفة الأولى ، وفيها « وقد عهد [كد ، في السحرة ، والطاهر عمد] عثمان حتى أخذ ما ألف عمر فجمع له الكتاب وحمل الناس على قراءة واحدة فمزق مصحف أبي بن كعب وابن مسعود وأحرقهما بالنار»^(١) الخ . وهذه الرواية تدل على أن عثمان أحرق المصحفين وقد مضى البحث السني حول هذه الرواية ، وأما الدلالة فقد بتوهم بأن إحراق المصاحف بالنار أو محوها بحملها في قدر ماء حار وطبخها أو ما يشبه ذلك مما صنعه عثمان لمحو المصاحف دون مصحفه إنما يدل بوضوح على اختلاف المصاحف حسب الترتيب ومن حيث المقدار زيادة ونقص ، والجواب أن الاختلاف المتيقن الذي كان بين المصاحف إنما هو في الترتيب فقط ، وذلك لأن جمع عثمان ليس موافقاً لترتيب النزل ، وأما الريادة والنقص فليس عليهما دليل .

٢ - حصال الصدوق ، محمد بن عمر الحافظ البغدادي المعروف بالجعابي قال : حدثنا عداة بن بشير قال : حدثنا الحسن بن الزبير قال المراتي قال حدثنا أبو بكر ابن عياش عن الأجلح عن أبي الزبير عن جابر ، قال سمعت رسول الله (ص) يقول : « يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون إلى الله عز وجل

(١) سليم بن قيس الهلالي ص ١٢٢ - ١٢٣ وفيه : « وقد شهدت عثمان حين أحرق »

المصحف ، والمسجد ، والعثرة ، يقول المصحف يا رب حرقوني ومزقوني ، ويقول المسجد : يا رب عطلوني وضيعوني ، وتقول العثرة . يا رب قتلونا وطرّدونا وشرّدونا فأجثوا للركبتين للمحصومة ، فيقول الله جل جلاله لي ، أنا أولى بذلك^(١) ، وقد يتوهم دلالة هذه الرواية على التحريف بوجهين :

الأول . أن احراق المصحف - غير مصحف عثمان - يدل على اختلاف المصاحف ، وهو يدل على الزيادة والنقصان .

الثاني : أن التحريف عبارة عن الميل عن الحق ، وهو عين الزيادة والنقصان ، ويرد على هذا التوهم أمور :

١ - السد صحيح كما يعلم بمراجعة كتب الرجال .

٢ - الاحراق لا يدل إلا على الاختلاف في الترتيب إذ من المعلوم كما مضى ويأتي عدم موافقة جمع عثمان لترتيب التوراة

٣ - التحريف كما قاله المتوهم عبارة عن الميل عن الحق ولكنه أعم من اللفظي والمعنوي ، والمراد من هذه الرواية إنما هو الأخير ولا أقل من عدم دلالتها على الأول .

٣ - وقد وردت روايات من طرق العامة تدل على احراق عثمان للمصاحف ، فمنها ما روى الحاكم في - من كتاب الفردوس بإسناده عن جابر قال سمعت رسول الله (ص) يقول : « يجيئني يوم القيامة ثلاثة يشكون ، المصحف والمسجد والعثرة ، يقول المصحف : يا رب حرقوني ومزقوني ، ويقول المسجد : يا رب خربوني وعصوني وضيعوني ، وتقول العثرة : يا رب قتلونا وطرّدونا وشرّدونا ، وجثوا ياركين للمحصومة ، فيقول الله جل جلاله : ذلك

(١) الحصال . ص ١٧٤ - ١٧٥ باب الثلاثة ح ٢٣٢

إليّ وأن أولى بذلك»^(١) .

٤ - وفي صحاح المحاري والترمذي والسائي وغيرها من الكتب عن الزهري عن أس بن مالث أن حديفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يعرو أهل الشام وأرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فرأى حديفة اختلافهم في القرآن ، فقال لعثمان . « أدرك هذه الأمة قل أن يختلفوا في الكتاب كما اختلف اليهود والصاري ، فأرسل إلى حمصة أن أرسلني إليّ بالمصحف مسحها من المصاحف ، فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعبد الله بن بربر أن اسخروا المصحف من المصاحف ، وقال لدهظ القرشيين الثلاثة ما اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانها ، حتى إذا نسخوا المصحف عن المصاحف بعث عثمان إلى كل أقر بمصحف من تلك المصاحف وأمر بسوى ذلك في صحيفة أو مصحف أن يحرق »^(٢) .

ووجه الاستدلال بما ذكر على التحريف واضح ، وهو أن باعث لعثمان على إحراق المصاحف لم يكن إلا الاختلافات الموجودة بينها ، وهي إما تكون بالزيادة والنقصان ، وقد مر الجواب عنه بأن الاختلاف في الترتيب أيضاً يوجب ذلك لأن عرضه من إحراق غير مصححه إما كان إشاعة مصححه وجعله مصحفاً إسلامياً رسمياً ، وهذا يتطلب الاتفاق حتى في الترتيب ، ولو كان عرضه حفظ المصحف عن التحريف لا إشاعة مصححه ، فلم لم يجعل مصحف أبي بن كعب مصحفاً رسمياً ، أو مصحف زيد بن ثابت المعتمد عليه عند عمر وغيره ، ونريد هنا بياناً فنقول أن الاختلاف في القراءة أيضاً لم يكن مرغوباً فيه عند

(١) وذكره كنز العمال : ج ١١ ص ١٩٣ ح ٣١١٩٠

(٢) صحيح المحاري ' ج ٦ ص ٢٢٦ باب جمع القرآن ، وصحيح الترمذي . ج ١١ ص ٢٦١ - ٢٦٤ أبواب التماسير نصير سورة التوبة ، وذكره البحار : ج ٨٩ ص ٧٦ - ٧٧ .

عثمان ، مع أنه لا يكون من التحريف المصطلح في شيء ، فتري في هذه الرواية المروية في كتب عديدة من صحيح أهل السنة وغيرها أن عثمان أمر بكتابة القرآن بلسان قريش حين اختلاف لحنه تأليف القرآن [الأربعة] ، ومن المعلوم أن اللسان عبارة عن قواعد أداء الكلام ، وليس المراد منه الزيادة والنقصان لأنهما لا يختصان بلسان دون لسان

الطائفة الخامسة :

١ - روضة الكافي علي بن إبراهيم عن أحمد بن خالد عن أبيه عن أبي عبدالله (ع) . « قوله تعالى : ﴿ وَكُتِبَ عَلَى شِفَا حُضْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾ (١) - بمحمد - ﴿ هَكَذَا وَاللَّهِ نَزَلَ بِهَا حِزَابُ نَبِيِّ اللَّهِ مُحَمَّدٍ (ص) ﴾ (٢) أما السند ، فقال المجلسي (ره) في مرة العقول . « فيه إرسال » ، وروى العياشي عن محمد بن سليمان الدهلي عن أبيه . ولعلهما سقطا في هذا السند ، وفي بعض النسخ هكذا هو الظاهر أقول فالرواية ضعيفة أما بالإرسال وأما بمحمد بن سليمان وأبيه سليمان ، إذ النجاشي قال في حق سليمان . « قيل كان عالماً كذاباً وكذلك ابنه محمد ولا يعمل بما يرد به عن الرواية » ، وقال في حق ابنه : « ضعيف خداف لا يعمل عليه في شيء » ، وأما الدلالة فالظاهر أن المراد من الآية أن المنقذ للبشر من شقاء الدنيا والآخرة هو محمد (ص) ، لا أن لفظة محمد (ص) نزلت في الآية بل المراد الجدي من الآية في عالم التطبيق هو محمد (ص) ، كيف ولو كانت اللفظة من القرآن الملفوظ لأمرؤا شيعتهم بقراءتها سراً ، ولم يرد أي خبر يدل على أمرهم بقراءة آية لفظة أو كلمة أو جملة يقال أنها من القرآن وحذفت ، فإن توهم التقية في ذلك مدفوع بأنه كيف صرحوا بحذفها ولم يأمرؤا بقراءتها حينما لم يكن تقية في البين ، وهذه نكتة ينبغي أن يلاحظها العاقل الفطن .

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٠٣ .

(٢) الكافي . ج ٨ ص ١٨٣ ح ٢٠٨

٢ - كشف الغمة ، عن رزين عبدالله ، قال : كنا نقرأ على عهد رسول الله (ص) : يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك إن علياً مولى المؤمنين فإن لم تفعل فما بلغت رسالتك والله يعصمك من الناس^(١) ، والمراد من هذه الرواية أن ما أنزل إلى محمد (ص) هو ولاية علي بن أبي طالب (ع) ، يدل على ذلك ما رواه ابن بابويه بإسناده إلى الباقر (ع) في حديث : « ولقد أنزل الله عز وجل : ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك﴾^(٢) ، يعني في ولايتك يا علي^(٣) ، وما رواه سعد بن عبدالله بإسناده إلى أبي جعفر (ع) في قوله : ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته﴾ ، قال : « هي الولاية^(٤) فراجع تفسير هذه الآية في البرهان - للسيد البحراني (ره) »^(٥) .

٣ - روضة الكافي ، عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن يحيى بن المبارك عن عبدالله بن جبلة عن إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله (ع) قال : « هكذا أنزل الله تبارك وتعالى لـ [لقد جاءك رسول من أنفسنا عزيز عليه ما عنتا حريص علينا بالمؤمنين رؤوف رحيم^(٦)] والبراهان أما مخاطبون بهذا الخطاب فلا بد علينا من متابعة هذا الرسول .

٤ - المصدر ، علي بن إبراهيم عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز عن يونس

(١) كشف الغمة ج ١ ص ٣١٩ في ما نزل به (ع) من القرآن ، وذكره عن رز عن عبدالله .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٦٧

(٣) أمالي الصدوق : ص ٤٠٠

(٤) البرهان : ج ١ ص ٤٨٩ .

(٥) البرهان : ج ١ ص ٤٨٨ - ٤٩١ .

(٦) الكافي . ج ٨ ص ٣٧٨ ح ٥٧٠ والآية في سورة التوبة ١٢٨ هكذا «لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنت حريص عليكم ...» .

بن ظبيان عن أبي عبدالله : ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(١) ، هكذا فاقراها^(٢) وفي الروضة المطبوعة ، - مما - وفي الروضة المخطوطة عندنا ، - مما - ، وفي مخطوطة أخرى عندما ، كتب الناسح أولاً ، - مما - ، ثم شطب على الكلمة وكتب فوقها - ما - ، وفي البرهان للبحراني^(٣) نقلاً عن الكافي - ما - ، وعن العياشي - ما - ، وظني أن الكلمة كانت - مما - ، والظاهر أن مراد الإمام كان مؤول الآية وأن اللازم معرفة المراد مما تحبون وأنه يشمل حتى اتفاق النفس هي سبيل إحياء الدين ، وكيف كان فأما هذا ، وأما الإجمال غير المفيد لمن يريد الاستدلال بهذه الرواية على التحريف ، أصب إلى ما ذكر ضعف السد بسبب عمر بن عبد العزيز ، قال الجاشي : انه مخطئ .

٥ - المصدر ، عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن محمد بن سلمان الأزدي ، عن أبي اسحاق عن أمير المؤمنين (ع) : ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ - يَظْلِمُهُ وَسُوءَ سِيرَتِهِ - [سُوءَ سِيرَتِهِ، خ ل] وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْقَبِيحَ﴾^(٤) و^(٥) وأنت ترى بأنه ليس في الرواية أية إشارة إلى أن حملة - يَظْلِمُهُ وَسُوءَ سِيرَتِهِ - المسوقة لبيان العلة هل هي بيان للعلة أو جزم من القرآن ؟ ، والمضنون أنها تفسير تعليلي .

٦ - المصدر ، سهل بن زياد عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن حمران بن أعين عن أبي جعفر (ع) : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ﴾^(٦) ،^(٧)

(١) سورة آل عمران ، الآية . ٩٢ .

(٢) الكافي ج ٨ ص ١٨٣ ح ٢٠٩

(٣) البرهان ج ١ ص ٢٩٧ عن الكافي والعياشي .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢٠٥

(٥) الكافي : ج ٨ ص ٢٨٩ ح ٤٣٥ .

(٦) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٧

(٧) الكافي : ج ٨ ص ٢٨٩ ح ٤٣٦

والعجب ممن يريد الاستدلال بهذه الرواية على تحريف القرآن من كلمة الطاغوت والموجودة في المصحف المعلي إلى كلمة الطواغيت الموجودة في هذه الرواية ، إذ ليس في الرواية أزيد من قول الإمام (ع) أن الكفار أولياؤهم الطواغيت - والكلمة جمع للطاعوت - .

وأما أن الإمام إنما كان يصدد قراءة القرآن ، أو أنه كان يصدد بيان أن كلمة الطاعوت النازلة من السماء قرآناً ، إسم جنس شامل لكل طاعوت ، فالكفار أولياؤهم الطواغيت ، أو أن المراد من الكفار المحالفون لأولياء الدين ، والطواغيت هم المضلون لهؤلاء فتدث أمور لا تظهر من الرواية ، والقول بأية واحدة منها لا يحرج عن الحيال المارع أو الظن ونظير هذه الرواية في محرد قراءة الإمام (ع) آيات مع زوائد لا يدري هل أنها بمسرة التماسير للآيات أو توضيح لها من الإمام (ع) روايت عنها .

٧ - المصدر ، عن علي بن إبراهيم عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن خالد ، عن محمد بن سنان ، عن أبي حمزة الثمالی - وهو محمد بن عبيد الله وفي نسخة عبدالله - عن أبي الحسن (ع) : ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (وما بينهما وما تحت الثرى ، عالم لعبب والشهادة الرحمن الرحيم) من ذا الذي يشفع عنده إلا بادنه^(١) ، فطر إلى هذه الرواية ، ترى أنه ليس فيها إلا أن الإمام قرأ بين ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ وبين ﴿مَنْ ذَا الَّذِي﴾ جملة وما بينهما إلى قوله : ﴿الرحمن الرحيم﴾ وهل هذا بمعنى أن تلك الجملة المقروءة كانت من القرآن وحدوها المحرفون ؟ كلا ! ، ومنها :

٨ - المصدر ، محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سيف ، عن أخيه ، عن أبيه ، عن أبي بكر بن محمد ، قال .

(١) سورة القرة ، الآية : ٢٥٥

(٢) الكافي : ج ٨ ص ٢٨٩ ح ٤٣٧ .

سمعت أبا عبد الله (ع) يقرأ : ﴿وَزَلْزَلُوا﴾ (ثم زلزلوا) حتى يقول الرسول ﴿^(١)﴾ ، وليس في الرواية أن كلمة ثم زلزلوا من القرآن أو أنها تأكيد لقول الله زلزلوا من قبل الإمام ، أصف إليه أن أبا بكر في السند مجهول ، وفي مرآة العقول : الظاهر أنه كان عن بكر بن محمد فريد فيه - أبي - من النسخ ، ومنها :

٩ - المصدر ، علي بن إبراهيم عن أبيه عن علي بن أسباط ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (ع) : ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ﴾ (بولاية الشياطين) على ملك سليمان ﴿^(٢)﴾ ، ويقرأ أيضاً : ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ (مهمهم من آمن ومهمهم من جحد ومنهمهم من أقر ومنهمهم من بدل) ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جاءته فإن الله شديد العقاب ﴿^(٣)﴾ ، (٤) وهذه الرواية أيضاً ليس فيها إلا أن الإمام قال بولاية الشياطين ، وليس ذلك دليلاً على كون ما ذكر من القرآن اذ لم لا يجوز أن يكون بياناً لما سلف ؟ وكذا ليس في الرواية إلا أن الإمام زاد بين . آية بيّنة ، ومن يبدل ، - حملة مهمهم الح - وأما أن ذلك عبارة عن كون هذه الصيغة من القرآن ، وأن الإمام (ع) بصدد بيان ذلك ، أو أنها توصفح لأنواع بني إسرائيل من حيث الإيمان والجحود وغير ذلك ، فلا يظهر من الرواية

١٠ - المصدر ، محمد بن خالد ، عن حمزة بن عبيد ، عن إسماعيل بن عباد ، عن أبي عبد الله (ع) : ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ ﴿^(١)﴾

(١) سورة البقرة ، الآية ٢١٤

(٢) الكافي . ج ٨ ص ٢٩٠ ح ٤٣٩

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٠٢

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢١١

(٥) الكافي : ج ٨ ص ٢٩٠ ح ٤٤٠

(٦) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٥ . ح ١٦

وآخرها ﴿وهو العلي العظيم﴾^(١) والحمد لله رب العالمين ، وآيتين بعدها^(٢) قال في مرآة العقول : أي ذكر آيتين بعدها وعندهما من آية الكرسي ، فاطلاق آية الكرسي عليها على إرادة الجنس وتكون ثلاث آيات كما يدل عليه بعض الأخبار ، انتهى ، أصف إليه ضعف السند

١١ - المصدر ، محمد ، عن أحمد عن ابن فضال ، عن الرضا (ع) : « فلما نزل الله سكينة على رسوله وأيده بجنود لم تروها »^(٣) ، قلت : هكذا ؟ قال « هكذا نقرؤها »^(٤) ولم يعلم أن الإمام (ع) كان يصدد قراءة القرآن ولم يكن يصدد بيان اقتباس المراد من الآية وبين ما هو المقصود منها بتطبيق الضمير على الرسول .

١٢ - المصدر علي بن إبراهيم ، عن صالح بن السدي ، عن جعفر بن بشير ، عن فض بن المختار قال قال أبو عبد الله « كيف تقرأ » ﴿وعلى الثلاثة الذين خلفوا﴾^(٥) ، قال « لو كان خلفوا لكانوا في حال طاعة ولكنهم (خالفوا) عثمان وصاحبه أما والله ما سمعوا صوت حافر ولا فقعقة حجر إلا قالوا أتينا فسلط الله عليهم الخوف حتى أصبحوا »^(٦) ، وهذه الرواية تدل على الاختلاف في القراءة ولا تدل على التحريف .

قال الطبرسي . القراءة المشهورة : الذين خلفوا ، وقرأ علي بن الحسين وأبو جعفر الباقر وجعفر الصادق (ع) وأبو عبد الرحمن السلمي : وخالفوا ، وقرأ هكرمة وزر بن حبيش وعمر بن عبيد . خلفوا - بفتح الخاء وتحفيف اللام - ،

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٥

(٢) الكافي : ج ٨ ص ٢٩٠ ح ٤٣٨

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٤٠ - وفيها ﴿فلما نزل الله سكينة عليه وآتاه﴾

(٤) الكافي : ج ٨ ص ٣٧٨ ح ٥٧١

(٥) سورة التوبة ، الآية : ١١٨

(٦) الكافي : ج ٨ ص ٣٧٧ ح ٥٦٨ .

انتهى . ومع ذلك فقد أمر الأئمة (ع) بأب يقرأ القرآن بالقراءة المشهورة ، ثم ان هناك أخصاراً شادة مذكورة في تفسير العياشي وتفسير العياشي فرات وغيرهما مما لم نعتد بها لصعف أمانيدها ، كما أننا لم نشر إلى جملة من الاسناد ايكالاً إلى تتبع الباحث ، وملخص ما ذكرنا أمران :

الأول . أنه لا يوجد في هذه الطوائف الخمس دليل له سند صحيح قابل للاعتماد يصر على التحريف بالقبضة فكيف بالريادة

الثاني . أن القائلين بالتحريف أوقعهم في شبهة التحريف كمال ورعهم وجمودهم على الأخبار وعدم دقتهم في أسانيدها ودلالاتها ، والا فليس القول بالتحريف خرافة اد هي ما لا أساس لها كلفصص الحيايلة والأوهام المنسوجة والأحاديث الممتعلة الكاذبة ، وليس القول بالتحريف بهذه المثابة من الصعف والسقوط لما قلنا من نشوئه عن أخبار كثيرة

وقد يستدل على التحريف بما ورد في القرآن في سورتي النساء والمائدة من آيات ناظرة إلى التحريف ، ففي سورة النساء ﴿من الذين هادوا بحرفون الكلم من مواضعه﴾^(١) ، وفي سورة المائدة : ﴿يحرفون الكلم من مواضعه ونسوا حظاً مما ذكروا به﴾^(٢) ، و ﴿يحرفون الكلم من بعد مواضعه يقولون ان أوتيتهم هذا فخذوه﴾^(٣) ، وهذا النحو من الاستدلال ضعيف جداً لأن الآيات المذكورة وردت في شأن اليهود ، والمراد من التحريف فيها التأويل الباطل أي المعنوي ، فراجع التفاسير .

السؤال السادس : من هم النافون للتحريف وما هي أدلتهم ؟

(١) سورة النساء ، الآية ٤٦ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ١٣ .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٤١ .

الجواب : المحتهدون وعظماء العلماء كالصديق والشيخ الطوسي والسيد المرتضى والطبرسي ، ذهبوا إلى عدم تحريف القرآن

١ - قال الشيخ أبو علي الطبرسي في مجمع البيان . فأما الريادة فيه فمجمع على بطلانه ، وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابها وقوم من خشية العامة أن في القرآن تغييراً ونقصاناً ، ولصحيح من مذهب أصحابنا خلافة ، وهو الذي نصره المرتضى (قدس الله روحه) واستوفى الكلام فيه عاية الاستيلاء في جواب المسائل النظرية ، وذكر في مواضع أن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالمداد والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة ، فإن العاية اشذت والدواعي توفرت على نقله وحراسته وبلغت إلى حد لم يلعبه فيما ذكرناه لأن القرآن معجزة السوء ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية ، وعلمته المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته العاية حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته ، فكيف يحور أن يكون معبراً أو مفوضاً مع العناية الصادقة والوسط الشديد

وقال أيضاً (قدس الله روحه) وإن العلم بتفصيل القرآن وأبعاضه في صحة نقله كالعلم بجملته ، وحرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنفة ككتاب سيويه والمرني ، فإن أهل العاية بهذا اللسان يعلمون من تفصيلهما ما يعلمون من حملتهما ، حتى لو أن مدحلاً أدخل في كتاب سيويه باباً في الحول ليس من الكتاب لعرف ومير وعدم أنه ملحق وليس من أصل الكتاب ، وكذلك القول في كتاب المرني ، ومعلوم أن العاية بنقل القرآن وصبطه أضط من العاية بصبط كتاب سيويه ودواوين الشعراء .

وذكر أيضاً (رضي الله عنه) . أن القرآن كان على عهد رسول الله (ص) مجموعاً مؤلفاً على ما هو الآن ، واستدل على ذلك بأن القرآن كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان حتى عين على جماعة من الصحابة في حفظهم

له ، وأنه كان يعرض على النبي (ص) ويثلى عليه ، وأن جماعة من الصحابة مثل عبدالله بن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما حتموا القرآن على النبي (ص) عدة ختمات ، وكل ذلك يدل بأدنى تأمل على أنه كان مجموعاً مرتباً غير متور ولا مشوئ .

وذكر أن من حالف في ذلك من الإمامية والحشوية لا يعتد بخلافهم ، فإن الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أحراراً صعيمة ظنوا صحتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحتها

وقد ذكرنا في السؤال الثاني كلام الشيخ في التبيان ، وقد وافق السيد المرتضى في ذلك حيث قال : وأما انفصاله من الظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه ، وهو الألبق بالصحيح من مذهبا كما نصره المرتضى (ره) الخ . .

٢ - وسئل الشيخ المفيد (ره) في المسائل السروية : ما قوله أدام الله تعالى حراسته في القرآن ؟ ، لهو ما بين الدفتين الذي في أيدي الناس أم هل ضاع مما أنزل الله تعالى على نبيه (ص) من شيء أم لا ؟ وهل هو ما جمعه أمير المؤمنين (ع) أم ما جمعه عثمان على ما يذكره المحاللون ؟

والجواب . أن الذي بين الدفتين من القرآن جميعه كلام الله تعالى وتنزيله وليس فيه شيء من كلام الشر وهو جمهور المنزل والباقي مما أنزله الله تعالى قرأاً عند المستحفظ للشرعية المستودع للأحكام لم يضع منه شيء ، وإن كان الذي جمع ما بين الدفتين الآن لم يجعله في جملة ما جمع لأسباب دعت به إلى ذلك منها قصوره عن معرفة بعضه ومنه ما شك فيه ومنه ما عمد بنفسه ومنه ما نعد إخراجه ، وقد جمع أمير المؤمنين (ع) القرآن المنزل من أوله إلى آخره وألفه بحسب ما وجب من تأليفه ، فقدم المكي على المدني والمنسوخ على الساسح ووضع كل شيء منه في حقه ، فلذلك قال جعفر بن محمد

الصادق (ع) : « أما والله لو قرىء القرآن كما أنزل لألفيتمونا فيه مسمين كما مسمى من كان قبلنا » - إلى أن قال - :

فصل : غير أن الخبر قد صحح عن أئمتنا (ع) أنهم أمروا بقراءة ما بين الدفتين وأن لا تتعداه بلا زيادة ولا نقصان منه حتى يقوم القائم (ع) فيقرأ الناس القرآن على ما أنزله الله تعالى وجمعه أمير المؤمنين (ع) ونهونا عن قراءة ما وردت به الأخبار من أحرف تزيد على الثابت في المصحف لأنها لم تأت على التواتر وإنما جاء بالأحاد ، وقد يعطى الواحد فيما ينقله ، ولأنه متى قرأ الإنسان ما يخالف ما بين الدفتين غرر بنفسه مع أهل الخلاف وأغرى به الجبارين وعرض نفسه للهلاك ، فمنعونا (ع) من قراءة القرآن بخلاف ما يثبت بين الدفتين لما ذكرناه .

فصل فإن قال قائل : كيف يصح القول بأن الذي بين الدفتين هو كلام الله على الحقيقة من غير زيادة ولا نقصان وأنتم تروون عن الأئمة (ع) أنهم قرؤوا : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْأَقْرَآنُ أَنْ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ سَمْعًا وَأَن تَكُونُوا لَهَا كَافِرِينَ﴾ (١) وكذلك جعلناكم أئمة وسطاً (٢) ، وقرؤوا : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (٣) وهذا بخلاف ما في المصحف الذي في أيدي الناس قيل له : قد مضى الجواب عن هذا ، وهو أن الأخبار التي جاءت بذلك أحاد لا يقطع على الله بصحتها ، فلذلك وقفنا فيها ولم تعدل عما في المصحف الطاهر على ما أمرنا به حسب ما بيناه ، مع أنه لا نكر أن تأتي القراءة على وجهين من ليس أحدهما ما تضمنه المصحف ، والثاني ما جاء به الخبر كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على أوجه شتى ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ﴾ ، يريد - بمتهم - ، وبالقراءة

(١) سورة آل عمران ، الآية ١١٠ وفيها ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْأَقْرَآنُ أَنْ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ سَمْعًا وَأَن تَكُونُوا لَهَا كَافِرِينَ﴾ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٤٣ وفيها ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية : ١ وفيها ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .

الآخري : ﴿وما هو على الغيب بضنين﴾^(١) ، يريد به ببخيل ومثل قوله : ﴿جنات تجري من تحتها الأنهار﴾^(٢) ، على قراءة ، وعلى قراءة أخرى : ﴿تجري تحتها الأنهار﴾ ، ونحو قوله تعالى . ﴿إن هذان لساحران﴾^(٣) ، وفي قراءة أخرى : ﴿إن هذين لساحرين﴾ ، وما أشبه ذلك مما يكثر تعداده ويطول الجواب بإثباته ، وفيما ذكرناه كفاية إن شاء الله تعالى^(٤) .

أقول . قد عرفت من تنوعها للأخبار أنه لم يوجد في شيء من تلك الكمية الوافرة من الأخبار على تنوعها ما يكون له سند صحيح ودلالة واضحة - معاً - على التحريف ، فلا نتعرض لبعض ما يرد على شيخنا ، شيخ الطائفة المعيد (ره) .

وقال في الفصل الأخير من إرشاده في سيرة القائم (عج) ، وروى جابر عن أبي جعفر (ع) أنه قال . « إذا قام قائم آل محمد (ص) ضرب فاطيط ويعلم الناس القرآن على ما أنزل الله عز وجل فاصعب ما يكون على من جمعة اليوم لأنه يحالف فيه التأليف »^(٥) ، ومن السديهي أن هذا الخبر بماله من مسد ضعيف لا يدل على أريد من مخالفة ترتيب القرآن مع ما أنزله الله وهذا مما نوافق عليه ولا يضرنا شيئاً .

٣ - قال الشيخ الصدوق ، باب لإعتقاد في مبلغ القرآن ، قال الشيخ اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد (ص) هو ما بين الدفتين ليس بأكثر من ذلك ، ومبلغ سورة عدد سأس مائة وأربعة عشر سورة ، وعندنا أن

(١) سورة التكويم ، الآية : ٢٤

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٥ ومكررة في القرآن ٣٦ مرة .

(٣) سورة طه ، الآية : ٦٣

(٤) بحار الأنوار : ج ٨٩ ص ٧٤ - ٧٥

(٥) الإرشاد (للمعيد) : ص ٣٦٥

الضحى وألم نشرح سورة واحدة ، ولإيلاف قريش وألم تر كيف سورة واحدة ،
ومن سبب إلينا أنا نقول أنه من ذلك فهو كاذب ، وما روى من ثواب قراءة
سورتين في ركعة والنهي عن القرآن بين سورتين في ركعة عريضة ، تصديق لما
قلناه في أمر القرآن وأن مبلغه ما هي أيدي الناس ، وكذلك ما روى من النهي
عن قراءة القرآن كله في ليلة واحدة وأنه لا يجوز أن يختم القرآن في أقل من
ثلاثة أيام ، تصديق لما قلناه أيضاً ، بل نقول . أنه قد نزل من الوحي الذي
ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبع عشرة ألف آية ، وذلك
مثل قول جبرائيل للبي (ص) : « إن الله يقول لك يا محمد دار خلقي مثل ما
أداري » ، ومثل قوله « اتق شعواء الناس وعداوتهم » ، ومثل قوله : « عش ما
شئت فإنك معارفه واعمل ما شئت فإنك ملاقيه » ، « وشرف المؤمن صلته
بالليل وعزه كف الأذى عن الناس » ، ومثل قول النبي (ص) : « ما زال جبرائيل
يوصيني بالسواك حتى خفت أن أدرأه أو أدعه وما زال يوصيني بالجار حتى ظننت
أنه سيورثه وما زال يوصيني بالمرأة حتى ظننت أنه لا يبغي طلاقها وما زال
يوصيني بالمملوك حتى ظننت أنه سيصيرت له أجلاً يعتق فيه » ومثل قول جبرائيل
حين فرغ من غزو الخندق . « يا محمد (ص) إن الله تبارك وتعالى يأمرك أن لا
تصلي العصر إلا ببني قريظة » ومثل قوله : « أمرني ربي بمداواة الناس كما
أمرني بأداء الفرائض » ، ومثل قوله . « إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن لا نكلم الناس
إلا بمقدار عقولهم » ومثل قوله . « إن جبرائيل أتاني من قبل ربي بأمر قرأت به
عيمي وفرح به صدري وقلبي » قال إن الله عز وجل يقول : إن علياً أمير المؤمنين
وقائد العر المحجلين » ، ومثل قوله (ص) « نزل عليّ جبرائيل فقال : يا
محمد إن الله تبارك وتعالى زوج فاطمة علياً من فوق عرشه وأشهد على ذلك
خير ملائكته فزوجها منه في الأرض وأشهد على ذلك خير الأرض » ومثل
هذا كثير كله وحي ليس بقرآن ولو كان قرآناً مقروئاً به وموصولاً إليه غير مفصول
عنه ، كما قال أمير المؤمنين (ع) لما جمعه فلما جاء به فقال لهم : « هذا كتاب

الله ربكم كما أنزل على نبيكم لم يزد فيه حرف ، فقالوا : لا حاجة لنا فيه ، عندنا مثل الذي عندك ، فأنصرف وهو يقول : ﴿ فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون ﴾^(١) وقال الصادق (ع) : « القرآن واحد نزل من عند واحد على نبي واحد وإنما الاختلاف من جهة الرواة » وكلما كان في القرآن مثل قوله : ﴿ لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين ﴾^(٢) ، وفي مثل قوله تعالى : ﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ﴾^(٣) ، ومثل قوله : ﴿ ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً إذا لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات ﴾^(٤) ، وما أشبه ذلك ، فاعتقادنا فيه أنه نزل على إياك أعني واسمعي يا جارة الخ . . فراجع اعتقادات الصدوق (ره)^(٥) .

٤ - قال ابن الحاجب في المحتصر ، مسألة : ما نقل أحاداً فليس بقرآن للقطع بأن العادة يقضي بالتواتر في تفاصيل مثله ، وقوة الشهة في بسم الله الرحمن الرحيم صنعت عن التكفير من الجانبين ، والقطع بأنها لم تتواتر في أوائل السور قرأناً فليست بقرآن فيها قطعاً كغيرها وتواترت بعض آية في السمل ، فلا يخالف قولهم مكتوبة بحط المصحف .

وقول ابن عباس سرق الشيطان من الناس آية لا يفيد لأن القطع بقابله قولهم : لا يشترط التواتر في المحل بعد ثبوت مثله ضعيف يستلزم جواز سقوط كثير من القرآن المكرر وجواز إثبات ما ليس بقرآن مثل ويل وعبأي آلاء ، لا يقال يجوز ولكنه اتفق تواتر ذلك لانا نقول لو قطع النظر عن ذلك الأصل لم يقطع بانتفاء السقوط ونحن نقطع بأنه لا يجوز والدليل ما مضى ولأنه يلزم جواز ذلك في

(١) سورة النقرة ، الآية : ١٨٧

(٢) سورة الرمر ، الآية . ٦٥

(٣) سورة الفتح ، الآية : ٢

(٤) سورة الاسراء ، الآيةان : ٧٤ و ٧٥

(٥) جميع الأحاديث المذكورة ضمن العقدة رقم (٣) نجدتها في اعتقادات الصدوق فراجع .

المستقبل وهو باطل .

وقال العضدي في شرحه : ما نقل أحاداً فليس بقرآن لأن القرآن مما يتوفر الدواعي على نقله لما تضمنه من التحدي والإعجاز ولأنه أصل سائر الأحكام ، والعادة تقضي بالتواتر في تفاصيل ما هو كذلك ، فما لم ينقل متواتراً علم أنه ليس قرآناً قطعاً وبهذا الطريق يعلم أن القرآن لم يعارض ، فإن قيل لو وجب تواتره وقطع بعينه ما لم يتواتر لكفرت إحدى الطائفتين الأخرى في اسم الله الرحمن الرحيم واللازم منه

أما الأولى : فأنه إن تواتر فيكافئه في الضروري كونه من القرآن ، وإلا فإثبات الضروري عدم كونه من القرآن وكلاهما مظنة للتكفير ، فكان يقع تكفير من حاسب عادة كمسكر أحد الأركان أو كمشرك ركن آخر ، وأما انتفاء اللارم . فأنه لو وقع لنقل ، وللإجماع على عدم التكفير من الجانبيين .

الجواب لا مسلم بالملازمة ، وإنما يصح لو كان كل من الطرفين لا تقوم فيه شبهة تحرجه عن أحد الموضوع إلى أحد الإشكال ، وأما إذا قوي عند كل فرقة الشبهة من الطرف الآخر فلا بد من التكفير الخ

ويظهر من هذه الكلمات من هؤلاء الأعظم أدلة ثلاث لبني التحريف .

الأول توفر الدواعي على صسط القرآن وحفظه عن وقوع التحريف فيه ولا سيما بالزيادة .

الثاني : أن القرآن كان مؤلفاً ومجموعاً لا مبثوثاً ومتفرقاً .

الثالث : أن الأخبار الواردة في التحريف ضعيفة وأحاد ولا يمكن الاعتماد على مثل تلك الأخبار في مثل تلك المسألة المهمة غاية الأهمية ،

وهناك نكتة في كلام هؤلاء ، وهي أن ما ورد مما يشبه كونه قرآناً أو قيل أنه قرآن ، فهو وحي لا أنه قرآن نزل تحديداً وإعجازاً

السؤال السابع ما هو التحقيق في لمقام ؟

الجواب . لنا أن نستدل على نفي التحريف بأمر .

١ - عدم الدليل على التحريف وهذا يكفي لنا ، اذ قد أسمعناك ان إسناد الأخبار المستدل بها على التحريف ضعيفة جداً وما صحح منها سنداً لا دلالة له على التحريف مطلقاً .

وتوهم بعض المحدثين أن تلك الأخبار لا ثقل عن الأخبار الواردة في الإمامة أو أنها متواترة يعاصد بعضها بعضاً أو أن المكربين يستدلون بأضعف منها أو مثلها أو أن القوم ربما ينكرون وجود الخبر على مطلب مع أنه موجود ولكم لم يظفروا به وأمثال تلك الدعاوى العارضة ، ولكم مدفوع بأن العاقل منظرته العقلانية لا يعتني بأي خبر صادر عن أي شخص مذكور في أي كتاب من أي مؤلف ، اذ كيف يأخذ بما يرويه الحسن العسائي من أن سورة الأحزاب فضحت نساء قريش وأنها كانت أطول من سورة لقمة ، والحسن ممن لم يوثقه أحد من أهل الرجال وطعنوا فيه ، وما معنى فصيحة نساء قريش وكيف يمكن حذف مقدار كثير من سورة تقرأ ليلاً ونهاراً وتحفظها صدور المسلمين .

وبالجملة . الشرط الأساسي لحجية الخبر ، هو الوثوق بالصدور غير الحاصل من الأخبار التي ينقلها رجال لا يعرفهم بالوثاقة ، لأنهم إما مهملون في كتب الرجال وأما مذكورون مع توصيفهم بالجهل ، وأما مذمومون بأمر تخرجهم عن الوثاقة ونحن لا نعني بالكثرة إلا إذا بلغت حداً يوجب الوثوق بالصدور أو اقترنت بقرائن مفيدة للصدور ، فنأخذ حينئذ بالجامع بينها وأنى لنا بذلك في مقامنا هذا ، نعم ما قاله الشيخ المفيد أو ابن الحاسب بأن تلك الأخبار آحاد فلا يثبت القرآن بها غير مرضي لدينا ، لأن الأخبار إذا كان الذين جاؤوا بها عدولاً نأخذ بها وإن كانت آحاداً غير أنه إذا كان الراوي البطاطني أو

مثله تركنا أخباره ولكن لا لكونها من لأحاد بل لكونها ضعافاً ولم يكن المخبر موثقاً به .

الثاني . لا محال لأي تشكيك بأن الحيل الجاهلي من العرب كان ناشئاً في قلب الصحراء ولم يكن عنده من العلوم والصور شيء هام يذكر في التاريخ وانحصرت ثقافتهم في ذلك العصر . في الأدب البدوي الأصل النابع من صميم العاطفة صريحاً صارماً حالياً عن التكلف بعيداً عن الخيال - نظماً ونثراً - فترى فيهم امرؤ القيس وحسان بن ثابت الذي كان يحسب من المخضرمين ، نعم يضاف إلى الأدب العربي أمور أخرى عدها أهل التاريخ من الثقافة العربية وهي الكهانة والقيافة والعرافة ، فالعربي لجاهلي كان استعداده القوي ودهمه الوقاد وقربحه الصافية مصروفاً في الأدب شعراً وخطابة مما يتعلق بشؤون الأدب لعة وبحواً وبلغ اهتمام الأدباء بالشعر إلى حد عنقوا المعلقات السبع على الكعبة وكانت ندواتهم محنصة في الأغلب بذلك وكان سوق عكاظ مؤتمراً عالمياً أدبياً يحصره الأدباء من كل مكان وكان من الممكن أن شير بيتاً واحداً من الشعر حرباً بين قبيلتين في الحين الذي كان يمكن أن يصير سبباً للصالح بينهما وإن طالت مدة عداوتهما وخصومتها ولما لم يكن لهم علم بالكتابة في العصر الجاهلي ، كانت صدورهم خزانة علومهم من اللغة والصرف والنحو والشعر والخطابة وكان لكل شاعر ديوان شعر ناطق وهو شخص يحفظ أشعاره ويقال له الراوية ، نعم إنما علمهم الموالي الكتابة بعد المنوحات الإسلامية ، ونتيجة لانهصار علومهم بما تجود به القرية وانهصار الصابط لتلك العلوم بالحفظ على ظهر القلب مع تلك المحافظة الصحراوية القوية كثر فيهم الحفاظ حتى أن الساطر في تاريخ الأدب العربي يتحير من الأرقام ولكميات الكبيرة التي يسونها إلى حفاظ الأشعار من الأشعار التي حفظوها ، وإن كان العجب في غير محلّه بعد ملاحظة أن ذلك كان مسبباً عن أمور كثيرة أوجب للعرب حفظ كمية كبيرة من الأشعار ، وقد رأينا نحن في العجم أيضاً حفاظاً كثيرين فكان لنا صديق نقل لنا حفظة مائة

ألف من أشعار الحاقاني والقاءني وأصراهما ممن يسطم القصائد الطوال
المشتملة على اللغات الصعبة والعربية ، وكان لنا صديق آخر قال : أنا أحفظ
ستين ألف بيتاً من الشعر ، وقد ذكر السيد لحرثري عليه الرحمة في الأسوار
العمانية نماذج من قصايا الحفظ العربي ، ثم إن الحافظة الصخرافية القوية
التي قلنا أنها كانت بمرلة كتاب أو ديوان أو حزانة للعلوم ، لم تكن منحصرة
مفرد أو هردين ، بل الذهن الوقاد والحافظة القوية كانا من مزايا العرب في مستواه
العام ، وقد نزل القرآن في مثل هذا الوسط الأدبي والمجتمع العارف باللسان
وأسنويه والصاعد إلى أعلى مدارج الكلام ، وكان القرآن مع كونه كتاباً للقانون
والشرع معجزة خالدة للشي (ص) في فصاحته وبلاغته ، مضافاً إلى إشماله
على الحكم والمواعظ والعبر والقصص والأحكام والأحلاق ، وحينما سمع
العرب هذا الكلام المعجز الذي تفوق على كل كلام أدبي موزون كانوا يسمعون
من ذي قبل من لدن الشعراء والحطباء اندهشوا ونظروا إليه نظراً إعجاب وحيرة ،
إد أن القرآن ليس بمطوم ولا مشور وليس خارجاً عنهما أيضاً ، ولذا أحذوه برعة
تامة وحفظ شامل وبوعي كامل ،

ثم إن القرآن تحدى المرتابين في كونه كلام رب العالمين بالاثبات بمثله أو
بسورة من مثله ، فلم يقدر أحد على مبرانه ومعارضته ، بل قد نقل بأن جمعاً
من المكابرين والمخالفين حاولوا ذلك ، فرجعوا بخفي حنين حينما وصلوا إلى
قوله تعالى : ﴿أن ائذفيه في التابوت .﴾ (١) الآية ، أو إلى قوله تعالى :
﴿... وقيل يا أرض إيلمي ماأك .﴾ (٢) الآية ، ونلموا على هذه المحاولة
الفاشلة ، وقد يقال بأنهم عارضوا قوله تعالى : ﴿ولكم في القصص حياة يا
أولي الأبالب﴾ (٣) ، بقولهم القتل أمي للقتل ، وقوله تعالى ﴿اقتربت الساعة

(١) سورة طه ، الآية : ٣٩

(٢) سورة هود ، الآية : ٤٤ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٧٩ .

وانشق القمر^(١) ، بقولهم دنت الساعة واشق القمر ، فكان ذلك الكلام المعجز والأسلوب الحارج عن نطاق قدرة اللسان الشري ، سبباً لحفظ القرآن وانتفاشه في الصدور وكثرة الحفظ له والمعتنين بقراءته وتحويله ، وأما القراء السبعة أو الأربعة عشر فهم الذين تفوقوا على الجميع في شؤون القرآن ، فجمع كل واحد منهم القرآن بجمع استحسسه من دون رعاية الترتيب وعلى اختلاف في كيفية الصطو وربما في القراءة في مثل ملك أو مالك ، أو مسكهم ومسكهم ، أو كهواً أو كهواً ، أو الصراط والسرط ، مما لا يعد اختلافاً في عدد الآية ومادتها ، ولما وصلت السلطة إلى عثمان جمع المصاحف وروج مصحفه من دون دلالة هذا العمل على الاختلاف في الآيات ، وعلى سوء الحافظة العمومية من العرب - مشركين كانوا أم مسلمين - وعلى حسب رغبتهم في الكلام الموروث واقتضاء حصر ثقافتهم في الفن الأدبي حفظوا القرآن بأجمعهم بحيث لم يمكن لأحد إنكار بعض منه فضلاً عن دعوى سقوط عشرة آلاف من الآيات القرآنية ، إذ كيف تسلم هذه الدعوى مع أن هذا المقدار من الإسقاط - مראى ومسمع منهم - مستحيل عادة وترى هذا الكلام من أي شخص كان كلاماً باطلاً غير معقول التحقق في الحارج ، إذ كيف تسكت حافظة الناس بأجمعهم عن بيان تلك الكثرة الهائلة من الآيات التي رعموا حذفها ولا أقل من أن يبين أحد منهم عشر هذا المقدار أو ألف آية منه

وهب أنهم كانوا في زمن عثمان حائمين من الإظهار ، فهلا سكتوا في زمن مولانا علي بن أبي طالب (ع) ، ولم لم يطالبوه حتى بقرآنه لو كان جامعهم قرآناً أزيد من حيث الكمية من القرن الموحد بين المسلمين - قرآن عثمان - ، وأي مانع مع علياً (ع) من إظهاره أو من إعطائهم الحرية في إظهار ما حفظوه وإبراز ما في خزائنه حافظتهم إلى الملاء ؟

(١) سورة القمر ، الآية ١ .

والظاهر أن المراد من توفر الدواعي على نقل القرآن وحفظه ، مطلق الدواعي حتى الشاملة لما يرجع إلى حب الله والرغبة في الإعتناء بالكلام الموزون ، من قوم برعوا في الأدب وامتدزو بالعصاحة والبلاغة وإنشاء الخطب والأشعار والقدرة على البيان والعلم بمحسنت الكلام وبدائعه ومراياه ، مضافاً إلى كون القرآن كتاباً ديباً للمسلمين وقانوناً إلهياً لهم ، فقياس تحريف القرآن بعمل الرجل بدلاً عن مسحه أو إنكار خلافة علي (ع) أو القول بأن الدواعي كانت متوفرة على حذف ما قبل علي (ع) وأولاده وكذا إسقاط أسماء محالفيه من القرآن ، قياس باطل لأن القرآن ليس فقط كتاب عقيدة وأحكام بل هو كلام معجز في أسلوبه ، حكيم في مبادئه ، جدير بالحفظ والقراءة والإستشهاد بمحكماته ، ودليل على النظام العائلي والاجتماعي والسياسي وما شابه ذلك ، فكان من المستحيل عادة حذف آيات كثيرة منه على عملة من الناس الحافظين للقرآن الكريم أو سكوت منهم وعدم إبرازهم لها ولو بعد حين وإن كان عدد أخلص أصدقائهم سرّاً

وهب أن الحامضة كانت عاقلة أو حائفة ، وأين كان القراء تلامذة النبي (ص) وتلامذة تلامذته ؟ وكيف سكتوا عن سورة الأحزاب التي كانت أطول من سورة البقرة ، حتى أسقط المسقطون هذا المقدار الكثير منها ولم يبس أبي من كعب وابن مسعود وريد بن ثابت وغيرهم بيت شقة

الثالث : قد تواتر في كتب الفريقين قول النبي (ص) : إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي^(١) ، الح وهذا كلام يدل بالوجدان على أن القرآن الكريم في زمانه كان مجموعاً مؤلفاً ، إذ كيف يعسر (ص) عن أوراق مبثوثة وآيات متورة غير موصولة بالكتاب ، علاوة على ما ورد في الأخبار من الثواب على حفظ القرآن وختمه وقراءة كل سورة من سور القرآن ، الدال كل

(١) بحار الأنوار ج ٢٣ باب فضائل أهل البيت (ع)

ذلك على أن القرآن كان مؤلفاً مجموعاً كما أشار إلى ذلك الشيخ الصدوق (ره) وقد قلنا بأن المصاحف وإن كانت متعددة وكثيرة إلا أنها كانت متفقة من حيث الآيات عدداً ومواداً ، والاختلافات التي كانت فيها إنما هي محصورة في جملة من الموارد المحدودة في الإعراب أو الحروف ، بغير مسكنهم ومسكنهم ، وضنين وطنين ، وكفواً وكفواً ، ولصراط والسراط ، وهذه الاختلافات لا تضر بوحدة القرآن من الناحية المجموعية الموافقة للحافظة العمومية التي يعارض بعضها بعضاً ، فلقد أجاد السيد المرتضى (ره) حيث تمسك على عدم التحريف بوحدة القرآن تأليفاً وجمعاً وأنه لم يكن مثوثاً ومعثراً في العديد من الأوراق ، وراد الشيخ الصدوق (ره) على مدله ما أشرنا إليه آنفاً من التمسك بالأخبار الواردة في ثواب ختم القرآن ، أو قراءة سورة ، وطني أن القاريء في غنى عن الاطباب حول هذه المسألة ، إلا أن عدم اعتناء بعض المتورعين بأقوال العلماء حموداً على كل ما يسمى حراماً وإن لم يكن موثقاً به ، أو ما يتوهم كونه دالاً مع عدم دلالة على مدعى القائل بالتحريف الزماني الأطاب

واعلم أن القائل بالزيادة في السمة والشعة باخر جداً ، والقول بها مناف لكون القرآن معجزاً في أسلوبه ، ووقوع الزيادة خارجاً مستحيل حسب محتوى القرآن العظيم

ولذا نرى السحث عن بطلان الزيادة توصيحاً للمواضع ، وهي الحتام نقول : اللهم ارزقنا شفاعة القرآن ولعنة .

هل يجوز تخصيص الكتاب بالخبر الواحد أم لا ؟

قبل بيان الأقوال لابد من بيان جهات المرجع إلى العموم والخصوص أو بالأحرى إلى صنف العموم وحقيقة التخصيص ()
الأولى اختلفوا في اختصاص العام بصيغة تخصه ولتحقيق هذه الجهة وهي أم الباب نقول بأن ما يتوهم كونه من ألفاظ العموم ثلاثة :

١ - الألفاظ الموصوعة للمعاني الإسمية كالموصولات - من وما وأي - بناء على كونه اسماً ، فذهب جمع كثير إلى كونها موصوعة للمعاني العامة ، والتحقيق أن الموصولات وكذلك - أي - وضعت للمفاهيم المبهمة المجردة من أي لحاظ في ناحية معانيها من العموم والخصوص ومن الإحصائية والإنشائية وغير ذلك ، فكلمة - من - إنما وضعت لمفهوم إسمي مهم ، معرى عن كل قيد وخصوصية في عالم الوصف ، ولكنها لما تأتي في دور الاستعمال تختلف أغراض المستعملين في استعمالها فتارة تشمل في نفس مفهومها الوصفي ، وحينذاك يكون قيدها في دور الاستعمال التجرد عن الخصوصيات ، وإن شئت قلت الشرط لاثية بمعنى اشتراط مفهومها بسلب جميع القيود والخصوصيات ،

كقولك - من - موصول يحتاج إلى الصلة ، وأعني بذلك ما إذا تجردت الجملة
 من قصد الاحرار وقصد الإنشاء معاً وهو مورد التعليم والتدريس ، اذ الأمثلة
 المحوية كلها محردة عن قصد الاحرار وقصد الإنشاء ، ولذا يكون تقسيم الجمل
 الكلامية إلى الاخبارية والإنشائية مرئياً على العالب وإلا ففيه مسامحة بينة ،
 وأخرى تستعمل في مفهومها مع التطبيق على الخارج ، ومن البديهي أن الكلمة
 بمفهومها الوصفي لا تدل على التطبيق بل لاسد من صميمة بها يفهم المطلق
 عليه لذلك المفهوم ، ويعبر عن تلك الصميمة بالصلة لاتصالها بكلمة - من -
 الموصولة ، ومن المعلوم أن التطبيق على الخارج إنما هو بيد المتكلم بحسب
 ما للمفهوم من الاستعداد الدائي للإطلاق سعة وصيقاً ، وكلمة - من - في
 مفهومها قائلة للإنطلاق على فرد أو أفراد ، وكذلك الجملة التي فيها تلك الكلمة
 قائلة للإنشائية والاحارية ، فتكثر الأقسام بنحاظ التطبيقات المتعددة .

الأول - أكرم من أكرمك : الجملة إنشائية ، وهي عامة لعموم الصلة ،
 فالمطلق عليه بالإرادة الحدية عظم

الثاني - أكرم من جاء بالأمس : الجملة إنشائية ، وهي خاصة لأن الصلة
 عهد خاص فالمطبق عليه خاص .

الثالث : قوله تعالى ﴿ يسبح لله ما في السموات وما في الأرض الملك
 القدوس ﴾ (١) ، الجملة خبرية ، لعموم الصلة ، فالمطلق عليه عام .

الرابع : رأيت من جاءك بالأمس ، الجملة خبرية والصلة خاصة بسبب
 العهد ، فالمطبق عليه خاص ، ثم ان المطلق عليه المعهود تارة خارجي وأخرى
 ذهني ، كقولك : أكرم من في المدرسة ، أو قتل من في العسكر ، وفي جميع
 تلك الأمثلة لم تستعمل كلمتي - من وما - الموصولتين إلا في معناهما البسيط

(١) سورة الجمعة ، الآية . ١ .

الابهامي ، وليستا مشتركتين لفظيتين بين المعاني المقصودة من معاهيهما في الموارد المختلفة ، وذلك دليل على أنهما ليستا من الصاظر العموم بالوضع اللغوي ، كيف وقد يراد منهما الحاصر من دون تجور أصلاً وقس عليهما غيرهما .

الثانية : أدوات العموم وهي - كل وأي - بناء على كونها حرفاً أو ما يرادفهما من أية لغة ، حيث يقال أنها وضعت للعموم ، لكن التحقيق أن السعة والصيق لموارد انطباقات تلك الأدوات لا ترتبطان بمفادها لأن المعنى الحرفي إنما يكون تعلقاً ، ومقتضى التعلقية قصر الصاظر على المتعلق من حيث العموم والخصوص ، والشاهد على ذلك أن الحاجة قد عدوا لكلمة - أي - معاني خمسة مع أن - أي - ليست مشتركة لفظية لتلك المعاني الخمسة فصيرورة - أي - موصولة وموصوفة واستهامية بل ورائدة إنما هي ناشئة من موارد انطباقات - أي - من دون استعمالها إلا في معانها الابهامي القابل للتطبيق على تلك الموارد أو المعاني حسب تعبيرهم ، ولذا يكون المسعمل فيه هي . زيد شاعر أي شاعر ، وفي . أيما الأحلى قضيت فلا عدوان علي ، وفي . أيما تدعوا فله الأسماء المحسى ، معنى واحداً ، وكذلك الكلام في - كل - ، فكلمة كل في قولك . كل ما في الكون وهم أو أوحيا ، مسروق في المعنى لقولك . كل ما في كيسي درهم ، أو أكرم كل هؤلاء مع كونهم خمسة

وملخص الكلام أن - كل - وما بمعناه سورة للقضايا ومحيط بها ، ومن ناحية احاطته بمدخوله يقال أنه للعموم بمعنى الشمول لا الاستفراق ومن حيث التطبيق لا الوضع .

قال العضدي في شرح المختصر للحاجي : ذهب الشافعي وجميع المحققين إلى أن العموم له صيغة موضوعة له حقيقة ، وتحرير محل النزاع كما في الأمر وحاصله راجع إلى أن الصيغ المخصوصة التي سندكرها هل هي للعموم أو لا ؟ ، فقال الأكثر له صيغة هي حقيقة فيه ، وقال قوم : الصيغة

حقيقة للمخصوص ، وهي في العموم محار ، وقال الأشعري تارة بأنها مشتركة وتارة بالوقف ، وقيل بالوقف في الأحبار دون الأمر والهي ، وقال القاضي بالوقف ، أما على أنا لا ندري أوضع لها أم لا ؟ أو ندري أنه وضع لها ولا ندري أحقيقة منهداً أو مشتركاً أم محاراً ؟ ، ثم الصيغة الموصوعة له عند المحققين هي هذه ، فمنها أسماء الشرط والاستفهام ، نحو - ومن وما ومهما وأيما - ومنها الموصولات نحو - من وما والذي - ، ومنها الجموع المعرفة تعريفاً حسن لا عهد ، والجموع المضافة نحو . العلماء وعمماء بعداد

ومنها إسم الجنس كذلك أي معرفة تعريفاً حسن أو مضافاً ، ومنها النكرة في سياق النفي دون الإثبات ، نحو ما من رجل ، لما أن السيد إذا قال لعمري لا تقرب أحداً ، فهم من العموم حتى لو صرب واحداً عد مخالفاً ، والتأثير دليل الحقيقة ، فالكرة في النفي للعموم حقيقة فالعموم صيغة ، وأيضاً لنا أن نقطع بأن العلماء لم يرالوا يستدلون بحل السرقة والسارقة فاقطعوا ، الزاوية والرائية فاحلدا ، إلى آخر ما قال ومنه استدلاله بهم أي بكر وعمر ونحو ذلك

الثالثة الهيئات العارضة للصيغ بتركة كلمة - ال - التعريف ، أو مع زيادة هيئة الجمع ، أو إضافة الجنس أو المصدر إلى شيء ما ، فيقال أن الجنس المحلي باللام للعموم ، أو صيغة الجمع المحلي باللام للعموم ، أو المصدر المضاف يفيد العموم ، والتحقيق أن اللام إما هو للتعريف ، والمعرف تارة نفس مدلول المدحول وأخرى ما طلق عليه المدحول ، والثاني يكون تارة المعهود الذكرى وأخرى الخارحي وثالثة الذهني ، وفي جميع تلك الموارد ليست كلمة - ال - إلا مستعملة فيما لها من المعهوم اللغوي الموضوع لها اللفظ ، والخصوصيات المذكورة ، بأجمعها تعرف بسبب التطبيقات ، وإن شئت قلت القرائن الكلامية ، وأما هيئة الجمع فهي موضوعة للجمع بالمعنى اللغوي لا الإصطلاحي ولذا صح أن يقال أن تلك الهيئة إما هي موضوعة للجمع المصطلح عليه بالجمع المطلق ، وأعي به الأزيد من الواحد دون

الجمع الأصولي أو الحوي وهو الأريد من شئ

وأما الإضافة فهي ربط بين المضاف والمضاف إليه ، ومن السديهي أن
سعة المضاف وصيفه تابعان لسعة لمضاف إليه وصيفه ، فلا فرق بين قولك .
نقد البد وبين قولك : نقدي ، من جهة المضاف والإضافة ، وإنما الفرق في
المضاف إليه عمومياً وخصوصاً ، فتبين أنه لا صيغة للعام وضعاً .

الثانية احتلوا في أن التحصيل هل هو مجاز في كلمة العام أم لا ؟
وهي أن العام المحصور هل هو حجة في الباقي وإن كان مجازاً لأنه أقرب
المجازات إلى العام أم لا ؟ .

وبعد ما عرفت أنه لا صيغة للعموم وأن المراد التطيقي إنما هو العموم
المستمد من إطلاق الكلام ، فالتحقيق أن هذه الأبحاث سوائ لا موضوع
لها ، وتوضيح ذلك أن من السديهي أن المذار في عالم تفهيم المقاصد على
الألفاظ ، ومن السديهي أيضاً أن للقارئ الكلام وإن لم تكن لفظية دحلاً في
تفهم المقاصد فتفهمها ليس محصوراً بالألفاظ الموضوع لمعانيها ، وعلى هذا
فالكلام باعتار الاختلاف في سنج التفهيم يتنوع إلى أقسام خمسة :

الأول : ما يكون تفهيم المقصد بسب اللفظ المستعمل في معناه
الحقيقي ، كقولك : اثني بالماء ، مريداً به الإتيان الخارجي للجسم السيل
البارد بالطبع نعم ربما يطبق المعنى الحقيقي على فرد فتزيلي ، كقولك للرجل
الشجاع : هذا أسد ، وهذا هو المجاز العقلي الذي حققه السكاكي .

الثاني : ما يكون تفهيم المقصد بسب اللفظ المستعمل في غير معناه
الحقيقي كقولك : رأيت أسداً ، مستعملاً كلمة الأسد في غير الحيوان
المفترس ، وهذا هو المجاز في الكلمة .

الثالث : ما إذا كان المراد الجدي من لوارم أو ملزومات أو ملازمات ما
استعمل اللفظ فيه إذا كان حقيقة ، بل وإن كان مجازاً وهذا هو الكتابة مقول :

ريد كثير الأحباب ، مريداً بذلك أنه جواد أو حسن الخلق .

الرابع : ما إذا كان اللفظ مستعملاً في معناه الحقيقي ومراداً منه ذلك بالإرادة الجدية ولكن أسد إليه ما ليس له كقول الإمام السّجاد (ع) في دعاء أبي حمزة الثمالي : « وقد خففت عبد رأسي أجحة الموت » ، فأثبت للموت الجناح مع أنه للطائر ، والغرض بزول الموت على الأدمي بسرعة على غفلة منه ، وهذه هي الاستعارة ، ولها أقسام مذكورة في علم المعاني والبيان

الخامس : ما إذا كان المراد الحدي معلوماً بسبب المقام وهذا ما يسمى بقرينة الحال أو العقل ، فترى أن هيئة - أفعل - إنما وضعت لمفهوم عام وهو المبحث نحو المادة - مدأ أفعل - ، إلا أن المراد الحدي للمتكلم بها إنما يهمهم من الخارج ، كالمولوية على أنواعها من الوجوب والاستصحاب والإباحة والترخيص والارشادية وغيرهما ، فإذا كان المتكلم بتلك الهيئة - أعني هيئة أفعل - مولى افترست طاعته وكان في مقام إهمال المولوية ، يلزم العقل العمل على وقعها ، ولذا قلنا في مبحث الأوامر بأن استعادة الوجوب من الصيغة إنما هي بركة حكم العقل وليس الوجوب مدلولاً للصيغة ، وعرضا على ذلك أن قصد الوجوب وصفاً وعاية غير معتبر في العادات وذلك لأنه مضافاً إلى أن الوجوب ليس مدلولاً للصيغة لم يدل دليل على اعتبار قيد المدلول في المأمور به جزءاً أو شرطاً ونظير استعادة الوجوب المولوي من المقام وهو مقام المولوية من دون تأثير لهيئة اللفظ فيه استعادة العموم والاطلاق من أفاظهما ، إذ قد عرفت بأن العموم ليس من مقومات مدلول أي لفظ كان في أية لغة ، فيكون استناد فهم العموم إلى المقام ، وبيان ذلك أنه إذا قلنا المولى : أكرم العلماء ، ولم يقيد العلماء بقيد من عاية أو وصف أو استثناء ولم يأت بمحصر متصل أو مفصل ، فالمقام يقتضي العموم ، تنفريد أن لفظة العلماء بما لها من الهيئة والمادة لها مفهوم قابل للإطلاق على كل فرد من العلماء ، وهذا هو المراد من السريان الطبيعي للمفهوم ، دون أن يكون المفهوم متفوقاً في وعاء الوصف

اللغوي بالسريان والشمول ، وبعد ثبوت السريان الطبيعي لمفهوم هذه الكلمة إذا أتى بها المتكلم الذي يتكلم على مقتضى قوانين المحاوراة ولم يقيد الكلام بقوله : إلى أن يفسقوا أو العدول أو إلا الفساق منهم أو لا تكرم الفساق منهم ، فلا بد عليه أن يريد من قوله : أكرم العلماء ، كل عالم ، ثم إن قيد المجموعة أو البدلية أيضاً خارج عن صميم ذات المفهوم ، فإذا كان عرضه اشتراط إكرام كل واحد منهم بالآخر ، لزم عليه أن يقيد الكلام بكلمة - بشرط الاجتماع - وكذا لو كان عرضه إكرام كل واحد بدلاً عن الآخر ، لزمه أيضاً التقييد بقوله : أكرم العالم أي عالم كان ، فالمقام هو الذي يتكامل لإفهام العموم أو الاستغراق ، وحيداً يكون تقسيم العام إلى الاسترقي والمجموعي والدلي صحيحاً باعتبار المعنى المقصود من الكلام ، لا لأنها مدلولات للصيغة

فتدخص أن أصالة العموم وأصالة الإطلاق إنما هما أصلان مقاميان ، والقول بأنهما أصلان لمعنيان ، ناشئ من توهم وضع صيغ للعموم ، وإن صح هذا التعبير بلحاظ أنه لو لم يكن اللفظ مجرداً عن القيد لم يفهم العموم ، فالعموم مستند إلى اللفظ لا محالة ومهما كان الأمر يكون العموم مستفاداً من المقام لا اللفظ ، فالتخصيص لا يوجب التصرف في اللفظ بأن يصرفه عن مدلوله اللغوي حتى يكون محاراً ، ويتصرع على هذا أيضاً أن العام حجة في الباقي لا من جهة أنه مستعمل فيما وضع له بتقريب أن الباقي أيضاً عام ، بل لما عرفت من أن العموم ليس جزءاً لمدلول الصيغة ، فالمفهوم قابل للتطبيق على الباقي ، لكونه بعد التخصيص محفوظ الإقتضاء بالنسبة إلى البقية ، فحكم قانون المحاوراة لا بد أن يكون مراداً للمتكلم بالارادة الجديدة

الثالثة . هل التخصيص تصرف في لفظ أو في المقام ؟
بعد ما تبين أن أصالة العموم إنما هي أصل مقامي في المحاورات والأخذ بها أحد بما استقرت عليه طريقة العرف في باب تفهيم المقاصد ، بقول : أن المتكلم له أن يبين موضوع حره أو إنشائه بألفاظ متعددة إذا كان هذا الموضوع

في الواقع وعلى وفق غرضه مقيداً لا مطلقاً ، وله أن يأمر عبده : اثشي بماء حار في مورد تعلق غرضه بالماء إذا كان حاراً ، ويقول : اثشي بماء حار حلو ، في مورد تعلق غرضه بالماء إذا كان حاراً وحلواً معاً ، وهكذا . . ، ونتيجة ذلك أنه إذا كان في مقام بيان تمام مطلوبه ولم يقيد به كان للمخاطب أن يأخذ بإطلاق كلامه في عالم الامثال ، ولكن يبقى لمتكلم حق التصرف في كلامه بأن يقيد به ولو بعد حين ، ما لم يتأخر البيان عن وقت الحاجة إلا إذا منعه مانع عن ذلك أو عرصت له مصلحة في التأخير ، وردا صدر منه البيان لم يكن ذلك تصرفاً لعطياً في كلامه السابق ، بل هو تصرف في مقام البيان ، وذلك لأن التقييد ليس إلا ضم لفظ له مدلول إلى لفظ له مدلول آخر ، فالماء له مدلول والحار له مدلول آخر ، وضم الأخير إلى الأول ليس إلا ضم مدلول إلى مدلول آخر اقتضى ذلك صيق دائرة المطلوب ولما عرفت أن السريان في ألفاظ العموم ليس قيداً لمداليلها وضماً ، فقد عرفت أن التخصيص ليس تصرفاً لعطياً في العام ، بل هو إما ضم وصف إليه في نحو أكرم العلماء كمدول ، وإما جعل عاية للحكم في نحو أكرم العلماء إلى أن يمسفوا ، وأما بيان خروج نوع في نحو أكرم العلماء إلا الفساق منهم ، وأما ضم من ضرباً للحكم إلى نوع في نحو أكرم العلماء ولا تكرم فساقهم ، المستلزم بقصر الحكم على من عداهم ، من غير استلزام للتصرف اللفظي في العام بأن يكون العام ملغظه منقلاً عن إطلاقه إلى التقييد بنقيض الخاص كما توهم المحقق فلنا أن يقول بأن الخاص حاكم مقامه بالنسبة إلى العام . إذن الحكومات المتصورة من دليل على آخر تكون على أقسام .

١ - الحكومة اللفظية ، وهي حكومة القرينة على دي القرينة الدالة على المجاز في اللفظ .

٢ - الحكومة التعميمية ، وهي حكومة دليل على آخر بزيادة هرد أو نوع له ، وهذه الحكومة ليست تصرفاً في اللفظ ، لأن ازيادة المرد أو النوع حكومة

في المدلول لا الدال ، كما إذا دل دليل على حرمة شرب المسكر ودل دليل آخر على أن الفقاع خمر .

٣ - الحكومة التخصيصية ، كما إذا دل دليل على لروم البناء على الأكثر في الشك بين الأقل والأكثر ، ودل دليل آخر على أنه لا شك لكثير الشك ، وهذه أيضاً ليست تصرفاً في لفظ الدليل الأول ، بل بيان لمورد تطبيقه بالإرادة الجدية وأن موضوع الحكم بالنساء على الأكثر ليس مطلق الشكوك بل الشك الذي صدر ممن ليس بكثير الشك ، وكذلك الحال في التخصيص ، فلو جاء دليل على وجوب إكرام العلماء وجاء دليل آخر على إحراج المساق من دائرة الموضوع وهو العلماء كان ذلك تصرفاً في المقام لا اللفظ ، لما عرفت بأن صيغة الجمع المحلي باللام ، لم تكن موضوعاً للاستغراق ، بل الاستغراق إنما هو في رتبة تطبيق المتكلم مفهوم الصيغة على جميع ما صح تطبيق الصيغة في الإحراج عليه ، فإذا حرج الفساق من العلماء في المثال المذكور علم أنه لم يطبق المتكلم الصيغة المذكورة على الفساق فلم يكن الفساق من أول الأمر مراداً له في جعل الحكم بالإرادة الجدية ، ولذا قالوا أن الإحراج صوري وإلا فالمحرج كان من أول الأمر - وفي عالم الثبوت - خارجاً عن الحكم ، والشاهد الآخر استقرار رأي المتأخرين على أن لعام بعد التخصيص ليس محسراً في الباقي ، وليتهم تفتتوا بأن ذلك علامة لعدم كون العام موضوعاً للعموم إذ لو كان العموم جزء المدلول العام لكان التخصيص مستلزماً للتجاوز عن الوصف قهراً وهو المجاز قطعاً .

٤ - الحكومة التفسيرية ، وهي دلالة دليل على المراد من الدليل الآخر ، وتنقسم إلى قسمين . حكومة غير لفظية ويعبر عنها بالحكومة البيانية للموضوع ، كما إذا ورد . عورة المؤمن على المؤمن حرام ، ثم جاء الدليل بأن المراد من المؤمن لا شيء آخر ، وحكومة لفظية ويعبر عنها بالحكومة البيانية للمفهوم كورود دليل مبيح بعد ورود دليل مجمل ، مثل ما إذا ورد بأنه يجب

عليك اتفاق شيء ثم ورد دليل آخر على أن الشيء درهم مثلاً ، وهذه الحكومة
لفظية باعتبار أنها تصرف في اللفظ ببيان ما أريد منه

والخلاصة أن حكومة الحصاص على العام ، إنما هي بيان لما أراده
المتكلم من العام بالإرادة الجديدة وليست حكومة على العام بالإرادة
الاستعمالية ، إذ أن لفظ العام مستعمل في معناه الوضعي وبقا على عمومته الفهري
وسرياته الطمعي ، حصص بخاص أو أكثر ، وعلى هذا فمعنى تخصيص
الكتاب بحبر الواحد بيان المعصوم (ع) بأن مراد الله تعالى من العام ما عدا
الخاص الذي أحمر العادل بذلك وإنما قيدنا البيان في تخصيص الكتاب ببيان
المعصوم (ع) ، لأننا نحن الشيعة نعتقد بأن علم الكتاب عند العترة ،
والمسلمين قاطبة - إلا من شذ منهم - يعترفون بأن النبي (ص) قال : « إني تارك
فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي »^(١) ، ولأرم ذلك أن يكون العترة هم العالمين
بالكتاب وقد سبق ما تحقيق أنهم هم الراسخون في العلم ، بقي الكلام في
اشتراط تعدد الناقل أو كفاية الواحد في نقل تخصيص الكتاب ، والمحتار هو
الآخير بشرط أن يكون ثقة إذ لا اعتبار بحبر غير الثقة ، فقد يتوهم أن الحبر
الواحد ظني ، فلا اعتبار به في تخصيص الكتاب ولكنه مدعوع بأن حججة الخبر
الواحد عقلانية لا تعبدية ، والمدار في الحجية لدى العقلاء الوثوق بالصدور
وعدم تعامل الظن غير المعتمد مع حبر الثقة ، والإشكال بأن الكتاب قطعي
الصدور ولا يخصص القطعي بالظني ، فموهون ، لأن قطعية صدور القرآن لا
تنافي أحبار المعصوم (ع) بالمراد التطبيقي لعموماته ، فحال تخصيص عمومات
القرآن يكون كحال تقييد مطلقاته وكما يجوز تقييد مطلقات القرآن بخبر الواحد
الموثوق به يجوز تخصيص عموماته به .

ولنذكر الأقوال في المسألة ، فنقول :

(١) بحار الأنوار - ج ٢٣ باب فضائل أهل البيت (ع) ...

١ - قال العضدي في شرح المختصر للحاجي يحور تخصيص القرآن بالحبر المتواتر ، وأما الخبر الواحد فالحق جواره ، وبه قال الأئمة الأربعة ، وقال ابن أبان إنما يجوز إن كان العام قد حص من قبل دليل قطعي متصلاً كان أو منفصلاً ، وقال الكرخي : إنما يجوز إن كان العام قد حص من قبل دليل منفصل ، سواء كان قاطعاً أو طيباً ، ويقضي أبو بكر يقول بالوقف بمعنى لا أدري أبجوز أم لا ؟ .

لنا أن الصحابة حصوا القرآن بحبر الواحد من غير كبير ، فكان إجماعاً منهم ، إلى آخر ما قال . .

٢ - قال السيد عميد الدين في شرح التهذيب للعلامة الحلبي احتلوا في جوار تخصيص الكتاب بحبر الواحد ، فقال به الفقهاء الأربع مطلقاً ، ومنعه السيد المرتضى (ره) وحساعة مطلقاً ، وقال عيسى بن أبان : إن كان قد حص قبل ذلك دليل قطعي جارٍ وإلا فلا . ^(١) وإن كان قد حص دليل منفصل جارٍ وإلا فلا ، وبوقف القاضي أبو بكر

لنا وجهان :

الأول : إن عموم الكتاب وخبر الواحد دليلان متعارضان وبحبر الواحد أخص ، ومتى كان كذلك وجب العمل بالخبر مطلقاً وبالعام فيما عدا صورة التخصيص أما الأول فلأننا نتكلم على تفديره^(١)

وأما الثاني : فلأنه لولاء للزم إما إبطال الدليلين مطلقاً أو أعمالهما مطلقاً ، أو أعمال أحدهما مطلقاً وإعمال الآخر كذلك ، والكل محال

أما الأول : فلما فيه من إبطال الدليل المخالي عن المعارض وذلك من

(١) يعني كون خبر الواحد دليلاً كمعوم الكتاب .

وجهين . أحدهما أن ما عدا الخاص من جزئيات العام لا معارض له لعدم تناول دليل الخاص إياه ، وثانيهما أن إبطالهما معاً ملوم لإبطال كل منهما ، فيبقى الآخر بلا معارض .

وأما الثاني : فلاستلزامه التناقض في صورة مدلول الخاص .

وأما الثالث فلاستلزامه إسناد الدليل العالي عن المعارض إن كان المعمول به الخاص والملقى العام ، أو تقديم المرحوح على الراجع إن كان بالعكس ، لأن دلالة الخاص على محله أرجح من دلالة العام عليه

الثاني . إن تخصيص خبر لـ واحد للكتاب واقع فيكون حاشراً ، ثم تمسك (ره) ببعض موارد تخصيص الكتاب لكنه قال إن التخصيص واقع إلا أن كون المخصص هو الخبر الواحد ، فغير معلوم

٣ - قال الشيخ الطوسي (ره) في عدة الأصول ما ملخصه إن أكثر الفقهاء والمكلمين على جواز تخصيص العموم بالأخبار ، والظاهر من الشافعي وأصحابه وأبي الحسين ذلك ، وأخبار عيسى بن أبيان إذا حصص لانه صار محملاً ومجازاً ، وذهب البعض إلى الجور إذا حصص بالمتصل لصيرورته مجازاً حينذاك دون ما إذا حصص بالمتصل لعدم صيرورته مجازاً

ثم قال . والذي أذهب إليه أنه لا يجوز مطلقاً ، واستدل على ذلك بأن عموم القرآن يوجب العلم وخبر الواحد علة الظن ، ولا يجوز أن يترك العلم للظن على حال فوجب أن لا يخصص العموم به ، - إلى أن قال - : ليس ما دل على وجوب العمل بها - - يعني الأخبار الأحاد - يدل على جواز التخصيص ، كما أن ما دل على وجوب العمل بها لا يدل على وجوب السخ بها ، بل احتاج ذلك إلى دليل غير ذلك ، فكذلك التخصيص فلا فرق بينهما - ، إلى أن قال - : إن قيل . السخ الذي ذكرتموه قد كان يجوز أن يقع بخبر الواحد ، إلا أنه مع الإجماع منه بقي كونه دليلاً في ما عداه ، إلى أن قال : ما دل على

عمل الطائفة المحقة بهذه الأخبار من إجماعهم على ذلك لم يدل على العمل بما يخص القرآن ، ثم قال بعد أسطر لا سلم أن الطائفة عملت بأحاديث أحاد يقتضي تخصيص القرآن وعلى من ادعى ذلك أن يبيِّن ، - إلى أن قال - : ورد عنهم ما لا خلاف فيه من قولهم إذا جاءكم عما حديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فخذوه وإن خالفه فردوه أو فاصربوا به عرض الحائط ، ويظهر من مجموع كلمات الشيخ (ره) أن للقاتل بعدم حوار تخصيص الكتاب بالخبر الواحد أدلة أربعة .

الأول إن عموم الكتاب يوجب العلم واليقين ، وخبر الواحد لا يوجب إلا الظن ولا يحوز عقلاً أن يترك العلم بالحق

وفيه أولاً . إن عموم العام لا يوجب العلم خصوصاً بعد ما قلنا من أن العام ليس موضوعاً للعموم ، لأن أصالة العموم أصل عقلائي محاورى مقامي ، بمعنى أن مقتضى المحاورة الأحكام بالعموم وذلك لأن مفهوم العام قابل للإطلاق على كل ما يصدق عليه هذا المفهوم ، فعلى المتكلم تطبيقه على كل مضاديقه بالإرادة الجدية ، وأما بعد ورود بيان المراد الجدي بلسان التخصيص أو الغاية أو الاستثناء أو النهي عن نوع من أنواع العام ، يظهر بأن العام ليس مراداً جدياً للمتكلم ، وعلى هذا فعموم العام لا يكون قطعياً ، نعم ، الظاهر المقامي هو العموم ولذا تنسك بأصالة العموم ، وقد عرفت أننا لا نقول أنها أصالة لفظية بل مقامية وإن أمكن استنادها إلى اللفظ بسبب سريان المفهوم طبعاً ولا وضعاً .

وثانياً : إن قوله : خبر الواحد لا يوجب إلا الظن فمردود بأن خبر الواحد وإن لم يوجب العلم الوجداني إلا أن احتمال الخلاف الموجود فيه إنما هو بمثابة من الضعف ، بحيث لا يعني به العقلاء حسب فطرتهم العقلانية التي بنوا عليها جميع شؤونهم الحياتية ، وهل من المعقول أن يقال بعدم حجية خبر

الموثوق به لكونه واحداً أو لأنه لا يوجب القطع واليقين والمعاملة معه معاملة
الظنون غير المعتمدة الحاصلة من برؤي أو الرمل أو نحوهما ، كلا

هذا على المختار من عدم جعل الطريق تعدياً ، وأما القائل بحجية خبر
الواحد تعدياً كالشيخ رحمه الله فعليه أن يعامل معه معاملة العلم من حيث ترتيب
الأثر ، وقد أطلب هو (ره) في كتاب - العدة - في تحقيق ذلك ، وإذا كان خبر
الواحد حجة أي محرراً لثبته عرفاً أو شرعاً أو هما معاً في غير مورد تخصيص
الكتاب فليكن كذلك فيه أيضاً لوحدة تدليل وعدم قابلية المسألة الأصولية
للتخصيص ، بمعنى تعويض الحجية بالنسبة إلى تخصيص الكتاب به أو إثبات
حكمه

فالقائل بحجية الخبر تعدياً إما أن يقول بقول الشيخ الأنصاري (ره) بأن
معاد التعدي ، ألقى احتمال الخلاف ، وأما أن يقول بأن معاده جعل العلم تعدياً ،
مصدّقاً للعلم ، وأما أن يقول بأن معاده تنزيل المؤدى مرة الواقع ، أو أن مفاده
إبصال الواقع في رتبة الحمل وعلى كل الأقوال تكون النتيجة واحدة وهي لزوم
الأثر بمؤدى الخبر ، وإن تكلم في المسألة عن جميع هذه الإحتمالات لساناً على
أن احتمال الخلاف في خبر الموثوق به معقول عنه عرفاً غير معني به قطعاً وإن
كان في قرار النفس موحوداً تمكّن بثبوته بالتشكيك والوسواس ولكن لا يعتني
به ، ولذا يسمى الخبر الموثوق به بالعلم العادي أو العلم الاطمئاني أو العلم
النظامي أو يقال بأن العلم هو سكون النفس وهو حاصل من خبر الموثوق به ،
فتلخص أن عموم العلم ليس قطعياً وخبر الواحد ليس طينياً بحيث لا يمكن
الإعتماد عليه في بيان المراد من عمومات الكتاب

وقال الخراساني (قده) إن لدوران بين أصالة العموم للكتاب والسند
في الخبر وكلاهما طيان ، وحيث لا يكون الخبر مسنده ودلالته قريبة على
التصرف في عموم العام ولا عكس لأن جعل أصالة العموم موجهة للتصرف في

الخبر ، مقتضاه إلقاء الخبر بالمرء لأن المصروع أن الحر خاص والكتاب عام ، فكيف يعقل أن يؤخذ بعموم الكتاب ويترك الخبر ؟

وفيه أنه لا دوران بين أصالة العموم الكتابي وسد الخبر ، إذ المحاكمة إنما هي في مدلول الخبر لا في نفس الخبر ، لأنه لو لم يكن مضمون الخبر متصفاً للتخصيص ومخالفاً لعموم العام بالعموم والخصوص لم يكن موجباً لهذا النزاع ، والدوران إنما هو بين الحر الدل على التخصيص وعموم العام ، ولذا يلتزم القائل بعدم حواز تخصيص الكتاب بحر الواحد بحجته ما لم يكن مخالفاً للكتاب ، فالجواب الصحيح أن الخاص حاكم على العام بالحكومة المفمية ومبين لمراد المتكلم الجدي من العام ، وبذلك يظهر ما في كلام السيد عميد الدين شارح - التهذيب - من التردد والدوران الذي ذكره ، وأن الصحيح ما ذكرنا

الثاني أنه لو حار تخصيص الكتاب بحر الواحد ، لحار سح الكتاب به ولا إشكال عند العموم بأنه لا يجوز ، فكذلك لا يجوز تخصيص الكتاب بحر الواحد ، وفيه أن موارد السح محددة ومعينة في الشرع وجميع تلك الموارد ثالثة بالكتاب ، فلا يكون شيء من الأحكام القرآنية إلا وقد علم ناسحها ومنسوحها ، فلم يبق مورد للسح حتى يتكمله الحر الواحد ، فلا نقول بأنه لا يمكن أن يكون الناسح موجوداً عند أهل البيت (ع) كمن مشير إليه إن شاء الله في مسألة النسخ ، ولا نقول بأنه لا يمكن بقاءه من قبلهم بعد حين ولا نقول أيضاً بأنه لا يمكن أن يحرق بالنسخ العادل الثقة ، كيف ونحن نقول أن العلم بالأحكام الشرعية إنما هو من محتصات النبي (ص) وأوصيائه (ع) فمقتضى حجية الحر الموثوق به كونه محرراً لمؤداه وإن كان ناسحاً أو محصصاً إلا أنه لا محال لهذا القول لعدم وجود ناسخ يتكمله الخبر .

وأجاب الحراساني (ره) بأن الإجماع معتقد على عدم حوار سح الكتاب

بخبر الواحد ، ويرد عليه ما تفتن إليه الشيخ الطوسي (ره) في العدة ، من أن الخبر دليل شرعي لا عموم يخص بعضه ويبقى منه بعض ، ومراده من ذلك أن دليزية الدليل عبارة عن كونه حجة ووسطاً في الإثبات ولا يفرق حيثثذ في مؤداه بين ما إذا كان خاصاً أو ناسحاً ، اد طريقة الخبر لا ترتط بمتنه ، وبعبارة أخرى المسألة الأصولية غير قابلة للتخصيص ، نعم المسألة الفرعية قابلة له والمقام ليس منها .

وقد سبق أن قال الشيخ الطوسي لم يظهر من إجماع الطائفة العمل بخبر الواحد ، ويرد عليه أخذاً باعتراه بعدم جوار التعيص في الحجية ، أن الحجية لا تنعص ، فلا فرق بين كون الخبر محصاً لعموم القرآن أو مقيداً لمطلقه أو مفسراً له .

الثالث إن دليل حجة خبر الواحد إجماع الطائفة المحقة على العمل بأخبار الأحاد ، لكنه لم يسل على العمل بما يحص الكتاب لاساً لا سلم إتفاقهم على العمل بالخبر ، إذا كان محصاً له

وأجاب الحراسبي بأن دليل حجة الخبر الواحد ليس منحصرأ بالاجماع ولقد أجاد في ما أفاد ، إلا أن التحقيق ما حققا في الأمر الأول من أنه لا تعد من الشارع في باب الطرق ، وأن لأخبار أيضاً تدل على أن حجة الخبر أمر عقلائي ، بشهادة تعليل الإرجاع إلى الراوي ، بكونه ثقة مأموراً على الدين والدنيا ونحو ذلك مما مر ، نعم ، حدد الشارع في بعض الموارد موضوع حكمه بما إذا ثبت بقول عدلين أو أربعة عدول إهتماماً بالواقع وذلك من باب تقييد الأحكام ، لا تبعيص الحجية في باب كتاب القصاء وإثبات الهلال وثبوت الربا ، فون باب آخر كغير تلك الأبواب مما هو مذكور في الفقه .

الرابع : الروايات الواردة في عرص الأخبار المتعارضة على الكتاب ، وطرح ما يحالعه من تلك الأخبار ، ولعل نظر الشيخ إلى هذه الروايات وهي وان

اختلفت من حيث التعبير ، ففي بعضها : لم أقنه ، وفي بعضها : ردوه ، وفي ثالث : اضربوه عرض الجدار ، إلا أنها متوافقة من حيث الجامع ، فروايات عرض الأخبار على الكتاب وطرح ما يخالفه دالة بنظر الشيخ (ره) على عدم جواز الأخذ بما يخالف الكتاب عموماً وخصوصاً .

وعلى هذا ، يرد عليه أن الخاص مبين للمراد من العام وحاكم على مقام البيان ، لأن السكوت عن بيان الخاص ، كان موضوعاً للأخذ بالعموم ، ويورود الخاص تبذل السكوت بالبيان وارتفع الظهور ولم يبق مجال لتوهم العموم في لب الإرادة فأين المخالفة وكيف يمكن القول بشمول أخبار العرض للمخصصات ؟ .

وللخراساني (ره) جوابان :

أحدهما أنه من كثرة ورود تخصيصات نقول بانصراف الأحبار المانعة عن قول ما يحالف القرآن عن مورد التخصيص ، ويرد عليه ما قاله الشيخ الطوسي (ره) من إنكار كون التخصيصات واردة من طرق الأحاد ، والإنصاف وجود التخصيص في الأحاد .

ثانيهما : حمل الأحبار المانعة عن الأحاد بما يحالف القرآن على ما يخالفه ثبوتاً ومن الحائز أن لا يكون الخاص محالاً في الواقع مع العام ، ويرد عليه أن الظاهر من تلك الأحبار طرح ما يحالف القرآن في مرحلة الإثبات ، أي ما يكون في الظاهر مخالفاً للقرآن .

والصحيح ما قلنا من أن الخاص بين ، والبيان حاكم على ذي البيان وهو العام وهادم للسكوت المستلزم للعموم .

هل يجوز نسخ الكتاب بخبر الواحد أم لا ؟

وقبل بيان الحق في المقام ، لزمنا التصريح بأنه ليس لهذا البحث ثمرة فقهية لأن الأحكام الشرعية بما لها من العام والكخاص والسامح والمنسوح قد وصلت إلينا من طرق أهل البيت صلوات الله عليهم أجمعين ولم يوجد فيما بأيدينا من الأحبار خبر واحد يتضمن نسخ الكتاب ، وبعد عدم وجود مصداق للخبر الواحد السامح للكتاب يكون البحث من جواز نسخه بالخبر الواحد لعوا من الجهة الفقهية .

فالببحث إما كلامي ، إن نظرنا إلى بعض أدلة المانع من أن الحسن حسن دائماً والقيح قبيح دائماً ، وأما أصولي ، إن نظرنا إلى احتجاج المانعين بأن القرآن قطعي وخبر الواحد ظني ولا يعارض الظني القطعي

وكيف كان فقد أطال علماء الإسلام في البحث عن السخ ، ونحن نقتفي آثارهم في الجملة .

قد وقع الخلاف في جواز نسخ الكتاب عقلاً وسمعاً ، وقبل الدخول في صميم البحث نقول : النسخ لغة عبارة عن الإزالة والإبطال والإعدام ، نقول :

نسخت الشمس الظل ، يعني أزالته ، وتقول نسخت الريح آثار القدم ، يعني أزالتها ، ويراد من السح أيضاً النقل والتحويل ، تقول . نسخت الكتاب أي نقلت كل ما فيه . وتطبيق النقل على كتبة المثل محار عقلي . ، ونسخت النحل من خلية إلى أخرى يعني حولتها من مكان إلى آخر ، وبهذا المعنى يطلق السح على انتقال الإرث من وارث إلى آخر لموت بعض الورثة قبل تقسيم الميراث ويعبر عن ذلك بالمساخات ، وبهذا المعنى أيضاً يقال تاسخ الأرواح ، يعني نقل الروح وتحويلها من بدن إلى آخر .

واختلف اللغويون في أن المعنى الحقيقي للنسخ هل هو الإزالة ، كما عن الجوهري والمطرزي والفيروزآبادي إن أول المعاني الإزالة ، أو هو النقل ومجاهاً في الإزالة كما عن الفصاح وابن فارس وهو صاحب مصباح السير ، أو هو مشترك لمعناً بين المعين ، كما عن الغرالي والفاصي أبي بكر ، أو هو مشترك معوي بينهما كما عن الأمدى المجل إليه ، حيث قال إن الاشتراك أشبه ، إن لم يوجد في حقيقة النقل خصوصاً تبدل صفة وجودية ، ثم إنه توقف جماعة في ما وضع له السح لغة ، والمشهور أنه الإزالة ، وتبعهم على ذلك العلامة وأبو الحسن البصري .

والتحقيق : أما من حيث الحكم فالمدار في باب الأحذ بمراد المتكلم هو الظهور العرفي سواء كان مستنداً إلى الوضع أو كان مستنداً إلى القرائن الكلامية ، وأما من حيث الموضوع له نسخ فلا بد وأن يقال بأن الجامع القريب بين الإزالة والنقل موجود ، وهو فرغ المحل عن الشاعل الوجودي ، فإن لم يكن في موارد فهم النقل من الكلام خصوصية أشغال المقول لمحل آخر بعد فراغه للمحل الأول ، كان النسخ مشتركاً معنوياً له مفهوم عام قابل للتطبيق على الإزالة والنقل ، وصح ما قاله الأمدى في قوله : الاشتراك أشبه ، وإلا فالحق مع المشهور أنه للإزالة وذلك للتأخر المستند إلى صميم اللفظ دون القرائن .

ثم اعلم أن نسخ الكتاب - بمعنى كتبه مماثل لكتاب - محاز لفظي ومجاز عقلي معاً ، وذلك لأنه قد استعمل النسخ أولاً في النقل ، وهذا مجاز في الكلمة ، وطبق النقل على إيجاد المماثل للمكتوب وهذا مجاز عقلي ، وكيف كان فلا ثمة عملية لمثل تلك التدقيقات لما عرفت من أن المدار في تفهيم المقاصد على الطهورات في المتفاهم العرفي ، نعم في مورد فقدان أية قرينة متصورة في المقام إذا سلمنا بقاعدة - الأصل في الاستعمال الحقيقة - يثمر البحث عن تشخيص الحقيقة من المجاز ، ولكن الصعوى نادرة جداً والكبرى غير مسلمة ، هذا بحسب اللغة

وأما اصطلاحاً فقد عرف النسخ بتعاريف عديدة مذكورة أغلبها في شرح العسدي لمختصر الحاجبي .

١ - قال الفهر الرازي ، هو اللفظ الدال على ظهور انتهاء شرط دوام الحكم الأول .

٢ - وقال العزالي هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاء لكان ثابتاً مع تراخيه عنه .

٣ - وقال الفقهاء هو النص الدال على انتهاء أمد الحكم الشرعي مع تراخيه عن مورده

٤ - وقال المعتزلة هو اللفظ الدال على أن مثل الحكم الثابت بالنص المتقدم زائل عنه على وجه لولاء لكان ثابتاً

ولم يرتض بها جل العلماء ، وقد عرفه العلامة والشيخ البهائي والحاجبي وجماعة برفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر ، ولما كان الغرض من التعريف المذكور هو المعرفة بالنسخ بمقدار الحاجة ، لم نر فائدة في البحث عن طرده وعكسه ، فهنا مطالب :

المطلب الأول : هل يجوز نسخ شريعة بشريعة أخرى أم لا ؟

الحق أنه نعم يجوز ، وحائف اليهود في ذلك وقالوا أن شريعة موسى (ع) خالدة غير منسوخة ، ولا ينبغي الشك في أنهم لا يقولون بالاستحالة العقلية ، كيف وهي تستلزم القول بعدم مشروعية دين موسى الناسخ للأديان السابقة له ، وإنما ذهبوا إلى ذلك افتراء على موسى بأنه قال شريعتي مؤقتة ، إذ العكس صحيح ومأثور عنه وهو البشارة بسوة نبيا محمد (ص) كما في التوراة والإنجيل برنابا من بشارة عيسى (ع) أيضاً بمحيي نبي من بعده اسمه أحمد (ص) .

والتحقيق في سبب نسخ الأديان أن الأديان عبارة عن مدارس تدرسية تدريبية بحيث تكون كل مدرسة مكتملة للأخرى إلى أن وصل الدور إلى آخر مدرسة إلهية صح في موردها رسول قول الله العظيم : ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾^(١) ، وعلى هذا فيكون كل نبي مكتملاً ومتممًا لما أتى به النبي السابق

ويدل على ما ذكرنا قوله تعالى : ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿وذلك دين القيامة﴾^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿قل بل ملة إبراهيم حنيفاً﴾^(٤) ، وهذه الآيات تدل على أن الشريعة اللاحقة ليست مربة للشرعية السابقة على نحو الإطلاق بل مكتملة لها ، ولذا نحن يؤمن بأنبياء الله وكتبه ورسوله ، قال الله تعالى : ﴿والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله﴾^(٥) .

(١) سورة المائدة ، الآية ٣

(٢) سورة الشورى ، الآية : ١٣ .

(٣) سورة المائدة ، الآية : ٥ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٣٥

(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٨٥ .

بل لا يعقل نسخ جملة من الأحكام كوجوب الاعتقاد بالمعارف الإلهية
الحقة ووجوب العدل وحرمة الظلم .

نعم نسخت بعض الأحكام وإلا فجميع الأديان مشتركة في التوحيد والنبوة
والمعاد ، بل الإمامة ، لأنه كان لكل نبي وصي ، فالشرائع إنما هي مدارس
إلهية تكاملية إلا بالنسبة إلى جملة من الأحكام التي كانت ذات مصالح زمنية
وكانت في أغلبها مشقة اقتضت المصلحة تحميلها على بعض الأمم ، ويدل
على ذلك قوله تعالى : ﴿ربنا ولا تحمل علينا اصرأ كما حملته على الذين من
قبلنا﴾^(١) ، الآية . .

وبالجملة ، نسخ الأديان بالمعنى الذي قلنا من محيى الشرائع كل تلو
الأخرى أمر بديهي ضروري تاريخياً لا محال لإبكاره ، فاليهود مجازفون في هذه
الدعوى التي تكذبها حتى توراتهم المبحرمة وقد سمعت أن عيسى (ع) قد بشر
بمجيء نبيا (ص) ، وقال الله تعالى : ﴿واذ قال عيسى بن مريم يا بني إسرائيل
إني رسول الله اليكم مصدقاً لما بين يدي من التوراة ومبشراً برسول يأتي من
بعدي اسمه أحمد﴾^(٢) وبما هيئت على ذلك معرفة الأحبار بسوة نبيا (ص) وعلم
الرهبان بسماته وصماته .

المطلب الثاني : في الاستدلال على امتناع النسخ في الأحكام عقلاً والجواب
عنه :

يمكن أن يستدل على امتناع النسخ بأمريين :

١ - الشيء لا يحلوا ما أن يكون د مصلحة يؤمر به لأجلها أم لا ، فإن كان
دا مصلحة وجب عقلاً أن يؤمر به كل مكلف في كل زمان على مذهب العدالة
والإمامية القائلين بالتحسين والتفسيح العقبيين ، وإن لم يكن ذا مصلحة وجب

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٨٦

(٢) سورة الصف ، الآية : ٦

ألا يؤمر به فضلاً عما إذا كان فيه معسدة إذ وجب أن يهي عنه ، ومن المعلوم أن النسخ عبارة عن إزالة الحكم عن النوع المناسب له وهو وعاء التشريع ، فإذا أمر الشارع بشيء في زمان لا يمكن أن يهي عنه في زمان آخر .

والجواب عن هذا الدليل أن الأفعال من حيث الحسن والقبح على نوعين :

الأول ما يكون حساً أو قبيحاً في جميع الأزمنة والأمكنة ، ولكل شخص وفي كل حال ، نظير الاعتقاد قساً بالمعارف الإلهية الحق لأبيه حسن وعدل في عالم العبودية وموافق للرايين العقيدة التي لا تكون قابلة للتخصيص والاستثناء ، لأن قاعدة شوء المعلول عن العلة واحتياح الممكن المسوق بالعدم إلى الواحد الموجد له ، لا تختص بشخص دون شخص وزمان دون زمان آخر وحالة دون أخرى ، وبذلك يحكم العقل بوجوب عقد القلب بالواحد الحائق للممكنات ويحكم بفتح الواحد به تعالى وتقدس

الثاني ما يكون بحسب طبيعته الأولى حساً أو قبيحاً ولكن ربما يطرأ عليه عنوان ينقلب به عما كان عليه من الحسن أو القبح ، ولذا قالوا بأن حسن الأفعال وقبحها كما يكون بالذات يكون أيضاً بالوحوه والاعتبارات ، وقالوا بأن ضرب اليتيم من هذا القسم ، إذ ضربه بما هو ضرب إيذاء وظلم ، فهو قبيح لا محالة ، ولكن ضربه للتأديب حسن ، وبحر إذ يقبل ذلك نقول بأن السر في انقلاب الحكم في نظير المثال المذكور إنما هو لعروض عنوان حسن على الفعل يكون أولى مطابقة لعنوان العدل من أصل الفعل فالإنقلاب في الحقيقة موضوعي وليس بحكمي فقط ، وتوضيح ذلك أن العدل هو الاستواء حسن وله عنوان عام ذو مصاديق غير محصورة بمقدار الموجودات ، فالعدل قابل للإطباق على النظام الكوني من الدرة إلى الدروة ، وكذا ما يقابله من الظلم وهو التجاور عن الإستواء وله مصاديق عديدة ، فالعدل في نظام الشمس إشراقها ، والظلم

وهو التعدي عن الاستواء تكويرها ، والعدل في المجموعة العلوية إلتصاق أجزاء كل موجود علوي فيها بعضها ببعض مع حفظ مقدار نور كل واحد منها ومقدار بعد كل عن الآخر ، فأنعطارها وتعت أجرائها كالمهين المنفوش إنما هو خلاف عدلها الكوني ونظامها الوجودي ، وهذا المقياس موجود في كل شيء مادياً كان أو معنوياً ، فالعدل في المزاج إنما هو امتواء سبة كل عنصر من العناصر الموحدة في البدن مع الآخر وفقاً للحقيقة الإلهية المتقنة ، وإن شئت عرت بتعبير القدماء من التعادل بين الأحلاط الأربعة ، بحيث لو راد خلط ونقص آخر لانحرف المزاج وزال العدل وأقصى ذلك إلى الموت ، وصح للسعدي أن يقول :

چون یکی چهار شد^(١) غالب جان شیریں بر آید ار قالب

والعدل في الأخلاق إما هو تنظيم المرائر الهيمية والسبعية والإنسانية ، والظلم فيها انحرافها عن الإستواء بالإنحطاط أو الإرتفاع غير الموزونين ، والعدل في القوة السعية شجاعة وانحرافها السروي جبن ، وانحرافها الصعودي تهور ، وحيداك تقول بأن ضرب اليتيم انحراف عن الحقوق الشرية والحدود النظامية ، لأنه تصرف فيما ليس للمتصرف التصرف فيه ، لأن الضارب شخص واليتيم شخص آخر وليس اليتيم عبداً مقهوراً للضارب ، فصره ظلم والظلم قبيح ، ولكن العلم بالمعارف بحقة والنظام العملي والتخلق بالأخلاق المأصلة والتجنب عن الرذائل السيئة عدل ، والعدل حسن ، وإذا تعارض العدل الأول مع الأخير ، فلا ريب في كون المدار على الأخير دون الأول ، فصرب اليتيم تأديباً له ايجاد للعدل في مراحه الروحي وهذا العدل الروحي الإنساني أعلى رتبة وأرفع درجة من العدل البدني ، فيراد الصرب على البدن وإن كان جوراً ، إلا أنه لما كان سبباً لإيجاد الفضائل في الروح - وهو العدل المعنوي -

(١) الأحلاط الأربعة : الصغراء - السوداء - البلمع - الدم

كان حسناً ، فالوحيه والإعتبارات المعيرة للحسن أو القبح إلى ضديهما كلها من هذا القبيل فتعطل ، وبعد ذلك نقول بأن الحسن ما دام حسناً يكون مأموراً به ، وكذلك القبح ما دام قبيحاً يكون مهيأً عنه ، والأحكام المنسوخة حيث كانت متعلقاتها ذات مصالح رمية صارت مأموراً بها في تلك الظروف والأزمنة ونسخت بعد ذلك بالمعنى الصحيح للنسخ الذي سوافيك به .

ولا سبيل للإشكال في نسخها من ناحية المصلحة والملاك ، ولكمال التوضيح دقق الطر في أمر إبراهيم (ع) بدخ ولده ثم نسخ هذا الأمر بعد حضور وقت العمل والشروع في مقدماته ، فريضة المسبية للقتل ، نعم ربما يقال بأن الأوامر الإحتبارية التي تنسخ ليست من مقول النسخ المصطلح المبحوث عنه ، لأن الحكم المنسوخ لا مد وأن يكون متعلقاً بالمتعلق به حقيقة : لا على نحو الوصف بحال متعلق الموصوف ، والأمر سهل بعد عدم التفاوت إلا من ناحية أن في الأوامر الإحتبارية الأمر الواقعي ومتعلقه ظاهري ، وفي النسخ المصطلح متعلق الحكم واقعي والإستمرار ظاهري

وتوضيح ذلك أن في كليهما يرد أشكال الملاك ، فيقال في مورد الأمر بالدخ مثلاً ملاك الدخ موحود بدليل الأمر به ، فلم لم يتحقق الدخ واكتفى الأمر بمقدماته مصرحاً بأنك قد صدقت الرؤيا ، وإن لم يكن فيه ملاك ، فلم أمر إبراهيم به كما سمعت هذا الاشكال في مورد النسخ المصطلح ؟ ، والجواب عن الاشكال في الأول أن العرض هو الإحتار وقد حصل ، وعن الاشكال في الثاني أن الملاك قابل للتغيير وربما يتغير ، وملخص الكلام أنه يمكن أن تكون في الشيء بحسب الظروف الرمائية مصلحة إلى أن يأتي زمان آخر ، وربما تتحقق للشيء مصلحة قاهرة بالنسبة إلى المصلحة الموجودة فيه سابقاً ، كما إذا اقتضت مصلحة السهيل رفع اليد عن جملة من الأحكام الشاقة ، ويشهد على ذلك ما نطلبه من الله سبحانه بقولنا حكياً لكلام الله ﴿ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا

أو أخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا اصرأ كما حملته على الذين من قبلنا» (١) .

٢ - إن النسخ يستلزم الداء وهو ملازم للجهل ، فسح الأحكام يستلزم جهل الله بالعواقب ، وهذا محال لأن التشريع يشأ من علمه بالأصلح ، وعلمه تعالى بالأشياء تكوياً وتشريعاً عين داته القديمة ، والجهل يستلزم القصص أولاً والواجب منه عنه والاقلا ب ثانياً والواحد ليس محلاً للتغيير ، فالأحكام المطلقة زماناً غير المحدودة بعاية وغير المؤقتة بوقت - وجب استمرارها في صمود الزمان واستحال طروء الروال - النسخ - عليها

والجواب أن الإطلاق الزماني ليس من المدالبيل الإلتزامية للجمل الإنسانية الأمرة بشيء أو الناهية عنه ، وإنما هو نتيجة الإطلاق في مقام البيان - الحالي عن التقييد بزمان دون زمان - ، وتوضح ذلك أن للجمل المسوقة لبيان الأحكام إطلاقات ثلاثة بحسب طوعها الأولية ، وأعي بالطباع الارسال من السواحي الآتية وعدم التعيد بإحدى الميود الثلاثة

الأول : الإطلاق من جهة الأقرال

الثاني : الإطلاق من جهة الأحوال

الثالث : الإطلاق من جهة الزمان .

ونحن إذ نأخذ بالإطلاق الإفرادي للأشخاص في مثل : أكرم العلماء ، وللأشياء في مثل . اغرس شجرة ، ولا نفرق بين النحوي والصرفي في الأول ، ولا بين العنب والرطب في الثاني ، فكذلك لنا أن نأخذ بالإطلاق الزماني ، ونقول إن وجوب الصدقة حال تجوى السي (ص) مستمر بحسب الأرمة ، ولكن تلك الإطلاقات ليست مدالبيل إلتزامية للجمل المذكورة ، كما أنها ليست

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٨٦

مداليل مطابقة أو تصميمية لها بالضرورة ، ولما كان للمتكلم أن يخصص العام ويقيّد المطلق فكذلك له أن يسع ، ولذا قال الشيخ الأنصاري بأن النسخ تخصيص أرمائي ، ولكما يقول أن دليل النسخ حاكم على دليل المنسوخ حكومة مقامية .

وتنخيص الكلام أن النسخ إذا كان بحسب نفس الأمر وفي الواقع يكون مستلزماً لجهل البري حل وعلا ولكنه ليس كذلك ، بل هو إزالة للحكم في مرحلة الظاهر على نحو الحكومة المقامية كما مر ، وهو أنه في مورد النسخ لما كان المقام مقام الإطلاق من ناحية بيان رمان الحكم أخذ العرف بهذا الإطلاق وحكم بالاستمرار وأسند إلى الشارع تطبيقاً للظاهر على الواقع واستدلالاً بعالم الإثبات على عالم الثبوت واستمر حكم العرف باستمرار حكم الشارع إلى رمان ورود دليل النسخ وظهر للعرف ما كان محتجباً عليه وهو أن الحكم كان محدوداً من جهة الرمان إلى الحد الخاص الذي يبيّن دليل النسخ ، فالنسخ والبداء متوابعان في أنهما ظهور بعد للحكم ، وإن شئت قلت إبداء من الله للناس ما أحصى عليهم أو كان محتجباً عنهم ، وليسا يحدث علم له تعالى شأنه بعد عدم علمه كما هو واضح ، وأما المصحح للتعبير بالنسخ فلأنه إزالة للحكم في مرحلة الظاهر ، فلا يرد الإشكال بأن دليل النسخ على ما ذكرتم إنما جاء لبيان انتهاء أمد الحكم ، فالحكم لم يكن في نفس الأمر دائماً ، بل كان مؤقتاً إذ يقال في الجواب بأن النسخ ظاهري صوري ، نعم لو ذهب أحد إلى أن النسخ واقعي ورد عليه إشكال حدوث العلم للبري تعالى بعد جهله المستلزم لمحدود محدودية علم الله ولمحدود وقوع لتغير في ذات الله وكلاهما ماف لوجوب وجوده ، وقد يقرر الدليل العقلي على امتناع النسخ بتضريب يجمع بين الدليلين السابقين فيقال إن نسخ الحكم إما أن يكون لحكمة ظهرت لله تعالى بعد أن لم تكن ظاهرة له ، وإما مع عدم الحكمة فإن كان الأول لزم الإبداء في علم الله تعالى ، ومعنى الإبداء شؤبه رأي لم يكن ، فلا بد حينئذ من أن يكون الله جاهلاً

بالحكم والمصالح وتعالى الله عن ذلك لأن علمه بالمصالح الفردية والعائلية
والسوعية - النظامية - عبارة عن العلم بالأصلح ، والعلم بالأصلح - فردياً أو عائلياً
أو نظامياً - ذاتي له ، ولا يكون بين ذاته المقدسة وبين علمه وسائر صفاته اثنية
وميز وتفاوت ، إذ الصفات الدائمة لله تعالى لا تنفك عنه ولا تتعدد ولا تتكرر ،
فلا تكون صفاته زائدة على ذاته فيستحيل حدوث التعبير في الصفات كما في
الدات لأن الصفات عين الدات .

وان كان الثاني لرم اللغو والعبث في التشريع ، لأن التشريع كان على نحو
الدوام أولاً ثم نسخ ثانياً وهذا عبث ، والحكيم تعالى مسره عن العبث إذ أن
أفعاله طراً معللة بالأعراض ، وإن كانت وصلة للبشر ونافعة لهم ولم تكن عائدة
إليه تعالى وهو العلي بالذات ، ولذا قلنا في محله بأن الله تعالى فاعل بالعناية
والرعا ، بل لانتهاج الدات بالذات أدع وشرع معاً .

والجواب أن الأحكام ناشئة عن الحكم والمصالح إلا أنها ليست أبدية
مطلقاً ، بل بعضها مؤقتة وبعضها تحددية وبعضها دائمية حيث نعرف بوجدانك
أن شرب الخمر قبيح بحسب الطبع وحين لحظ هذا الصفة ، فالمراد من ظهور
الحكمة بعد الحفاء إن كان عبارة عن عدم علمه تعالى بذلك فهو ممنوع
ومستحيل ، وإن كان انكشاف محدودية المصلحة السابقة أو تجديدها فيما سيأتي
من الزمان فهو حق ولا محيص عن الإعراف به ، فتلخص أن السح عبارة عن
بيان انتهاء أمد الحكم ، إلا أن صياغة الحكم على نحو العموم وإلقائه لا مؤقتاً
كان لمصلحة مختفية علينا ، كما في قوله تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ
صَدَقَةٌ﴾ (١) الآية . . . إذ أن المصلحة كانت في إبداء الحكم مطلقاً من جهة

(١) سورة المجادلة ، الآية : ١٢ .

الأفراد وسحبه الله تعالى بعد بحوى علي (ع) للبي (ص) وتصدقفه ، وكانت تلك المصلحة هي توجيه الآراء ولفت الأنظار إلى مقام علي (ع) ، وأن من احتصر بهذه الميزة والعضية يكون أولى ، أساس بالحلافة وأبررهم في المنقبة وأقربهم إلى البي (ص) ، وسحر لا نقول بأن المصلحة متمحصه في إعلامنا بالمنافقين التاركين للعمل بهذه الآية حتى يشكل علينا باستلزام ذلك نفاق كبار الصحابة بل يكفي في مصلحة السحح إظهار أولوية علي (ع) بالمناف والمكرمات من الصحابة .

وقد يستشكل في السحح بأن دليل السخ إن كان ناظراً إلى أن الحكم كان من الأول محدوداً بعبارة ومؤقتاً بوقت ، لرم ألا يكون هناك نسخ في الواقع لأن السحح هو الإزالة ، ولا إزالة في الحكم المحدود بعبارة حين تحقق العبارة ، وإن كان ناظراً إلى أن الحكم المؤبد في الواقع أزيل من لوح التشريع لرم الناقص ، والحواب اختيار الشق الأول ، وأن النسخ قطع وإزالة في مرحلة الظاهر لا في نفس الأمر والواقع وأن المصلحة كانت في إقرار العموم أفراداً أو أزماناً فلا يكون في السحح محدود كما لا يكون في التخصيص محدود

تبصرة :

ذهب أبو مسلم بن بحر الاصمهاقي إلى عدم وقوع السخ في الأحكام وتحشم في موارد السخ أموراً تحرج تلك الموارد عن كونها نسخاً إلا أن إنكار النسخ مكابرة محضه ومحاولة لإحفاء ما هو بديهي ، نعم قد استدل على عدم وقوعه في الخارج بقوله تعالى ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ﴾^(١) ، فتوهم أن السخ إبطال للقرآن .

والجواب أن بيان الغاية ممن بيده البيان ليس إبطالاً ، كيف والقرآن ينص

(١) سورة فصلت ، الآية . ٤٢

على جوار النسخ في قوله تعالى : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ﴾^(١) فلا مانع عقلاً من النسخ ولا دليل سمعاً على عدم وقوعه .

المطلب الثالث :

قد أطال العلماء البحث في موارد النسخ ولا سيما علماء العامة ، ففي - الإتيان - للسيوطي في المسألة السابعة من النوع السابع والأربعين في ناسخه ومنسوخه : النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب .

أحدها : ما نسخ تلاوته وحكمه معاً ، قالت عائشة : كان ما أنزل عشر رصعات معلومات فنسخ بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله (ص) وهي مما يقرأ من القرآن : رواه الشيحان وقد تكلموا في قولها وهي مما يقرأ من القرآن فإن طاهره بقاء التلاوة وليس كذلك وأحيب بأن المراد قارب الوفاة أو أن التلاوة نسخت أيضاً ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله (ص) فتوفي وبعض الناس يقرأها .

وقال أبو موسى الأشعري خولت ثم رعت ، وقال مكّي هذا المثال فيه المسوخ غير متلو والناسح أيضاً غير متلو ، ولا أعلم له نظيراً^(٢)

الضرب الثاني : ما نسخ حكمه دون تلاوته ، وهذا الضرب هو الذي فيه الكتب المؤلفة وهو على الحقيقة قليل جداً وإن أكثر الناس من تعديد الآيات فيه فإن المحققين منهم كالقاضي أبي بكر بن العربي بين ذلك وأتقنه ، والذي أقوله

(١) سورة البقرة ، الآية ١٠٦

(٢) ذكرنا في باب الرضاع أن قول المعصوم (ع) كان يقال عشر رصعات محمول على التقية بقربة أن هذا هو قول العامة ، ولشاهد على صدق قولك ما نرى من أن عائشة أسندت عشر رصعات إلى القرآن ، ثم لم تفسح حتى اكتفت في الرضاع المحرم على خمس رصعات وقد أحداً موثقاً زياد بن سرقه يد له على أن العدد المحرم خمس عشرة رصة ، ومن العجيب ما عن بعض من لمصير إلى لعشره وطرح خمسة عشر رصة

إن الذي أورده المكثرون أقسام ، قسم ليس من النسخ في شيء ولا من التخصيص ولا له بهما علاقة بوجه من الوجوه ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾^(١) ، ﴿وانفقوا مما رزقناكم﴾^(٢) ، ونحو ذلك . قالوا انه منسوخ بآية الزكاة وليس كذلك بل هو باق .

أما الأولى فلإنها خبر في معرض الثناء عليهم بالانفاق ، وذلك يصلح أن يفسر بالزكاة وبالانفاق على الأهل وبالانفاق في الأمور المدوية كالأعانة والإصافة ، وليس في الآية ما يدل على أنها نفقة واجبة غير الزكاة . والآية الثانية يصلح حملها على الزكاة ، وقد صرت بذلك

وكذا قوله تعالى : ﴿أليس الله بأحكم الحاكمين﴾^(٣) ، قيل : انها مما نسخ بآية السيف وليس كذلك ، لانه تعالى أحكم الحاكمين أبداً لا يقل هذا الكلام النسخ وإن كان الأمر بالتفويض وترك المعاقبة ، وقوله في البقرة ﴿وقولوا للناس حسناً﴾^(٤) ، عده بعضهم من المنسوخ بآية السيف ، وقد غلطه إبن الحصار بأن الآية حكايه عما أحياه على أي إسرائيل من الميثاق فهو خير ، فلا نسخ فيه ، وقس على ذلك قوله

وقسم هو من قسم المحصور لا من قسم المنسوخ : وقد اعتنى إبن العربي بتحريره فأجاد كقوله ﴿ان الإنسان لفي خسر الا الذين آمنوا﴾^(٥) ، و﴿الشعراء يتبعهم الغاؤون - إلى قوله - الا الذين آمنوا﴾^(٦) ، فاعفوا

(١) سورة البقرة ، الآية ٣ ، والأعمال ٣ ، والفتح ٣٥ والقصص ٥٤ ، والسجدة :

١٦ ، والشورى ٣٨

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٤ والمناظون : ١٠

(٣) سورة التين ، الآية : ٨ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٨٣

(٥) سورة العصر ، الآيتان ٣ و٢

(٦) سورة الشعراء ، الآيتان : ٢٢٤

واصفحوا حتى يأتي الله بأمره»^(١) ، وغير ذلك من الآيات التي خصت باستثناء أو غاية ، وقد أخطأ من أدخلها في المنسوخ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾^(٢) .

قيل انه نسخ بقوله : ﴿والمحصنات من الدين أوتوا الكتاب﴾^(٣) ، وإنما هو مخصوص به ، وقسم رفع ما كان عليه الأمر في الجاهلية أو في شرائع من قبلها أو هي أول الإسلام ولم يزل في القرآن كإبطال نكاح ساء الأباء ومشروعية القصاص والدية وحصر الطلاق في الثلاث وهذا إدخاله في قسم النسخ قريب ولكن عدم إدخاله أقرب ، وهو الذي رجحه المكي وغيره ، ووجهه بأن ذلك لو عد في النسخ لعد جميع القرآن منه ، إذ كله أو أكثره رافع لما كان عليه الكفار وأهل الكتاب .

قالوا وإنما حق النسخ والمسوخ أن تكون آية نسخت آية ، انتهى نعم ، النوع الآخر منه وهو رافع ما كان في الإسلام إدخاله أوجه من القسمين قبله ، إذا علمت ذلك فقد حرج من الآيات التي أوردتها المكثرون الحم المغير مع آيات الصفح والعمو إن قلنا أن آية السيف لم تسحها وبقي ما يصلح لذلك عدد يسير ، وقد أفردته بأدلته في تأليف لطيف ، وها أنا أوردتها هنا محرراً ، فمن المقررة قوله تعالى : ﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت﴾^(٤) الآية ، مسوخة قيل : بآية الموارث ، وقيل . بحديث . «ألا لا وصية لوارث» ، وقيل : بالأجماع ، حكاه ابن العربي ، وقوله تعالى : ﴿وعلى الذين يطيقونه

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٠٩

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٢١

(٣) سورة المائدة ، الآية : ٥ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٨٠

فدية»^(١) ، قيل منسوخة بقوله : ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾^(٢) ،
وقيل : محكمة ولا مقدرة ، قوله : ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث﴾^(٣) ،
ناسخة لقوله : ﴿كما كتب على الذين من قبلكم﴾^(٤) ، لأن مقتضاها الموافقة
فيما كان عليهم من تحريم الأكل ولو طه بعد النوم ، ذكره ابن العربي ، وحكى
قولاً آخر أنه نسخ لما كان بالسنة ، قوله تعالى : ﴿يسألونك عن الشهر
الحرام﴾^(٥) الآية ، منسوخة بقوله : ﴿ولم تأتوا المشركين كافة﴾^(٦) الآية ،
أخرجه إسن جرير عن عطاء بن ميسرة ، قوله تعالى . ﴿والذين يتوفون منكم
- إلى قوله - : متاعاً إلى الحول﴾^(٧) ، منسوخة بآية أربعة أشهر وعشراً والوصية
منسوخة بالميراث ، والسكنى ثالثة عند قوم منسوخة عند آخرين بحديث ولا
سكنى ، قوله تعالى : ﴿وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به
الله﴾^(٨) ، منسوخة بقوله تعالى ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾^(٩) ، ومن
آل عمران قوله تعالى : ﴿انظروا الله حق تقاته﴾^(١٠) ، قيل أنه منسوخ بقوله :
﴿فانظروا الله ما استطعتم﴾^(١١) ، وقيل : لا ، بل هو محكم وليس فيها آية يصح
فيها دعوى النسخ غير هذه الآية ، ومن الساء قوله تعالى : ﴿والذين صدقت

(١) سورة البقرة ، الآية . ١٨٤

(٢) سورة البقرة ، الآية . ١٨٥

(٣) سورة البقرة ، الآية . ١٨٧

(٤) سورة البقرة ، الآية . ١٨٣

(٥) سورة البقرة ، الآية . ٢١٧

(٦) سورة التوبة ، الآية . ٣٦

(٧) سورة البقرة ، الآية . ٢٤٠

(٨) سورة البقرة ، الآية . ٢٨٤

(٩) سورة البقرة ، الآية . ٢٨٦

(١٠) سورة آل عمران ، الآية . ١٠٢

(١١) سورة التاعان ، الآية : ١٦

أيمانكم فاتوهم نصيهم^(١) ، منسوخة بقوله : ﴿وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾^(٢) ، قوله تعالى . ﴿وإذا حضر القسمة﴾^(٣) الآية ، قيل مسوخة وقيل لا ولكن تهاون الناس في العمل بها ، قوله تعالى : ﴿واللاتي يأتين الفاحشة﴾^(٤) الآية ، منسوخة بآية النور ، من المائدة قوله تعالى : ﴿ولا الشهر الحرام﴾^(٥) ، منسوخة باباحة القتل فيه ، قوله تعالى : ﴿لأن جلاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم﴾^(٦) ، منسوخة بقوله : ﴿وان احكم بينهم بما انزل الله﴾^(٧) ، قوله تعالى . ﴿أو آخرا من غيركم﴾^(٨) ، مسوخة بقوله : ﴿واشهدوا ذوي عدل منكم﴾^(٩) ، ومن الأنفال قوله تعالى : ﴿ان يكن منكم عشرون صابرون﴾^(١٠) الآية ، منسوخة بالآية بعدها ، ومن براءة قوله تعالى : ﴿انفروا خفافاً وثقالاً﴾^(١١) ، منسوخة بآيات العذر وهو قوله تعالى : ﴿ليس على الأعمى حرج﴾^(١٢) الآية ، وقوله : ﴿ليس على الصمماء﴾^(١٣) الآيتين ، ويقول : ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة﴾^(١٤) ، ومن النور قوله تعالى :

(١) سورة النساء ، الآية ٣٣

(٢) سورة الأنفال ، الآية ٧٥

(٣) سورة النساء ، الآية ٨

(٤) سورة النساء ، الآية ١٥

(٥) سورة المائدة ، الآية ٢

(٦) سورة المائدة ، الآية ٤٢

(٧) سورة المائدة ، الآية ٤٩ .

(٨) سورة المائدة ، الآية ١٠٦

(٩) سورة الطلاق ، الآية ٢

(١٠) سورة الأنفال ، الآية ٦٥

(١١) سورة التوبة ، الآية ٤١ .

(١٢) سورة النور ، الآية ٦١ .

(١٣) سورة التوبة ، الآية ٩١

(١٤) سورة التوبة ، الآية ١٢٢ .

﴿الزاني لا ينكح الا زانية﴾^(١) الآية ، منسوخة بقوله : ﴿وانكحوا الايامى منكم﴾^(٢) ، قوله تعالى : ﴿ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم﴾^(٣) الآية قيل . منسوخة ، وقيل : لا ، ولكن تهاون الناس في العمل بها ، ومن الأحزاب قوله تعالى : ﴿لا يحل لك النساء﴾^(٤) الآية ، منسوخة بقوله : ﴿إنا أحللنا لك أزواجك﴾^(٥) الآية ، ومن المحاذلة قوله تعالى : ﴿إذا ناجيتم الرسول فقدموا﴾^(٦) الآية ، منسوخة بالآية بعدها ، ومن الممتحنة قوله تعالى : ﴿فأتوا الذين ذهبوا أزواجهم مثل ما أنفقوا﴾^(٧) ، قيل مسح بآية السيف وقيل بآية الغنيمة وقيل محكم ، ومن المرسل قوله ﴿تم الليل الا قليلاً﴾^(٨) ، منسوخ بأخر السورة ثم نسخ الآخر بالصوات الخمس ، فهذه إحدى وعشرون آية منسوخة على خلاف في بعضها لا يصح دعوى النسخ في غيرها ، والأصح في آية الاستئذان والقسمة الأحكام فصارت تسعة عشر ، ويضم إليها قوله تعالى : ﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾^(٩) على رأي إسحاق بن عمار أنها منسوخة بقوله : ﴿فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾^(١٠) الآية ، فتمت عشرون ، إلى آخر كلام السيوطي في الانتعان .

وقال الحاجبي في المختصر الجمهور على جواز نسخ التلاوة .

-
- (١) سورة النور ، الآية : ٣ .
 - (٢) سورة النور ، الآية : ٣٢ .
 - (٣) سورة النور ، الآية : ٥٨ .
 - (٤) سورة الأحزاب ، الآية : ٥٢ .
 - (٥) سورة الأحزاب ، الآية : ٥٠ .
 - (٦) سورة المجادلة ، الآية : ١٢ .
 - (٧) سورة الممتحنة ، الآية : ١١ .
 - (٨) سورة المزمل ، الآية : ٢ .
 - (٩) سورة البقرة ، الآية : ١١٥ .
 - (١٠) سورة البقرة ، الآية : ١٤٤ و ١٤٩ و ١٥٠ .

وقال العضدي في شرحه : السخ إم لتلاوة فقط أو للحكم فقط أو لهما معاً والثلاثة جائزة ، وخالف فيه بعض المعترلة ، لنا أن نقطع بالجواز فإن جواز تلاوة الآية حكم من أحكامها وما يدل عليه من الأحكام حكم آخر لها ولا تلازم بينهما وإذا ثبت ذلك فيجوز مسح أحدهما كسائر الأحكام المتباعدة ولنا أيضاً الوقوع وأنه دليل الجواز ، أما التلاوة فقط فلما روى عمر أنه كان فيما أنزل : « الشيخ والشيخة إذا رزينا فارجموهما الشة نکالا من الله » وحكمه ثابت وإن حصص بالاحصان ، وأم الحكم فكسح الاعتداد بالحول واللفظ مقروء ، وأما هما معاً فما روت عائشة أنه كان فيما أنزل : « عشر رصعات محرمات » وقد نسخ تلاوته وحكمه ، انتهى المقصود من كلامهما

أقول يظهر من هؤلاء - علماء العامة - الاختلاف الكثير في مقدار السخ وإن كانوا متفقين على الظاهر في جواز مسح التلاوة مع حكمها أو لا مع حكمها ، وأنت خير بأن ذلك هو التحريف بالنقصة الذي قد مر ما بطلانه ثم أنه لا يمكن موافقتهم في مقدار المسوخ من الآيات إذ أن التحصيل أو التقييد أو بيان أكمل المصاديق أو العدل التخييري أو ما شابه ذلك لا يكون من السخ المصطلح قطعاً .

وفي مقابل هؤلاء المكثرين للمسح من أنكر وقوعه إطلاقاً وهو أبو مسلم ابن بحر الاصفهاني إذ قال بجواز السخ وعدم وقوعه زاعماً أن قوله تعالى : ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾^(١) ، يدل على عدم النسخ لأن النسخ إبطال للمنسوخ ، وقد تصدى للجواب عن موارد النسخ ، ولكنه توهم فاسد لأن معنى الآية أن القرآن بما هو كلام الهي ومهج عبادي وقانون نظامي وميزان أخلاقي ومعيار إصلاحي ومنبع للعلوم وشامل للسعادات الدنيوية والأخروية وكافل للعدالة الفردية والاجتماعية وجامع للجوامع الخيرية ودافع للردائل

(١) سورة فصلت ، الآية : ٢٢

والشروع على نحو العموم والكلية ، لا يتصور في أي جانب من جوانبه توهم العثور على خطأ ولا يتقدمه كتاب سماوي أو قانون عقلي يقتضي بطلانه ولا يأتي من بعده كتاب سماوي أو رشد فكري يوجب بطلانه ، وليس معنى الآية أنه لا يأتي لعامة خاص ولا لمطبعة مقيد ولا لحكمة عاية

وأما علماء الشيعة فقد وافق الشيخ الطوسي (قده) علماء العامة في أغلب الموارد التي قالوا بالنسخ فيها ، فقال في العدة :

فصل في ذكر جوار نسخ الحكم دون التلاوة ، ونسخ التلاوة دون الحكم ، جميع ما ذكرناه جائر دخول السح فيه لأن التلاوة إذا كانت عبادة ، والحكم عبادة أخرى حار وقوع السح في إحداهما مع بقاء الآخر كما يصح ذلك في كل عادتين ، وإذا ثبت ذلك حاز نسخ التلاوة دون الحكم والحكم دون التلاوة ، - إلى أن قال - : وأما نسخ التلاوة مع بقاء الحكم فلا شبهة فيه لما قلناه من جوار تعلق المصلحة بالحكم دون التلاوة - إلى أن قال - : وأما جواز السح فيهما فلا شبهة أيضاً فيه لجواز تغير المصلحة فيهما وقد ورد السح بجميع ما قلناه لأن الله تعالى نسخ اعتداد المحزون بربص أربعة أشهر وعشراً ونسخ التصديق قبل المواجهة ، ونسخ ثبات الواحد للعشرة ، وإن كانت التلاوة باقية في جميع ذلك ، وقد نسخ أيضاً التلاوة وبقي الحكم على ما روى من آية الرجم من قوله : « الشيخ والشيعة إذا ربا فارجموهما البتة نكالا من الله » وإن ذلك مما أنزله الله والحكم باق بلا خلاف ، وكذلك روى في تنابع صيام كفارة اليمين في قراءة عبد الله بن مسعود لأنه قد نسخ التلاوة والحكم باق عند من يقول بذلك وأما نسخهما معاً فمثل ما روى عن عائشة أنها قالت : كان فيما أنزله تعالى عشرة رصعات يحرم ثم نسخت بخمس عشرة فخبرت بنسخه تلاوة وحكماً ، وإنما ذكرنا هذه المواضع على جهة المثال ولو لم يقع شيء منها لما أخل بجواز ما ذكرناه وصحته لأن الذي أجاز ذلك ما قدمناه من الدليل وذلك كاف في هذا الباب انتهى كلامه (ره) .

وفي البحار^(١) نقلاً عن تفسير العمادي فمما سأله عن الناسخ والمنسوخ فقال (ع) : « ان الله تبارك وتعالى بعث رسوله (ص) بالرافة والرحمة فكان من رافته ورحمته انه لم ينقل قومه في أول نوبته عن عاداتهم حتى استحکم الإسلام في قلوبهم وحلت الشريعة في صدورهم فكانت من شريعتهم في الجاهلية أن المرأة إذا زنت حبست في بيت وأقيم بأودها حتى يأتي الموت وإذا زنى الرجل نفوه عن مجالسهم وشموه وآذوه وعيروه ولم يكونوا يعرفون غير هذا قال الله تعالى في أول الإسلام : ﴿واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلاً ، واللذان يأتيانها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما ان الله كان تواباً رحيماً﴾^(٢) ، (٣)

فلما كثر المسلمون وقوي الإسلام و ستوحشوا أمور الجاهلية أرسل الله تعالى : ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾^(٤) إلى آخر الآية فسخت هذه الآية آية الحس والاعتدال .

ومن ذلك أن العدة كانت في الجاهلية على المرأة سه كاملة وكان إذا مات الرجل ألفت المرأة حلف طهرها شيئاً بكرة وما جرى مجراها ثم قالت : البعل أهون علي من هذه فلا أكتحل ولا أمتشط ولا أنطيب ولا أتروح سه فكانوا لا يحرحون من بينها بل يحرون عليها من بركة من روحها سه ، فأمر الله تعالى في أول الإسلام : ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليهن﴾^(٥) إلى آخر الآية

(١) سورة النساء ، الآيةان : ١٥ - ١٦

(٢) بحار الأنوار ٩٠ ص ٦ باب ما ورد عن أمير المؤمنين في أصف الآيات

(٣) سورة النور ، الآية ٢

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٤

ومن ذلك أن الله تبارك وتعالى لما بعث محمداً (ص) أمره في بدو أمره أن يدعو بالدعوة فقط وأنزل عليه : ﴿يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، وبشر المؤمنين بأن لهم من الله فضلاً كبيراً ، ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع أذنهم وتوكل على الله وكفى بالله وكيلاً﴾^(١) ، فعنه الله تعالى بالدعوة فقط وأمره أن لا يؤذيهم فلما أرادوه بما هموا به من تبيت أمره الله تعالى بالهجرة وفرض عليه القتال فقال سبحانه ﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير﴾^(٢) ، فلما أمر الناس بالحرب جرعوا وخافوا فأمر الله تعالى ﴿ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يحشون الناس كحشية الله أو أشد خشية وقالوا ربنا لم كتب علينا القتال لولا أخرتنا إلى أجل قريب﴾^(٣) ، إلى قوله سبحانه ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة﴾^(٤) فسححت آية القتال آية الكف فلما كان يوم بدر وعرف الله تعالى حرج المسلمين أنزل الله تعالى على نبيه - ﴿وان جنتحوا للمسلم فاحتج لها وتوكل على الله﴾^(٥) ، فلما قوي الإسلام وكثر المسلمون أمر الله ﴿فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم﴾^(٦) ، فسححت هذه الآية التي أدن لهم فيها أن يحتجوا ثم أنزل سبحانه في آخر السورة - ﴿فافتنوا لمشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم﴾^(٧) إلى آخر الآية ومن ذلك أن الله تعالى فرض القتال على

(١) سورة الأحراب ، الآية . ٤٥ - ٤٨

(٢) سورة الحج ، الآية - ٣٩

(٣) سورة النساء ، الآية - ٧٧

(٤) سورة النساء ، الآية - ٧٨

(٥) سورة الأنفال ، الآية - ٦١

(٦) سورة محمد ، الآية - ٣٥

(٧) سورة التوبة ، الآية - ٥

الأمة فجعل على الرجل الواحد أن يقتل المشركين فقال : ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾^(١) إلى آخر الآية . ثم نسخها سبحانه فقال : ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾^(٢) إلى آخر الآية فنسخ بهذه الآية ما قبلها فصار من فر من المؤمنين في الحرب فإن كانت عدة المشركين أكثر من رجلين لرجل لم يكن فاراً من الزحف وإن كان العدد رجلين لرجل كان فاراً من الزحف وقال (ع) ومن ذلك نوع آخر وهو أن رسول الله (ص) لما هاجر إلى المدينة اخفى بين أصحابه من المهاجرين والأنصار جعل الموارث على الأخوة في الدين لا في ميراث الأرحام وذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ - إِلَى قَوْلِهِ سَخَّرَ - وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجَرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يَهَاجَرُوا﴾^(٣) ، فاحرح الأقارب من الميراث وأنته لأهل الهجرة وأهل الدين خاصة ، ثم عطف بالقول فقال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوا نَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفُسَادٌ كَبِيرٌ﴾^(٤) فكان من ماب من المسلمين بصير ميراثه وتركته لأبيه في الدين دون القرابة والرحم الوشيحة فلما قوي الإسلام أنزل الله - ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَرْوَاجُهُ أَمْهَاتُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾^(٥) ، فهذا المعنى مسح آية الميراث ، ومنه وجه آخر وهو أن رسول الله (ص) لما بحث كانت الصلاة إلى قبلة بيت المقدس سنة بني إسرائيل

(١) سورة الأنفال ، الآية ٦٥

(٢) سورة الأنفال ، الآية ٦٦

(٣) سورة الأنفال ، الآية ٧٢

(٤) سورة الأنفال ، الآية ٧٣

(٥) سورة الأحزاب ، الآية ٦

وقد أخبرنا الله بما قصه في ذكر موسى (ع) أن يجعل بينه قبة وهو قوله : ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَ الْقَوْمَ كَمَا بِمَكْرٍ يَسَّرْنَا ۖ وَاجْعَلُوا يَسُونَكُمْ قِبْلَةً﴾^(٢) ، وكان رسول الله (ص) في أول مبثته يصلي إلى بيت المقدس جميع أيام مقامه بمكة وبعد هجرته إلى المدينة بأشهر ، فعبرته اليهود وقالوا أنت تابع لقبلتنا فأحزن رسول الله (ص) ذلك منهم فأنزل الله تعالى عليه وهو يقلب وجهه في السماء ويتنظر الأمر . ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلْتُوَلِّينَا قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ۚ لِلَّهِ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾^(٣) - يعني اليهود في هذا الموضع - ، ثم أخبرنا الله عز وجل ما العلة التي من أجلها لم يحول قبلته من أول مبثته فقال تبارك وتعالى : ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعَ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ إِيْمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(٤) فسمى سبحانه الصلاة ههنا إيماناً ، وهذا دليل واضح على أن كلام البري سبحانه لا يشبه كلام الخلق كما لا تشبه أفعاله أفعالهم ، ولهذا العلة وأشبهها لا سلع أحد كنه معنى حقيقة تفسير كتاب الله وتأويله إلا نيته (ص) وأوصيائهم

ومن الناس ما كان مشتماً في لتوراة من العرائض في القصاص ، وهو قوله ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾^(٥) إلى آخر الآية ، فكان الذكر والأنثى والحر والعبد شرعاً سواء ، فسبح الله تعالى ما في التوراة بقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدِ

(١) سورة يونس ، الآية : ٨٧

(٢) سورة البقرة ، الآيتان : ١٤٤ - ١٥٠

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٤٣

(٤) سورة المائدة ، الآية : ٤٥

بالمبد والأثنى بالأثنى ﴿^(١)﴾ فسخت هذه الآية . ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس
بالنفس﴾ ^(٢) .

ومن الناس أيضاً أمور عبيطة كنت على بني إسرائيل في الفرائض فوضع
الله تعالى تلك الأصار عنهم وعن هذه الأمة فقال سبحانه . ﴿ويضع عنهم
أصრهم والأغلال التي كانت عليهم﴾ ^(٣) ، ومنه أنه تعالى لما فرض الصيام
فرض أن لا يكح الرجل أهله في شهر رمضان بليل ولا بالنهار على معنى صوم
بني إسرائيل في التوراة ، فكان ذلك محرماً على هذه الأمة ، وكان الرجل إذا
نام في أول الليل قبل أن يفطر فقد حرم عليه . لاكل بعد النوم أفطر أو لم يفطر ،
وكان رجل من أصحاب رسول الله (ص) يعرف بمطعم بن جبير شيعياً فكان في
الوقت الذي حفر فيه الخندق في حملة المسلمين وكان ذلك في شهر رمضان
فلما فرغ من الحفر وراح إلى أهله صلى المغرب وأطاعت عليه زوجته بالطعام
فغلب عليه النوم فلما أحضرت إليه الطعام أنهته فقال لها استعمليه أنت وإني قد
ممت وحرم عليّ وطوى إليه وأصبح أصاباً معاً إلى الخلق وحمل يحمر مع
الناس فعشى عليه فسأله رسول الله (ص) عن حاله فأجبه ، وكان في المسلمين
شأن يكحون نساءهم بليل سراً لفئة صبرهم فسأل النبي (ص) الله سبحانه في
ذلك ، فأنزل الله عليه ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس
لكم وأنتم لباس لهن علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا
عنكم فالآن باثروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم
الغيط الأبيض من الغيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ ^(٤) ،
فنسخت هذه الآية ما تقدمها

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٧٨ .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٤٥ .

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٧ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ .

ونسخ قوله تعالى ﴿وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون﴾^(١) ، قوله عز وجل . ﴿ولا يزالون محتلمين ، الا من رحم ربك ولذلك خلقهم﴾^(٢) ، أي للرحمة خلقهم .

ونسخ قوله تعالى : ﴿واذا حصر القصة اُولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه - واكسوهم﴾^(٣) - ﴿وقولوا لهم قولاً معروفاً﴾^(٤) ، قوله سبحانه : ﴿يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين﴾^(٥) إلى اخر الآية

ومن المسوخ قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حتى تفاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون﴾^(٦) ، نسخه قوله . ﴿فانقوا الله ما استطعتم﴾^(٧)

ونسخ قوله تعالى ﴿ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون من سكرأ ورقاً حناً﴾^(٨) ، آية التحريم وهو قوله جل ثناؤه ﴿قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغي بغير الحق﴾^(٩) ، والاثم هاهنا هو الحمر

ونسخ قوله تعالى ﴿ولن منكم الا واردةا كان على ربك حتماً مقصياً﴾^(١٠) ، قوله : ﴿ان الذين سبقت لهم منا الحسنى اولئك عنها مبعدون ،

(١) سورة الداريات ، الآية : ٥٦

(٢) سورة هود ، الايتان : ١١٨ و ١١٩

(٣) سورة النساء ، الآية ٥ وهي ﴿وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً﴾

(٤) سورة النساء ، الآية : ٨

(٥) سورة النساء ، الآية : ١١

(٦) سورة آل عمران ، الآية : ١٠٢

(٧) سورة التماين ، الآية : ١٦

(٨) سورة النحل ، الآية : ٦٧

(٩) سورة الاعراف ، الآية : ٣٣

(١٠) سورة مريم ، الآية : ٧١ .

لا يسمعون حسيبها وهم في ما اشتهت أنفسهم خالدون ، لا يحزنهم الفزع الأكبر^(١) .

وسبح قوله تعالى ﴿وقولوا للناس حسناً﴾^(٢) ، يعني اليهود حين هادنهم رسول الله (ص) فلما رجع من عروة نوك أنزل الله تعالى : ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاهرون﴾^(٣) ، فنسحت هذه الآية تلك الهدية ، انتهى كلامه

وأنت بعد الاطلاع على أقوال العلماء من الشيعة والسنة علمت اختلافهم في مقدار المسوخ من الآيات والأحكام .

ثم إن هناك اختلافاً آخر ، وهو الاختلاف في نسخ القرآن بالسنة ، فقد ذهب أهل الظاهر إلى أن قوله تعالى ﴿قل لا أحد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه﴾^(٤) ، مسوخ بما روي من أنه (ص) نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ، وأن الوصية للأقربين مسوخ بقوله (ص) لا وصية لوارث ، وإن جلد الرائي نسخ في مورد المحض بما ورد من رجمه ، وإن إباحة نكاح غير المحارم المستمدة من قوله تعالى ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾^(٥) ، قد نسخ بما ورد من عدم جواز نكاح ست الأح أو ست الأخت إلا بيدن عمتها أو حالتها ، بقوله (ص) لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ، بلذكروا أن السنة تنسخ السنة ، وذلك بطريق ما ورد من طرق العامة بأنه (ص) قال : كنت

(١) سورة الأنبياء ، الآيات : ١٠١ - ١٠٣

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٨٣

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٨٣ .

(٤) سورة الأنعام ، الآية : ١٤٥

(٥) سورة النساء ، الآية : ٢٤ .

نهيتكم عن ادخار لحوم الأصاحي ألا فادخروها»^(١) ، وكذا ما ورد أيضاً من طرقهم بأنه (ص) قال : « كُتِبَ بهيتكم عن ريادة القصور ألا فزوروها »^(٢) ، ومع ذلك كله حاول أبو مسلم من بحر لأصعها في الحواب عن موارد السح بتوجيهات ذكروها بأجوبتها في المطولات ، فأجاب عن اعتداد الروحة في وفاة زوجها حولاً كاملاً :

الروحة لو كانت حاملاً ومدة حملها حولاً اعتدت حولاً فلا سح بل هو تخصيص ، فأجابوه بأن المسرح كون الحول مداراً للاعتداد فلا يصح الجواب .

وأجاب عن آية المأخاة بأنها برلت لامتحان المسلمين وتعمير المؤمنين من المأفقيين منهم ، فلما حصل ذلك الأمير ارتفع ذلك الحكم لارتفاع مسه ، فأجابوه بأن لارم ذلك أن يكون أكثر الصحابة من المأفقيين

وأجاب عن آية الثبات بأن الحكم بأن إذا لو كانوا أقطالاً والمائتان في عاية الحسن والنصف بحيث يعلم قصورهم عن مقاومة العشرين وجب الثبات فيكون تخصيصاً ، فأجابوه بعد تسليم ما ادعاه بأن لارم ذلك ألا تكون خصوصية في العدد

وأجاب عن آية التوجه إلى الكعبة بأن حكم التوجه إلى بيت المقدس لم يزل بالكلية لوجوب التوجه إليه عند الاشتباه أو العذر فهو تخصيص لا سح ، فأجابوا بأن التوجه إلى بيت المقدس حال الاشتباه ليس مقصوداً لذاته ، والأحسن الجواب بالجمع عن هذا الحكم .

(١) مس ابن ماجه ج ٢ ص ١٥٥ باب ١٦ من باب ادخار لحوم الأصاحي .

(٢) كثر العمال ح ١٥ ص ٦٤٦ ح ٤٢٥٥٥ والعوالي ج ٢ ص ٦١ ح ١٦٣ .

المطلب الرابع :

الموارد المدهى فيها السخ على أقسام :

الأول : ما لا يكون نسخاً في الحقيقة بل هو تخصيص أو تقييد

مثال الأول : تحريم كل ذي ناب ومحل ، الذي ثبت بالسنة مع وجود إطلاق آية التحليل ، وهي قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾^(١) ، حيث أن دليل حرمة الساع حاكم على عموم الآية الافرادى ، وليس نسخاً للآية .

ومثال الثاني . اشتراط نفوذ عقد ست الأح على إذن عمتها ، واشتراط نفوذ عقد ست الأخت على إذن حالتها اد نوهم أن الدليل الدال على ذلك ماسخ لقوله تعالى : ﴿ وَأَحِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾^(٢) ، مع أنه تقييد لا نسخ .

الثاني . ما ورد فيه خبران متعارضان من حيث النسخ وعدمه ، فمثله قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَى ﴾^(٣) ، الآية ، فقد ورد في تفسير العياشي من أنه نسختها آية الفرائض ، فقال البحراني : تحمل رواية السخ على نسخ وجوب الاعطاء ، وتحمل رواية عدم السخ على جواز الاعطاء واستحبابه ، فلا تنافي بين الروايتين .

ومثال أبو علي الطبرسي : تختلف السام في هذه الآية على قولين أحدهما : أنها محكمة غير منسوخة وهو المروي عن الناصر (ع) ، قال محمد الشيباني في نهج البيان . وقال قوم أنها ليست منسوخة يعطي من ذكرهم الله على سبيل التدب والطعمة ، قدت وهذه الرواية عن الناصر والصادق (ع) تؤيد ما

(١) سورة الأنعام ، الآية ١٤٥

(٢) سورة النساء ، الآية ٢٤

(٣) سورة النساء ، الآية ٨

ذكرناه من الحمل بأن الآية محكمة غير مسوخة يعطون على ميل النذب والطعمة ، ورواية النسخ واسعة وحوب اعطائهم بآية الميراث ، انتهى .

أقول : وأنت خير بأن هي الوجوب ليس يسح ، مضافاً إلى ضعف السند فلنطرح الرواية الدالة على النسخ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(١) ، فعن لعياشي عن أبي بصير ، قال سمعت أبا عبد الله (ع) عن قول الله ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ ، قال . « مسوخة » قلت : وما نسختها ؟ قال . « قول الله . ﴿ تَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(٢) »^(٣) وقال أبو علي الطوسي في الآية اختلف فيه على قولين أحدهما انه منسوخ بقوله تعالى ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ قال وهو لمروي عن أبي حمزة وأبي عبد الله (ع) ، والآخر انه غير منسوخ ، عن إسحاق بن عمار وطاووس^(٤) ، أقول . أضف إلى ذلك ضعف السند .

ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾^(٥) ، فقال علي بن إبراهيم . وفي حديث آخر . قال . هي مسوخة بقوله تعالى ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ، إِلَّا مِنْ رَحْمِ رَبِّكَ وَلِلَّذِكْ خَلْقِهِمْ ﴾^(٦) ، انتهى^(٧) .

أقول لا يسعي الشك في أن خلق الناس للعبادة لا يساهي خلقهم

(١) سورة آل عمران ، الآية ١٠٢

(٢) سورة التعاين ، الآية ١٦

(٣) تفسير المياشي . ج ١ ص ١٩٤ ح ١٢١

(٤) مجمع البيان : ج ٢ ص ١٥٧

(٥) سورة الداريات ، الآية : ٥٦ .

(٦) سورة هود ، الآيتان : ١١٨ و ١١٩

(٧) تفسير القمي : ج ٢ ص ٣٣١ .

للرحمة ، والحصر في الموردين اصافي بالسبة إلى ما يقابل الكفر وما يقابل
الرحمة ، فتدبر ، وأضف إلى ما ذكر ضعف السد

الثالث . ما يكون نسخاً حقيقة ، فمما قوله تعالى . ﴿والذين يتوفون
منكم ويذرون أزواجاً وحيدة لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير اخراج﴾^(١) ،
حيث نسخ بقوله تعالى . ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في
أنفسهن بالمعروف وفاقه بما تعملون خبير﴾^(٢) .

فعن العياشي عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار ، قال : سألت عن
قول الله : ﴿والذين يتوفون - إلى قوله تعالى - إلى الحول﴾ ، قال :
«مسوحة ، نسختها آية ﴿يتربصن - إلى قوله - عشراً﴾ . . .»^(٣)

وعن أبي بصير قال : سألت عن قول الله . ﴿والذين يتوفون - إلى - غير
اخراج﴾ ، قال : «هي مسوحة» . قلت : وكيف كانت ؟ قال : «كان الرجل
إذا مات أعقب على امرأته من جلب المال حولاً ، ثم أخرجت بلا ميراث ، ثم
نسختها آية الربع والشمس والمرأة يعقب عليها من نصيبها»^(٤)

ومما قوله تعالى . ﴿واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن
أربعة منكم فإن شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله
لهن مبيلاً﴾^(٥) ، نسحه قوله تعالى . ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٤٠

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٣٤

(٣) تفسير العياشي : ج ١ ص ١٢٩ ح ٤٢٦

(٤) تفسير العياشي : ج ١ ص ١٢٩ ح ٤٢٧

(٥) سورة النساء ، الآية ١٥

مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رافة» (١) .

ففي الكافي مرسلًا عن أبي جعفر (ع) قال : « كل سورة التور نزلت بعد سورة النساء وتصديق ذلك أن الله عز وجل أنزل عليه في سورة النساء ﴿واللاتي - إلى - سبيلاً﴾ ، والسبيل الذي قال الله عز وجل سورة ﴿أنزلناها - إلى - طائفة من المؤمنين﴾ (٢) ، (٣) .

أقول : الظاهر من هذه الرواية علم النسخ ، وأن الحكم كان من الأول محدوداً فلا نسخ لأن شرط النسخ وهو ظهور الدليل في كون الحكم مستمراً مفقود ، اللهم إلا أن يقال أن إيهام السبيل يصحح إطلاق النسخ على المورد ، مؤيداً بما في تفسير العياشي عن أبي جعفر (ع) مرسلًا في قول الله تعالى : ﴿واللاتي - إلى - سبيلاً﴾ ، قال : « هذه مسوخة » ، قال : قلت : كيف كانت ؟ قال : « كانت المرأة إذا فجرت مقام عليها أربعة شهود أدخلت بيتاً ولم تحدث ولم تكلم ولم تجالس وأوتيت فيه طعامها وشرابها حتى تموت » ، قلت : فقول : ﴿أو يجعل الله لهن سبيلاً﴾ ؟ قال : « جعل السبيل الرجم والحلدة والامساك في السيوت » ، قال : قلت : ؟ : قوله . ﴿واللذان يأتيانها منكم﴾ (٤) ، قال : « يعني البكر إذا أتت الفاحشة التي أنتها هذه الشيب (٥) » ، ﴿فأذوهما﴾ (٦) ، قال : « تحبس » فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما أن الله كان تواباً رحيمًا (٧) ، (٨) .

(١) سورة النور ، الآية ٢

(٢) سورة النور ، الآيتان ٢٠ و ٢١

(٣) الكافي : ج ٢ ص ٣٢ كتاب الإيعان والكفر

(٤) و (٥) و (٦) سورة النساء ، الآية : ١٦

(٧) البرهان ج ١ ص ٣٥٣ وتفسير العياشي ج ١ ص ٢٢٧ ح ٦١ ولكن ذكره عن أبي عداة (ع)

وقال أبو علي الطبرسي : حكم هذه الآية منسوحة عند جمهور المفسرين وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله (ع) (١) .

ومنه آية المناجاة وهي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ (٢) ، فراجع البرهان ترى فيه أخباراً مستفيضة دالة على أن الآية لم يعمل بها أحد من الصحابة غير علي (ع) ، وأنه بعد عمله بها نسخها قوله تعالى : ﴿ أَشْفَقْتُمْ أَنْ تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ ﴾ (٣) ، وأنه كان له دينار فاعه بعشرة دراهم فكان كلما ناجاه (ص) قدم درهماً حتى ناجاه عشر مرات ، ثم نسخت فلم يعمل بها أحد قبله ولا بعده ، وأنه قد بحل الناس أن يتصدقوا قبل الكلام معه (٤) .

ومنه تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة المكرمة ، قال الله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّنَكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٥) ، وقال الله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعَ الرَّسُولَ مِمَّنْ بَنَیْهِ عَلَىٰ عَقِيْبِهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِیْرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾ (٦) ، فترى في الآية الثانية أن الله تعالى يبين علة تشريع القبلة إلى بيت المقدس ففي تفسير البرهان عن الشيخ الطوسي في حديث قال : إن بني عبد الأشهل أتوهم وهم في الصلاة وقد صلوا ركعتين إلى بيت المقدس ، فقل لهم إن نبيكم قد صرف إلى الكعبة فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء وصلوا الركعتين الباقيتين إلى الكعبة فصلوا صلاة واحدة إلى

(١) مجمع البيان : ج ٢ ص ٤٨ .

(٢) سورة المجادلة ، الآية : ١٢ .

(٣) سورة المجادلة ، الآية : ١٣ .

(٤) البرهان : ج ٤ ص ٣٠٩ .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ١٤٤ .

(٦) سورة البقرة ، الآية : ١٤٣ .

القبليين ، ولذلك سمي مسجد القبلتين ^(١) ، وعن علي بن إبراهيم في حديث : « إن اليهود كانوا يعبرون على رسول الله (ص) يقولون له أنت تابع لنا تصلي إلى قتلنا ، فاعتم رسول الله (ص) من ذلك غماً شديداً وخرج في جوف الليل ينظر إلى آفاق السماء ينتظر من الله في ذلك أمراً لما أصبح وحضر وقت صلاة الظهر كان في مسجد بني سالم قد صلى من الظهر ركعتين ، فنزل عليه حبرائيل وأحد بعصديه وحوله إلى نكعة وأنزل عليه : ﴿قد نرى قلبك وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾ ^(٢) ، وكان قد صلى ركعتين إلى بيت المقدس وركعتين إلى الكعبة فقالت اليهود والسهماء : ﴿ما ولأهم من قبلتهم التي كانوا عليها﴾ ^(٣) ، ^(٤) ، وعن تفسير العسكري . « وجاء قوم من اليهود إلى رسول الله (ص) فقالوا يا محمد هذه القبلة بيت المقدس قد صليت إليها أربع عشرة سنة ثم تركتها الآن أضحاً كان ما كنت عليه فقد تركته إلى باطل فإن ما يخالف الحق فهو باطل ، أو باطلاً فقد كنت عليه طول هذه [الليلة - إلى] أن قال . ثم قال أليس الله يأتي بالشتاء في أثر الصيف والصيف في أثر الشتاء أبداً له في كل واحد منهما ؟ قالوا لا ، قال . فكذلك لم يبدل في لقبة ، قال ، ثم قال : أليس قد ألزمتكم أن تحترزوا في الشتاء من البرد بالثياب العليظة ، والزمكم في الصيف أن تحترزوا من الحر ، أفبداً له في الصيف حين أمركم بخلاف ما أمركم به في الشتاء ؟ قالوا لا ، فقال رسول الله (ص) . فكذلك تعبدكم في وقت لصالحكم يعلمه بشيء ، ثم بعده في وقت آخر لصالح آخر بشيء آخر - إلى

(١) البرهان . ج ١ ص ١٥٨

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٤٤ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٤٢ .

(٤) البرهان : ج ١ ص ١٥٨ وتفسير القمي ح ١ ص ٦٣ ولاحظنا ان بين البرهان وتفسير القمي النسخة التي لدينا اختلاف يسير في الحديث

ان قال - ثم قال رسول الله (ص) - يا عباد الله أنتم كالمرضى والله رب العالمين كالطبيب فصلح المرضى فيما يعلمه الطبيب ويدبره به لا فيما يشتهي المريض ويقترحه ألا فسلموا لله أمره تكونوا من العاثرين ، فقل يا بن رسول الله - فلم أمره بالقبلة الأولى ؟ فقال . لما قال الله عز وجل . ﴿وما جعلنا القبلة التي كنت عليها - وهي بيت المقدس - إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه﴾^(١) ، ألا لنعلم ذلك منه^(٢) وحوذاً بعد أن علمناه سيوجد وذلك أن هوى أهل مكة كان في الكعبة فأراد الله أن يبين متبع محمد من محالفيه باتباع القبلة التي كرهها ومحمد يأمر بها ، ولما كان هوى أهل المدينة في بيت المقدس أمرهم بمخالفتها والتوجه إلى الكعبة ليبين من يوافق محمداً فيما يكرهه فهو مصدقه وموافقه ، ثم قال وإن كانت لكعبة إلا على الذين هدى الله ، وإن كان ما كان التوجه إلى بيت المقدس في ذلك الوقت كبيرة إلا على من يهدي الله ، فعرف أن الله يتعبد بحلاف ما يريد المرء ليعتلى طاعته في مخالفة هواه^(٣) ، انتهى .

أقول فقد ظهر من نص القرآن أن النسخ صحيح وواقع وليس من التعبير في الرأي وحدوث العلم بعد الجهل ، ولا يكون جرافاً بل لا بد وأن يكون لأجل مصلحة في الجعل الأولى وإبرازه بصورة لا استمرار ثم إزالته عن عالم الإثبات

ومنه قوله تعالى : ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن علم الله أنكم كنتم نخعتون أنفسكم فتأب عليكم وهذا عنكم فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٤٣ .

(٢) هذا التعبير دليل على ما نقول من أن العلم المعلي عبارة عن حضور المعلوم بوجوده الخارجي لدى العالم ، فراجع رسالتنا في البدء

(٣) البرهان : ج ١ ص ١٥٨

الخيوط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر^(١)

فقد روى محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان وأحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الحبار جميعاً عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أحدهما (ع) في قول الله عز وجل : ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾ ، فقد نزلت في حوات^(٢) بن حير الأنصاري وكان مع النبي (ص) في الحلق وهو صائم فأمرى وهو على تلك الحال ، وكابوا قبل أن تنزل هذه الآية إذا نام أحدهم حرم عليه الطعام والشراب ، فجاء خوات إلى أهله حين أمسوا ، فقال : هل عندكم طعام ، فقالوا : لا تنم حتى نصلح لك طعاماً فاتكى فنام ، فقالوا له : قد فعلت ، قال : نعم فأت على تلك الحال فأصبح ثم غدا إلى الحلق فجعل يعشى عليه ، فمر به رسول الله (ص) فلما رأى الذي به أحمره كيف كان أمره فأمر الله عز وجل الآية : ﴿كلوا واشربوا حتى يبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر﴾ .

ويظهر من هذه الرواية وما يشبهها في المصنوع أن علة مسح الحكم الأول هو الرفق والتسهيل ، ونظيره آية ثبات الواحد في مقابل العشرة حيث قال الله تعالى : ﴿يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مئتين وإن يكن منكم مئة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون﴾^(٣) ، وقد نسخ هذا الحكم - الذي يكون بصورة الاخبار ويظهر كونه حكماً من الآية التالية ، قوله تعالى : ﴿الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مئة صابرة يغلبوا مئتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ .

(٢) بالماء الممجة والواو المشددة وانتاء المقطوعة .

(٣) سورة الأنفال ، الآية : ٦٦ .

يُؤْذَنُ لِلَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ^(١) ، وتظهر علة النسخ من قوله تعالى : ﴿خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ ، وأما التخفيف وأنه أوجب وجوب ثبات الواحد في مقابل اثنين بعدما كان الواجب ثبات الواحد في مقابل العشرة

ومنه قوله تعالى : ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا﴾^(٢) ، نسخه قوله تعالى : ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بآلِهَةِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٣) ،

فمن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه وعلي بن محمد القاساني جميعاً عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود المقرئ عن حمص بن عياض عن أبي عبد الله (ع) في حديث الأسياق الذي ذكره عن أبيه قال فيه : « وأما السيوف الثلاثة المشهورة فسيب على مشركي العرب ، قال الله عز وجل ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوا مِنْهُمْ وَاحْصِرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن قَابُواْ - يعني أموا - وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(٤) ﴿فَاخْوَانَكُمْ فِي الدِّينِ﴾^(٥) ، فهؤلاء لا يقل منهم أو يدخلون في الإسلام وأموالهم ودراريهم سبي على ما سن رسول الله (ص) فانه سبي وعمى وقتل القداء ، والسيب الثاني على أهل الدمة ، قال الله عز وجل ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بآلِهَةِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ

(١) سورة الأعراف ، الآية ٦٥ و ٦٦

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٨٣

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٢٩

(٤) سورة التوبة ، الآية : ٥

(٥) سورة التوبة ، الآية : ١١

(٦) سورة البقرة ، الآية : ٨٣

الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاضرون» (١) .

ويؤيده ما ورد في تفسير القمي في ذيل قوله تعالى : ﴿ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يحشون الناس كعشية الله﴾ (٢) ، قال علي بن إبراهيم : إنها نزلت بمكة قبل الهجرة فلما هاجر رسول الله (ص) إلى المدينة وكتب عليهم القتال نسح هذا ، فحرج أصحابه من هذا فأنزل الله . ﴿ألم تر إلى الذين قيل لهم - بمكة - كفوا أيديكم﴾ ، لأهم سألوا رسول الله (ص) بمكة أن يادن لهم في محاربتهم فأنزل الله ﴿كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال - بالمدينة قالوا - ربنا لم كتب علينا القتال لولا أخرتنا إلى أجل قريب - فقال الله - قل - لهم يا محمد - متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون قليلاً﴾ (٣) ، العنيل الفشر الذي هي البواء ، ثم قال ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة﴾ (٤) يعني الظلمات الثلاث التي ذكرها الله وهي المشيمة والرحم والبطن (٥)

وهذا الأخير إنما هو كلام القمي من المعلوم إسناده إلى المعصوم (ع) ولو مراسلاً ، فلا حجية فيه ورواية حفص ضعيفة .

وهناك قسم آخر من السح ، وهو نسح الأحكام التي كانت في الشرائع السابقة كخصائص النص بالنفس مطعماً وقد نسح بقوله تعالى ﴿الحر بالحر والعبد بالعبد﴾ ، وكوجود أحكام دت مشقة سحبت بقوله تعالى : ﴿الذين

(١) الكافي ج ٥ ص ١٠ - ١١ باب وجوه الجهاد ح ٢

(٢) و(٧) سورة النساء ، الآية : ٧٧ .

(٣) سورة النساء ، الآية ٧٨

(٤) تفسير القمي - ج ١ ص ١٤٣ - ١٤٤

(٥) سورة البقرة ، الآية : ١٧٨

يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم أصرهم والأغلال التي كانت عليهم»^(١) فعن الشيخ بإسناده عن محمد بن عيسى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن داوود بن هرقد عن أبي عبد الله (ع) قال . « كن بـو إسرائيل إذا أصاب من بدنهم بول يقطعوا لحومهم بالمقاريض وقد مسح الله عليكم بأوسع ما بين السماء والأرض وجعل لكم الماء طهوراً »^(٢) .

وتلخيص المقام أن السخ وهو بيان انتهاء أمد الحكم فيما كان دليلاً ظاهراً في الاستمرار بحسب الأرمه حائر عقلاً وواقع شرعاً إلا أن كثيراً من الموارد التي يدعى النسخ فيها ليست من السخ هي شيء وحمله معها ليس لها دليل متقن وسند صحيح ، وقد عرفت ما أن تلك المسألة بطولها وتأليف جماعة من العامة كتباً عديدة فيها لا ثمرة لها فقهياً ، فنترك الإطالة فيها أولى برعاية الوقت ، نعم القول بعدم وقوع السخ شرعاً باطل قطعاً لما عرفت من وجود جملة معتد بها من الأحكام المسوخة في الشريعة الإسلامية

المطلب الخامس :

في حواز نسخ القرآن بحبر الواحد :

لا يسعى الاشكال في الحواز عملاً كما لا يسعى الشك في عدم وقوعه خارجاً ، ثم لا ثمرة لهذا البحث قطعاً ، فهناك دعاوى ثلاث :

والدليل على الأولى أن الخبر الواحد بعد ما ثبت طريقتيه عرفاً وأماريته على الواقع لم يكن فرق بين كون مؤداه عمداً أو خطأ ، ناسحاً أو منسوحاً أو غير

(١) سورة الأعراف ، الآية . ١٥٧ .

(٢) الرهاان : ج ٢ ص ٤٠

ذلك ، نعم لو قلنا أن طريقة خبر الواحد إسماعيلي هي أمر اعتباري شرعي كان للقول بإمكان قصر الشارع حججه بما إذا لم يكن مؤداه ناسخاً للقرآن مجال ، لكن المبنى والبناء فاسدان ، أما الأول فلأن خبر الواحد حجة عقلائية لا تعددية ، وأما الثاني فلأن دليل حجية خبر الواحد عام شامل لمحل النزاع .

والدليل على الثانية أن موارد النسخ معدودة وكلها ثابتة بالقرآن على ما اخترنا أو بالسنة المتواترة كما عليه العامة ولم توجد أية نسخت بخبر الواحد ، والقول بعدم الجواز مستنداً بالاجماع عجيب لأن معقد الاجماع إنما هو عدم الوقوع خارجاً لا عدم الجواز عقلاً .

وأما الثالثة فلأن الشجرة ماله انتفاء الموضوع

في كيفية نزول القرآن

لا ريب في أمرين في المقام لا يتلاءمان ظاهراً .

الأول أنه لا اشكال بحسب التاريخ والأخبار واجتماع علماء الإسلام ونصوص القرآن في أن القرآن نزل مجمّاً وعلى أقساط ، ولذا تكون جملة من الآيات السور مكية وجملة منها مدنية وكان لنزولها في غالب الموارد مسب وشأن ، فنزول القرآن على نحو التجميع ولتأويب أمر ضروري عند كافة المسلمين وموافق للأخبار المتواترة ، وفي القرآن : ﴿ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه﴾^(١)

الثاني : أنه قد ورد في جملة من الآيات القرآنية ما يدل على نزول القرآن دفعة واحدة ، قال الله تعالى : ﴿إنا أنزلناه في ليلة مباركة إنا كنا منذرين﴾^(٢) ، واللييلة المباركة هي ليلة القدر ، لقوله تعالى . ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾^(٣) ،

(١) سورة طه ، الآية : ١١٤ .

(٢) سورة الدخان ، الآية : ٣٠ .

(٣) سورة القدر ، الآية : ١ .

ثم إنه ورد في القرآن أن القرآن نزل في شهر رمضان ، قال الله تعالى : ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس﴾^(١) الآية ، وحينئذ يأتي الاشكال بأنه كيف يمكن التوفيق بين الأمرين .

١ - نزول القرآن مجعاً .

٢ - ونزوله في ليلة مباركة ، أصف إلى ذلك قوله تعالى ﴿قل من كان عدواً لجبريل فإنه نزل على قلبك﴾^(٢) ، وقوله تعالى ﴿نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين﴾^(٣) وللحجاب مذكر أموراً :

الأمر الأول - النزول في السعة هو الإسحدار من علو إلى أسفل يقال ، نزل من علو إلى أسفل أي اسحدر ، ويقال نزل به الأمر أي حل به ، وعلى هذا فالنزل ليس من الماهيات المتأصلة بل فهو من الأفعال التعلقية ، ومشوؤه هو الحركة من العالي إلى السافل ولما كان العلو والدنو من الأمور الإضافية فلا بد وأن يتعلق بما يضافان إليه الأول منهما بالمبدأ والآخر بالمستهى ، وحيث أن النزول من الأفعال التعلقية بالنسبة إلى لأشياء ذات الإضافة فله من جهة التطبيق عرض عريض .

وإن شئت قلت أن النزول حقيقة ذات مصاديق كثيرة - الحارجية والمعوية والإعتبارية - ، يقال نزل من السطح ويقال نزل فهمه ، ودات مراتب عديدة في جميع أنواعها ، واعتبر ذلك من النزول الحارجي - المحسي - في مثال النزول من السطح فتري صدق قولك نزل من السطح بالسلم إلى الدرجة الثالثة ، ثم

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٨٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٩٧ .

(٣) سورة الشعراء ، الآيتان : ١٩٣ و ١٩٤ .

نزل إلى الرابعة وهكذا . .

وقس عليه أمثلة كثيرة بالسنة إلى جميع أنواع النزول من الخارجي إلى الإعتباري ، وعلى هذا يمكن أن ينزل شيء واحد من مبدأ إلى مبدأ إلى منتهى في نزوله إلى أمكنة متعددة بين هذا المبدأ وذلك المنتهى ويكون نزوله تدريجياً كالنزول من السطح بسبب السلم الذي قلنا يتحقق ذلك بالنزول إلى درجة ثم درجة أخرى من السلم حتى يتحقق الوصول إلى الأرض وبه يتم آخر مراتب نزول شيء واحد من مبدأ واحد إلى منتهى واحد .

الثاني . اختلف علماء الإسلام في حقيقة القرآن على أقوال ، فقالت الأشاعرة انه صفة قائمة بذات الله فهي قديمة لقدم الذات ويقال لهم الصفتية ، وقالت الحاشية انه من مقولة الألفاظ ولكنه قديم ، وذهب المعتزلة إلى انها الفاظ حادثة قائمة بالملك ، وقالت الكرامية أنها حادثة وقائمة بالله تعالى

ومشأ النزاع أن القرآن هل هو صفة له حتى يكون قديماً أم لا ؟

وحوايه واضح ، إذ القرآن إنما هو عمل من أفعال الله وليس صفة ، وإذا قلنا بحدوث ما سوى ذات الله تعالى فجميع أفعاله ومنها كلامه حادثة ، فالنزاع لا بد وأن يكون صفرياً .

ولتوضيح المطلب ، وإن كان كالديهي من الوصوح بقول : أنه لا ريب في أن البارز من الله تعالى إنما هو من مقولة الألفاظ وكيف لا وصفات الذات غير زائدة عن الذات ولا يعقل انفكاكها عن الذات .

واحتجاج الأشعري لمذهبه بأن المتكلم من قام به الكلام لا من أوجد الكلام باطل قطعاً لأن قيام الكلام بالمتكلم قيام صدوري لا حلولي والقيام الصدوري للكلام إنما هو عبارة عن إيجاد خارجاً كقيام سائر الأفعال بالفاعلين حيث أنه قيام صدوري وهو متحد حقيقة مع الإيجاد ، فلا فرق بين قيام الكلام بالمتكلم وإيجاده له بعد ما عرفت من أن قيام المبدأ بفاعله قيام إيجادي ، فكلام

الله فعل من أفعاله ، ولذا ترى التعبير عن القرآن بالسزول والذكر والوحي والبرهان والكتاب والفرقان والقرآن ، وكل تلك الألفاظ دالة على كون القرآن من مقولة الألفاظ لا الصفات ، وأما معاني القرآن فهي مسخطة عن علم الله تعالى بالأصلح الذي هو عين داته ، وبالحملة القران عبارة عن الألفاظ الدالة على المعاني وليس هو صفة وليس باللفظ فقط بل هي ألفاظ مع المعاني .

الثالث : قد بسوهم من استلزم علم السري بعواقب الأمور ومن ورود النص بأنه قد حفر القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة علم تأثير لأي فعل من الأعمال الاختيارية في الحوادث وقسها ، ويؤول هذا التوهم بالدقة في أن الأعمال الاختيارية خيراً أو شراً إنما هي بعض من المؤثرات التكوينية في الحوادث من الصحة والمرض والفقر والغنى وطول العمر وقصره وغير ذلك ، وكل ذلك مدرج تحت سنة الله التكوينية ، فالمفتضيات التكوينية بحمل الله التكويني وخلقه إنما تؤثر آثارها وتسبب مقتضياتها وتصل إلى حد العلة التامة إذا وجدت شرائطها التي منها أعمال العباد يجعل تشريع من الله لأحكامها وجعل تكويني لآثارها ، فائدة للمواعظ التي منها أعمال العباد كما في الشرائط ، فإذا كان لطبيعة الإنسان اقتضاء أن يعيش مائة سنة وكان من شرطها صلة الرحم أو كان المانع عن اقتضاءها الزنا فلم يوجد الأول أو وجد الثاني ، - ويكون ذلك باختيار الإنسان بالضرورة - لم يكن ذلك صافياً لعلم الله بعواقب الأمور ولم يكن محالاً لجفاف قلم التقدير إذ قد عرفت بأن أعمال العباد خيراً وشرراً جزء لا يتجزأ من التقدير ، فدعاء الخير مثلاً في ليلة القدر وكذلك إحيائها جزء أساسي من التقدير في تلك الليلة ، ولذا يسأل عن المعصوم (ع) بأن الرقية^(١) من القدر فيجيب بـ - نعم - .

الرابع : لقد تصدى جمع من العلماء للجمع بين الآيات والأخبار المتخالفة في نزول القرآن ، قال ابن عباس : « أنزل الله القرآن جملة واحدة

(١) الدعاء المكتوب - التعويد - .

من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا في ليلة القدر ثم كان ينزله جبرائيل على محمد (ص) نجوماً وكان من أوله إلى آخره ثلاث وعشرون سنة^(١) .

وقال الشعبي : معناه إنا ابتدأنا إنزاله في ليلة القدر ، وقال مقاتل : أنزله الله من اللوح المحفوظ إلى السفرة وهم الكتبة من الملائكة في السماء وكان ينزل ليلة القدر من الوحي على قدر ما ينزل به جبرائيل على النبي (ص) في السنة كلها إلى مثلها من قابل ، والكلام في ليلة القدر على صروب : فالأول : الاختلاف في معنى هذا الإسم ومأخذه فقل سميت ليلة القدر لأنها الليلة التي يحكم الله فيها ويفضي بما يكون في السنة بأجمعها من كل أمر ، عن الحسن ومجاهد وهي الليلة المباركة في قوله تعالى ﴿إنا أنزلناه في ليلة مباركة﴾^(٢) ، لأن الله ينزل فيها الخير والبركة والمغفرة ، وروى أبو الصحرى عن ابن عباس أنه قال : يقضي القصايا في ليلة الصف من شعبان ثم يسلمها إلى أربابها في ليلة القدر ، وقيل ليلة القدر أي ليلة الشرف والحط وعظم الشأن من قولهم رجل له قدر عند الناس أي منزلة وشرف يومه . ﴿ما قدروا الله حق قدره﴾^(٣) ، أي ما عظموه حق عظمتهم عن الزهري

وقال أبو بكر الوراق : لأن من لم يكن ذا قدر إذا أحيها صار ذا قدر ، وقال غيره لأن للطاعات فيها قدراً عظيماً وثواباً حريلاً ، وقيل . سميت ليلة القدر لأنه أبرل فيه كتاب ذو قدر إلى رسول ذي قدر لأجل أمة ذات قدر على يدي ملك ذي قدر ، وقيل . هي ليلة التقدير لأن الله تعالى قدر فيها إنزال القرآن ، وقيل سميت بذلك لأن الأرض تصيق بالملائكة من قوله ومن قدر عليه رزقه عن الحليل بن أحمد ، وقال الكاشاني :

(١) مجمع البيان : تفسير سورة القدر

(٢) سورة الدخان ، الآية : ٣

(٣) سورة الحج ، الآية . ٧٤

والمستفاد من مجموع هذه الأحبار وخبر اليأس الذي أورده في الكافي في باب شأن ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾^(٣) وتفسيرها من كتاب الحجة أن القرآن نزل كله جملة واحدة في ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان إلى البيت المعمور ، وكأنه أريد به نزول معناه على قلب النبي (ص) ، كما قال الله تعالى : ﴿نزل به الروح الأمين ، على قلبك﴾^(٤) ، ثم نزل في طول عشرين سنة نجوماً في باطن قلبه إلى ظاهر لسانه كلما أتاه جبرائيل (ع) بالوحي وقراه عليه بالعاطة ، وأن معنى إنزال القرآن في ليلة القدر في كل سنة إلى صاحب الوقت إنزال بيانه بتفصيل مجمله وتأويل متشابهه وتفسير مطلقه وتفسير محكمه من متشابهه ، وبالجملة تنعيم إنزاله بحيث يكون هدى للناس وبيات من الهدى والعرقان ، كما قال الله سبحانه ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن﴾^(٥) - يعني ليلة القدر منه - ﴿هدى للناس وبيات من الهدى والفرقان﴾^(٦) تشبيه^(٥) لقوله عز وجل ﴿إنا أنزلناه في ليلة مباركة إنا كنا منزلين ، فيها يفرق كل أمر حكيم﴾^(٧) ، - أي محكم - ﴿أمراً من عندنا إنا كنا مرسلين﴾^(٨) ، فعوله ﴿فبها يفرق﴾ وقوله ﴿والفرقان﴾ معاً واحداً فإن الفرقان هو المحكم الواجب العمل به كما مضى في الحديث ، وقد قال تعالى : ﴿إن علينا جمعه وقرآنه﴾^(٩) - أي حين أنزلناه نجوماً - ﴿فإذا قرأناه﴾^(١٠) عليك ، حينئذ ﴿فاتبع قرآنه﴾^(١١) - جملة - ﴿ثم إن علينا بيانه﴾^(١٢) ، في ليلة القدر بإنزال الملائكة والروح فيها عليك وعلى أهل بيتك من بعدك بتفريق المحكم من المتشابه

(١) سورة القدر ، الآية : ١

(٢) سورة الشعراء ، الأيتان : ١٩٣ و ١٩٤ .

(٣) و (٤) سورة النقرة ، الآية : ١٨٥

(٥) تثبيت خ ل

(٦) و (٧) سورة الدخان ، الآيات : ٣ - ٥ .

(٨) و (٩) و (١٠) و (١١) سورة القيامة ، الآيات : ١٧ - ١٩

وبتقدير الأشياء وتبين أحكام خصوص الوقائع التي نصيب الخلق في تلك السنة إلى ليلة القدر الآتية ، قال في الفقيه : تكامل نزول القرآن ليلة القدر وكأنه أراد به ما قلناه وبهذا التحقيق حصل التوفيق بين بروله تدريجاً ودفعة واسترحنا من تكلفات المفسرين^(١) .

وقال الشيخ محمد حسين الأصفهاني النجفي (ره) : لما كانت جميع الحوادث الواقعة في السنة مقدرة متعبة الأحكام والحدود في ليلة القدر على ما يستفاد من الأحبار المستعينة لرم منه أن تكون الآيات التي نزلت في كل سنة ثلثة متعينة في ليلة القدر التي تقع في تلك السنة ، ولهذا يصح القول بأن القرآن نزل في ليلة القدر وفي شهر رمضان لأنها فيه على ما يستفاد من المستفيضة المعتبرة بالكتاب ، لكن الظاهر من تكثير الليلة في الآية الثالثة^(٢) ورواية حمص المتقدمة ، وذكر مضمون هذا الخبر - أعني قوله : « نزل القرآن جملة واحدة الح » - على ابن إبراهيم في تفسيره من دون اسناد إلى الإمام (ع) لكن الظاهر أخذ من رواياتهم مع ما يشعر به سائر الروايات ، أن القرآن نزل في ليلة واحدة جملةً تخبر لقوله لكن الظاهر - وحيشد فيمكن أن يقال أن القرآن إما قرر وثبت كلا تبعاً لتقدير النبوة والرسالة لأنه لما قدر الرسالة والإنذار قدر المرسل به والمندر به لأنه من متعلقاته ، ولما كان إعطاء مصعب الرسالة ربيعاً لزم عند تعيين المرسل به كما إذا قدر وعين السبب في آخر السنة ، بحيث لا يفك عن تمرع مسببه عليه ترتب عليه تقدير المسبب في أول السنة الآتية . والذي يقتضيه النظر الدقيق أن توقيت التقديرات بليلة القدر إنما هو في بعض المراتب الباردة من مراتب القصاص والقدر وفوقه مراتب أخرى إلى أن ينتهي إلى اللوح المحفوظ الذي رقم فيه جميع ما هو كائن إلى يوم القيامة

(١) تفسير الصافي : ج ١ ص ٥٧ المقدمة التاسعة

(٢) مراده «إنا أنزلناه في ليلة مباركة»

قبل خلق العالم ، ويشبه أن يكون هو أم الكتاب التي يتولد منها أحكام القضاء مرتبة بعد مرتبة إلى أن ينتهي إلى تفصيل أحكام كل سنة في ليلة القدر منها وحيث أن نزول القرآن جملة واحدة يصح أن يكون من عالم اللوح المحفوظ دفعة إلى مرتبة تحتها ثم نزوله منها في مرتبة ثالثة في كل سنة بقدرها ثم نزوله في هذا العالم في أجزاء الليالي والأيام ويشبه أن يكون المرتبة الثانية هي البيت المعمور أو باطنه وروحه وهو مظهره كما روى ، انتهى (١) .

والتحقيق أن القاعدة في فهم المراد هو الأخذ بالظواهر ما لم تكن قرينة على الخلاف ، نعم حمل اللفظ على معنى مؤول تبرعاً جائز ولكنه لا حجية فيه قطعاً ، ومن هنا يتبين أن غالب ما ذكره أهل العرقان والتصوف في معاني الآيات والأخبار وكلمات الأدياء ليس محكمة لأهم لم يأتوا على ما ذكروه سرهاك يقله العقلاء لولا تعمد التعامل ، ومن هنا يقول بأن ما قاله الكاشاني غير قابل للقبول لأنه حمل أولاً البيت المعمور على قلبي النبي (ص) ، وحمل ثانياً القرآن على معانيه دون الألفاظ مما لها من المعاني وحمل ثالثاً نزول جبرائيل عليه على النبي (ص) على حريانه من قلبه إلى لسانه وهذه الأمور وما شاكلها غير مرضية لدى العاقل المطئن ، نعم ما يظهر من الشيخ الأصفهاني التجفي (ره) من تعدد مراتب النزول صحيح بتقريب أن حديث حمص - ٩ - قرينة واضحة على تعدد مراتب النزول لأنه لما سأل الإمام (ع) بأن الله يقول شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن مع أن نزوله كان في مدة عشرين سنة يجيب الإمام (ع) بأن نزوله جملة واحدة في شهر رمضان كان إلى البيت المعمور ، وعلى هذا نقول أن تطبيق الاسم على المسمى المحهول الذي لم يره ولم يتعقله ولم يكن له في الأحبار بيان وتعريف إنما هو التزام بلا ملزم ، والبيت المعمور إسم لمكان شريف قابل لنزول القرآن - وهو كما عرفت كلام لفظي مخلوق من الله حادث بماله من

(١) التفسير : ص ٦٩

المعاني - فيه ، وإن شئت قلت أن البيت المعمور بلاط ملكي إلهي وحيث أن مراتب النزول مختلفة فلنا أن نعتقد بصحة كون مرتبة من مراتب نزول القرآن إنما هي قلب النبي (ص) ومن المراتب قلب الوصي (ع) كما روى أنه لما ولد قرأ بحضرة من الرسول الأعظم (ع) قبل بعثته الشريفة قوله تعالى : ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(١) ، وحيث يكون نزول القرآن بواسطة جبرائيل نزولاً تشريعياً وقانونياً ، أما التشريف فواضح حيث أن مجيء رسول من قبل العظيم تعالى لتبليغ كلامه إلى حبيبه ، فيه من الشرف ما لا يخفى ، وأما القانونية فلأن الإنسان الجاهل لا يمكنه الوصول إلى أعلى مدارج العلم والمعرفة أنا واحداً فحصول العلم له تدريجي ، أضف إليه أن التكاليف لا بد وأن تلقى على المكلفين على كيفية لا توجب التمرد والظلمان منهم ، ولذا ترى بأن تبليغ الخلافة كان آخر ما بلغه النبي (ص) في رسالته الربانية ومع ذلك ترى أن بعضاً من المعاندين قد استغل ذلك وجحد وسأل بعذاب واقع من الله ليس له دافع ، فقطع دابره بحمد الله ولطف منه على أوليائه .

وبالجملة كان لنزول القرآن مراتب ، فصح أنه نزل جملة واحدة وصح أنه نزل نجوماً لاختلاف المرتبة كما قلنا ، بل هناك نزول آخر حققناه في بحث التحريف وهو نزول المفهوم على المصادق الواقعي أو أكمل المصاديق ، فراجع هذا المقام .

وأما الليلة التي نزل فيها ، وهي ليلة القدر ، فقد اختلفوا فيها وربما يظهر من بعض الروايات والأدعية التي وردت في جملة من الليالي أنها متعددة ، فقد يظهر من بعض الروايات أن ليلة النصف من شعبان تقدر فيها الأمور ، ومن بعضها أن ليلة تسع عشرة من رمضان تقدر فيها الأمور ، بل قد عرفت اختلاف المراتب في تفريق الأمور تقديرًا وامضاء وإبراماً وانها توزع على الليالي

(١) سورة المؤمنون ، الآية : ١ .

الثلاث ، ومن بعضها يظهر أن أفضل الليالي في السنة ليلة الثالث والعشرين من شهر رمضان ، وهي ليلة الجهنى ، فقد يستفاد منه أن هذه الليلة هي ليلة القدر .

والتحقيق في ذلك أن الليلة التي نزل فيها القرآن هي الليلة التي استشهد فيها علي بن أبي طالب (ع) وهي ليلة إحدى وعشرين من شهر الله الأعظم ، دل على ذلك صحيح علي بن أبي حمزة الثمالي المروي في الكافي^(١) ، ولكن ذلك لا ينافي تعدد ليالي القدر التي فيها تقدر الأمور ، إذ قد عرفت من الأخبار المتقدمة أن تقدير الأمور إنما هو على الترتيب ، ففي ليلة تسع عشرة يكون التقدير وفي ليلة إحدى وعشرين القضاء وفي ليلة ثلاث وعشرين الإبرام .

ويبقى الكلام في سر اختلاف مراتب التفريق والتقدير وعدم منافاة ما ذكر مع جفاف القلم ، فنقول : إن عناية الله تعالى بعباده أوجب المنة عليهم بالإنعام والتكرم عليهم بالإحسان ، فأفاض عليهم النعم ووعدهم بإكثارها بالشكر بما له من المصاديق الكثيرة من التلطف بالحمد إلى صرف النعم في المشاريع المقررة لها شرعاً ، وأمرهم بالدعاء زيادة للبركة وتوفيراً للنعمة ، ولما كانت النعم في معرض الزوال بسبب الطغيان والعصيان ، وكانت الغرائز البهيمية والسبعية تؤهل الإنسان لقبول وساوس الشيطان المؤدية إلى الوقوع في ورطة الذنوب ، فتح الله سبحانه على المذنبين أبواباً من المغفرة والرضوان ومن التوبة والتضرع إليه تعالى وجبران المعاصي ورد مظالم العباد إليهم وقضاء ما فات من العبادات وأداء الحقوق الواجبة بأقسامها ، وإذابة لحم نبت في المعصية ونحو ذلك ، مما هو مذكور في الكتب المعتمدة ومستفاد من الأخبار الكثيرة فإله سبحانه زيادة للافضال وتتميماً للاكرام فتح أبواباً متفرقة على العباد إلى الخيرات ، فقرر أزمته

(١) كما في الكافي : ج ١ ص ٤٥٧ باب مولد أمير المؤمنين (ع) ح ٨ ذكره عن أبي حمزة .

خاصة وأمكنة مخصوصة وأعمالاً صالحة وأدعية شاملة لأنواع التضمرات والطلبات .

فترى أن الله تعالى جعل كل أن من الالآت ليلاً ونهاراً زمان الرجوع إليه وطلب الحاجة منه وجعل الأسحار ربيعاً للآبرار وموعداً للأخيار لمناجاته والاستغفار ، وجعل كل ما قرب إلى الفجر أفضل من غيره وجعل ليلة الجمعة ويوم الجمعة وعشيتها ميقاتاً للتوبة وزماناً لطلب الحاجة ، وجعل ثلاثة أشهر أزماناً للعابدين ومواقيت للتائبين ، وقد ألف علماؤنا كتباً عديدة لأعمال تلك الأشهر الثلاثة ، وجعل شهر رمضان منسباً إلى ذاته المقدسة مع أن الزمان معيار انتزاعي للحركات والمتحركات ومع أن كل زمان منه وبه وله ، وجعل ليالي القدر أفضل من غيرها حتى وصلت نوبة التفضيل إلى أفضل تلك الليالي وأنها هل هي ليلة إحدى وعشرين كما هو الراجح بنظرنا ، أو ليلة ثلاث وعشرين كما عن بعض علمائنا ، ومن هنا تعرف أن سر اختفائها أو اخفائها من المعصوم (ع) لها كما في رواية حسان بن مهران ورواية الثعالبي إنما هو ترغيب المشتاقين إلى رحمة رب العالمين وعدم اكتفائهم بليلة واحدة في الإتيان بالأعمال الصالحة والتوبة والإنابة ، فترى أن المعصوم (ع) يقول بأن ما أبسر ليلتين ، ويتفرع على هذا أن الله سبحانه يقدر المقادير في ليلة ويمن على عباده بتوسيع المجال لطلب المغفرة والبركة وغفران السيئة ودفع البلية في ليلة أخرى ، وهكذا فتعدد الليالي وكونها ثلاثة أو أزيد في تقدير الأمور لا ينافي وحدة الليلة المباركة التي نزل القرآن فيها .

ويبقى الكلام في جفاف القلم وعدم منافاته مع التقدير .

فنقول توضيحاً لما سبق : أن علمه تعالى بالأشياء لا ينافي تقديراته لأن معنى التقدير جعل مقتضى شيء أو شرط له أو مانع عنه فإذا تحقق المقتضى والشرط ولم يكن هناك مانع ، وجد المقتضى - بالفتح - وإذا فقد المقتضى أو

الشرط أو وجد المانع لم يوجد مقتضى - بالفتح - وكل ذلك معلوم عند الله
أزلاً ، فلنفرض أن لمقدار من الرزق مقتضى وهو الحياة مثلاً ولزيادته مقتضى آخر
كالانفاق في سبيل الله ، ولفعليته مانع وهو نهر السائل وهكذا كان لمقدار من
العمر مقتضى ولزيادته مقتضى آخر ولنقصه مانع .

وعلى هذا فيكون زيادة الرزق أو نقصه وكذا زيادة العمر أو نقصه لما
ذكرنا ، وينقسم - لذلك - الأجل إلى معلق ومحتوم ، ولا ينافي هذا التقسيم قول
الله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾^(١) ، اذ كل
ذلك كان معلوماً عند الله أزلاً ، ولا ينافي اختيار العبد جزماً : ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا
يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾^(٢) .

فعلى الخير أن يغتني الفرصة ويأتي بالطاعة ويجتنب المعصية ولا يفتر
بما قرع سمعه من جفاف القلم اذ من الواضح أن سعيه سوف يرى .

وفقنا الله للمعمل الصالح والإنابة إليه ، وصلى الله على محمد وآله
الطاهرين والحمد رب العالمين ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾^(٣) .

(١) سورة الأعراف ، الآية : ٣٤ .

(٢) سورة الرعد ، الآية : ٣٩ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٢٧ .